



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر جوده الافصاح حسب تقارير الابلاغ المالي الدولي على السيولة  
"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة  
فلسطين خلال الفترة 2018-2022 م "

سلام حكم حجه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1446 هـ - 2024 م

أثر جوده الافصاح حسب تقارير الابلاغ المالي الدولي على السيولة  
"دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة  
فلسطين خلال الفترة 2018-2022 م "

إعداد:

سلام حكم رمضان حجه

بكالوريوس محاسبة - جامعة بوليتكنك فلسطين - فلسطين

المشرف: الدكتور كامل أبو كويك

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

والضرائب من معهد الإدارة والإقتصاد-جامعة القدس

القدس - فلسطين

1446 هـ - 2024 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

### إجازة الرسالة

أثر جوده الإفصاح حسب تقارير الابلاغ المالي الدولي على السيولة "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2018-2022 م "




اسم الطالبة: سلام حكم رمضان حجه

الرقم الجامعي: 22112479

المشرف: د. كامل أبو كويك

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2024/7/23 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

- |   |          |                 |                     |
|---|----------|-----------------|---------------------|
|  | التوقيع: | مشرفاً ورئيساً  | 1- د. كامل أبو كويك |
|  | التوقيع: | ممتحناً داخلياً | 2- د. إبراهيم عتيق  |
|  | التوقيع: | ممتحناً خارجياً | 3- د. مجدي الكبيجي  |

القدس - فلسطين

1446 هـ - 2024

## إهداء

الى ابطال فلسطين .... الى شهداء غزه رحمهم الله .

الى غاليتي وملاكي الحارس .... جدتي رحمها الله .

الى قدوتي ومثلي الاعلى .... والدي اطال الله في عمره.

الى نبع الحنان وجنه الارض .... امي اطال الله في عمرها.

الى عزوتي وسندي .... اخواتي واخي .

الى عائلتي وزملائي واصدقائي و من أضر في نفسه الود تجاهي .

شُكرا وامتنانا و عرفانا لكم ولكل من رافقني في مسيرتي هذه، أسأل الله العظيم أن يوفقني لما فيه الخير

والسداد .

## إقرار:

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، استكمالاً لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأية جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع :



الاسم: سلام حكم رمضان حجه

التاريخ: 2024/07/23

## شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، الحمد لله الذي من علي وارشدني ووفقني وهداني لكتابه هذه الرساله، فلك الحمد سبحانك حتى ترضى .

وقد قال رسولنا الكريم ﷺ: (التحدثُ بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله) فالاعتراف بفضل الاخرين فضيله، لذلك أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجامعتي ومدرسينا عامةً، وأذكر على وجه الخصوص بحر العلم الذي لم يبخل علينا يوماً بتقديم أي معلومة، الدكتور الإنسان، الدكتور الفاضل كامل ابو كويك الذي كان موجهاً ومعلماً لي ومشرفاً على رسالتي، فجزاك الله كل خيراً.

وأشكر جميع الجهات التي ساعدتني وساهمت في الحصول على بيانات الدراسة وإجراء التحليل الإحصائي

## المصطلحات الإجرائية للدراسة :

1. الإفصاح **Disclosure**: يعني إظهار كامل المعلومات التي من الممكن أن تؤثر على موقف متخذي القرار، وهو إظهار المعلومات المالية سواء كانت كميّة أو وصفيّة في البيانات المالية أو الملاحظات والجداول المكملّة مما ينتج عنها بيانات غير مضلّة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية. (الامين 2016)
2. جودة الإفصاح **Disclosure quality**: هي الدرجة التي تقدّم بها الوحدات الاقتصادية معلومات دقيقة وشاملة وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب للمستخدمين للبيانات المالية (Revsine، Collins 2020)
3. تقارير الإبلاغ المالي الدولي **International Financial Reporting Standards**: هي عبارة عن بيانات تبين كيفية انعكاس أنواع معيّنة من المعاملات والأحداث في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية (العاني 2022)
4. السيولة النقدية **Cash liquidity**: تعرف السيولة على أنها مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقد خلال فترة قصيرة بدون تحقيق خساره (فاعور 2019)
5. بيان التدفقات النقدية **Cashflow statement**: هي عبارة عن جدول يوضح المقبوضات والمدفوعات النقدية ومصادرها للوحدة الاقتصادية في فترة معيّنة (صبري 2020)
6. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية **Cashflows from operating activities**: هي النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية خلال فترة مالية معيّنة مثل المشتريات النقدية والمبيعات النقدية بالإضافة إلى التحصيلات والتسديدات النقدية والمصاريف التشغيلية ويستثنى أقساط الامتلاك أو إطفاء الأصول. (تجانيه 2023)

7. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية **Cashflows from investment activities**:

هي التدفقات الداخلة والخارجة الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مثل الاقتراض بضمانات أو دون والتحصيلات من القروض وشراء وبيع الأصول الثابتة وشراء استثمارات طويلة الأجل. (تجانيه 2023)

8. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية **Cashflows from financing activities**: وهي

التي تبين الآثار النقدية للأنشطة التمويلية مثل إصدار أسهم أو سندات نقدًا أو الاقتراض مقابل أوراق الدفع وتوزيعات الأرباح النقدية على المساهمين (تجانيه 2023)

9. نسبة السيولة العامة **Current ratio**: وهي نسبة تستخدم بهدف معرفة قدرة الوحدة الاقتصادية

على دفع التزاماتها الجارية (احمد 2018).

10. نسبة السيولة السريعة **Quick ratio**: وهي نسبة تستخدم لمعرفة مدى قدرة الوحدة

الاقتصادية على سداد التزاماتها باستخدام الموجودات السريعة (احمد 2018).

## قائمة الإختصارات

Abbreviation	Meaning in English	المصطلح باللغة العربية
IASB	International accounting standards board	المجلس الدولي للمعايير المحاسبية
IAS	International accounting standard	المعيار المحاسبي الدولي
IFRS	International financial reporting standards	تقارير الابلاغ المالي الدولي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية المالية
FCF	free cash flow	التدفق النقدي الحر
CR	Current Ratio	النسبة الحالية (العامة)
QR	Quick Ratio	النسبة السريعة
NCF	Net cash flow	صافي التدفقات النقدية
OCF%	Operating Cash Flows as a Percentage of Net Cash Flows	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
ICF%	Investment Cash Flows as a Percentage of Net Cash Flows	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
FCF%	Financing Cash Flows as a Percentage of Net Cash Flows	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
DQ	Discolosure quality	جودة الإفصاح

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستوى جودة الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي، وأثرها على السيولة النقدية المتمثلة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بالإضافة إلى نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة العامة، للشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2018-2022) م، والتي شكلت مجتمع الدراسة وتمثلت في (20) شركة، بينما شملت عينة الدراسة (17) شركة كان منها (11) شركة صناعية و(6) شركات خدماتية . ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام منهج التحليل الكمي. واعتمد على التحليل الوصفي لقياس نسبة جودة إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي والسيولة النقدية ومؤشراتها لوصف سلوكها باحتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لها، من ثم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار التحليل الاستدلالي.

وبناء على نتائج اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أثر ذو دلالة لجودة الإفصاح على كل من مؤشرات السيولة من نسبة التدفقات الدراسة وهي نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وعلى ذلك فإنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة لجودة الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي على مؤشرات السيولة المستعملة وهي نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة العامة.

بناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: قيام الوحدات الاقتصادية بزيادته الالتزام بجودة الإفصاح عن طريق الالتزام بتقارير الإبلاغ المالي وممارساتها لما لها من أثر كبير على التدفقات النقدية بأنواعها (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ) داخل الوحدة الاقتصادية وأثرها المهم والملموس على نسب السيولة (السيولة العامة، السيولة السريعة)، بالإضافة إلى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث التي تقيس مدى التزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي .

الكلمات المفتاحية: جودة الإفصاح، تقارير الإبلاغ المالي، السيولة النقدية، التدفقات النقدية من الأنشطة.

# **The Impact of Disclosure Quality According to International Financial Reporting Standards on Liquidity**

## **“An Applied Study on Industrial and Service Companies Listed on the Palestine Stock Exchange During the Period 2018-2022.”**

**Prepared by: Salam Hakam Ramadan Hijjeh**

**Supervised by: Dr. Kamal Abu Kuwiek**

### **Abstract**

The aim of this study was to determine the level of disclosure quality according to financial reporting standards and its impact on cash liquidity, represented by cash flows from operating, investing, and financing activities, in addition to the quick liquidity ratio and general liquidity ratio, for industrial and service companies listed on the Palestine Stock Exchange during the period from 2018 to 2022. The study population consisted of 20 companies, while the sample included 17 companies, of which 11 were industrial and 6 were service companies.

To achieve the study's objectives, a quantitative analysis methodology was used. The descriptive analysis was employed to measure the disclosure quality ratio of companies according to international financial reporting standards and cash liquidity and its indicators by calculating the mean and standard deviation. The study's hypotheses were then tested using inferential statistical analysis.

Based on the hypothesis testing results, the study found several key outcomes, the most significant being: the presence of a statistically significant impact of disclosure quality on liquidity indicators, specifically the cash flow ratios from operating, investing, and financing activities. Therefore, there is a positive and significant impact of disclosure quality according to financial reporting standards on the liquidity indicators used, namely the quick liquidity ratio and the general liquidity ratio.

Based on these results, the study recommended several actions, the most important of which are: economic units should increase their commitment to disclosure quality by adhering to financial reporting standards and practices, due to their significant impact on various types of cash flows (operating, financing, and investing activities) within the economic unit, and their important and tangible effect on liquidity ratios (general liquidity and quick liquidity). Additionally, more research should be conducted to measure the extent of economic units' adherence to disclosure according to financial reporting standards.

**Keywords:** Disclosure quality, financial reporting standards, cash liquidity, cash flows from activities

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1. المقدمة

الإفصاح عن البيانات المالية هو احد الوسائل المهمة في إيصال المعلومات إلى شريحة مستخدمي المعلومات، وزاد الاهتمام بالإفصاح عن البيانات المالية تزايد نتيجة التحول التاريخي الذي اتسمت به مهنة وعلم المحاسبة والذي تزامن تاريخيا مع بداية الستينات إذ انتقلت وظيفة المحاسبة من مدخل المعلومات للمالكين (مدخل الملكية) إلى مدخل المعلومات للشريحة المستخدمين (مدخل المستخدمين) للمعلومات والبيانات واستمر هذا المفهوم بالتطور لتكون المحاسبة نشاط خدمي يهدف إلى توفير المعلومات الموثوقة والمناسبة لترشيد القرار خصوصا القرارات الاستثمارية وعليه فإن المحاسبة تلعب دوراً مهماً في تقديم معلومات مالية للمستثمرين وبالتالي التأثير على القرارات الاستثمارية والتخطيط والتمويل، وبصفته احد الإفصاحات الرئيسية يلقي الإفصاح المالي الاهتمام الواسع على الصعيد الدولي باعتباره لاعباً أساسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية العقلانية الرشيدة من قبل متخذي القرار (يونس، اثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية الرشيدة 2022).

وتلعب تقارير الإبلاغ المالي بصفقتها إحدى الأدوات الرئيسية في الإفصاح دوراً مهماً في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، حيث تكشف عن الوضع الاقتصادي والمالي للوحدات الاقتصادية المختلفة. ومن المهم تقييم جميع المعلومات من البيانات المالية بشكل موحد. بالإضافة إلى أنه يجب أن تلبى البيانات المالية

الخصائص النوعية المحددة في الإطار المفاهيمي الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية International accounting standards board (IASB)، والتي تشمل الملاءمة والتمثيل العادل. وتحتوي التقارير المالية على مجموعة من التقارير والبيانات ومنها بيان التدفق النقدي الذي يحتوي على معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية مما قد يشكل أساساً في قياس النقدية وما يتعلق بها كمؤشرات للوحدة الاقتصادية معلومات التدفقات النقدية التي تُقدم في بيان التدفقات النقدية، ونظراً لأهمية الموضوع أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية معياراً محدداً بخصوص متطلبات إعداد وعرض هذا البيان المالي، وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 International accounting standard number 7 (IAS)، بيان التدفقات النقدية. (2023 Velez)

وكما يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ناشئاً يتطلع إلى نمو وازدهار الاستثمارات المختلفة ومنها الشركات الفلسطينية التي ما زالت في مرحلة الشباب، وقد تتأثر بكل ما هو محيط بها وعلى ذلك فإن الإفصاح الذي تقوم به الشركات قد يؤثر على مجمل واقع هذه الشركات وخصوصاً التدفقات النقدية ومؤشرات السيولة حيث تعتبر السيولة من أهم القضايا التي يجب على الشركات الاعتناء بها حيث تعطيها القدرة على الاستمرار والبقاء، وعلى ذلك فإن الدراسة الحالية تحاول أن تقدم معلومات حول أثر الإفصاح على السيولة وذلك للمساهمة في تعزيز قدرة الشركات على تقييم محتوى وجودة الإفصاح وعلاقة ذلك بالسيولة التي سوف تؤثر على بقائها في ظل هذا الاقتصاد الناشئ.

## 1. 2. مشكلة الدراسة

تشير الدراسات إلى أن جودة الإفصاح المالي تؤثر بشكل كبير على النشاطات والأعمال المختلفة ومنها السيولة في الوحدات الاقتصادية، مما يؤثر على قدرة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم. فالوحدات الاقتصادية ذات جودة إفصاح أعلى تجذب استثمارات أكثر، مما يزيد من سيولتها النقدية وذلك يؤدي إلى تطورها وتوسع أعمالها، فالوحدات الاقتصادية بأنواعها في فلسطين ومنها الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية على وجه الخصوص تلعب دوراً حيوياً في تطور الاقتصاد الفلسطيني الناشئ، مما يتطلب دراسة جوانب

كثيرة من هذه الوحدات والشركات ومنها دراسة تأثير جودة الإفصاح على السيولة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

على ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة الرئيسية بالسؤال الآتي: ما أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟  
وللإجابة عن هذا التساؤل طرحت الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة من الأنشطة التشغيلية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟

2. ما أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة من الأنشطة الاستثمارية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟

3. ما أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة من الأنشطة التمويلية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟

4. ما أثر جودة الإفصاح المالي على نسبة السيولة العامة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟

5. ما أثر جودة الإفصاح المالي على نسبة السيولة السريعة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين؟

### **1.3. أهمية الدراسة**

تتمثل الأهمية الرئيسية لدراسة مستوى الإفصاح المالي ومدى تطبيق تقارير الإبلاغ المالي الدولي لجودة الإفصاح بالإضافة إلى تأثير جودة الإفصاح على توفير السيولة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين في العديد من الجوانب، منها:

## أولاً - أهمية الدراسة العلمية:

تقدم الدراسة تحليلاً معمقاً لكيفية تأثير جودة الإفصاح المالي على سيولة الشركات، مما يساهم في توسيع الفهم العلمي لهذا التأثير ويساعد الباحثين والممارسين في تطوير نظريات وإستراتيجيات جديدة في هذا المجال، بالإضافة إلى وفير بيانات وتحليلات محددة للسوق الفلسطينية، وهي منطقة قد تكون الأبحاث فيها محدودة. هذا يمكن أن يساعد الأكاديميين في دراسة وتحليل الأسواق الناشئة والمشابهة.

## ثانياً - أهمية الدراسة التطبيقية والعملية:

تحسين أداء الوحدات الاقتصادية: يساعد تحسين جودة الإفصاح في الحفاظ على سيولة الوحدة الاقتصادية النقدية وتحسين أدائها المالي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية. زيادة الثقة بين المستثمرين: عندما تقدم الوحدة الاقتصادية معلومات دقيقة وشفافة، فإن ذلك يزيد من ثقة المستثمرين ويجعلهم أكثر استعداداً للاستثمار في الوحدة الاقتصادية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المتاحة للوحدة الاقتصادية.

تحسين بيئة الأعمال: يمكن أن تساعد الدراسة في تحديد العوامل التي تؤثر على جودة الإفصاح في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين أو الوحدات الاقتصادية الموجودة في نفس البيئة، وهذا يمكن أن يساعد في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين بشكل عام.

توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات: يمكن أن تساعد الدراسة في تزويد المستثمرين والمساهمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة، وهذا يمكن أن يحسن من أداء البورصة المالية في فلسطين.

ولذلك فإن دراسة تأثير جودة الإفصاح المالي على السيولة النقدية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين يتيح فهماً أفضل للعلاقة بين الإفصاح المالي والسيولة النقدية، ويساعد في تحسين أداء الشركات وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

## 1. 4. أهداف الدراسة

إن الغرض من الدراسة هو التعرف على مستوى الإفصاح المالي في الشركات الصناعية والخدماتية لدرجة في بورصة فلسطين ومدى جودته بالإضافة إلى التعرف على تأثير مستوى الإفصاح المالي على السيولة النقدية في هذه الشركات.

لذلك يمكن صياغة الهدف الرئيسي للدراسة على أنه معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة النقدية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتفرع منه الأهداف التالية:

1. معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

2. معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة النقدية من الأنشطة الاستثمارية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

3. معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على السيولة النقدية من الأنشطة التمويلية في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

4. معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على نسبة السيولة العامة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

5. معرفة أثر جودة الإفصاح المالي على نسبة السيولة السريعة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين.

## 1. 5. حدود الدراسة

الحدود الزمانية: فترة الدراسة ممتدة من عام 2018 حتى العام 2022.

الحدود المكانية: الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

## 1.6. محددات الدراسة

واجهت هذه الدراسة خلال مراحل إعدادها المختلفة المشكلات التالية:

1. قلة الدراسات والمقالات العلمية المتاحة والتي تقيس أثر جودة الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي

على السيولة - حسب علم الباحثة -.

2. صعوبة تحديد وقياس مدى التزام الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين بتقارير

الإبلاغ المالي سواء كانت الممارسات التي اوصى بها المعيار أو الممارسات البديلة، لعدم إدراجها

والإفصاح عن أكثرها بشكل واضح ومنظم في التقارير المالية.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، سنتناول بعمق الأسس النظرية والبحثية التي تربط بين جودة الإفصاح المالي والسيولة في الوحدات الاقتصادية. سنستعرض النظريات المتعلقة بالإفصاح المالي وأهميته في تعزيز الشفافية والثقة بين المستثمرين، وكذلك نتطرق إلى تحليل الدراسات السابقة التي قيمت تأثير هذه الجودة على الأداء المالي، خصوصاً فيما يتعلق بالسيولة. هذا الفصل يهدف إلى بناء أساس متين يدعم التحليل التجريبي الذي سنقوم به لفهم هذه العلاقة في سياق البورصة الفلسطينية.

### 2. 1. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وأساسيات حول الإفصاح

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الاطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه "الأخبار الدقيقة الموضوعي عن المعلومات المحاسبية" (يوسف. 2017)

ظلت المحاسبة وقت من الزمن أداة لتسجيل العمليات الاقتصادية وتلخيصها وعرضها في التقارير السنوية والتي تتضمن الوقائع التاريخية بهدف تقديمها للإدارة واصحاب المشروع بصورة سنوية، إلا أن تطور وسائل الإنتاج ومصادر تمويلها قد ساعد على التمركز وانشاء وحدات اقتصادية عملاقة، فبرزت الشركات المساهمة وعُرضت الأسهم في راس مال الشركات للاكتتاب، لتمويل استثماراتها وبالتالي تغيير الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية مما انعكس على تطوير وظائف المحاسبة التقليدية والمعلومات التي تقدمها بعد معالجتها وفق النظام المحاسبي الذي يصمم بشكل يلائم طبيعة وأهداف الوحدة الاقتصادية وبحيث تكون مدخلات ومخرجات العمليات الاقتصادية من المعلومات مبيّنة في البيانات المالية الخاصة بهذه الوحدة. (ستاله 2022)

وينقسم الإفصاح المحاسبي بشكل عام إلى قسمين أولاً الإفصاح الوقائي، يهدف الإفصاح الوقائي إلى أن تكون المعلومات المالية على أعلى درجة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها . ثانياً الإفصاح التتقيفي، أي الإفصاح عن معلومات ملائمة لأغراض اتخاذ القرار مثل التنبؤات المستقبلية والفصل بين العناصر العادية والغير عادية في البيانات المالية. وهناك أنواع أخرى للإفصاح المحاسبي مثل الإفصاح الكامل والذي يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على مستخدمي البيانات المالية، والإفصاح التام وهو الإفصاح بصورة دورية عن التقارير والبيانات المالية الموجهة إلى عامه المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث الاقتصادية التي أثر على المنشأة خلال الفترة المالية (كنيوه 2022).

## 2. 1. 1. مفهوم وتعريف الإفصاح

يعرف الإفصاح على انه العملية التي يتم من خلالها الإبلاغ عن القياسات المحاسبية لمستخدمي البيانات المالية واستخدام هذه القياسات في اتخاذ القرارات المحاسبية، اما الإفصاح المحاسبي فيتم تعريفه على انه المعلومات والحقائق التي ترد في البيانات المالية وملحقاتها من المذكرات التوضيحية التي تبين بشكل جلي الموقف المالي للوحدات الاقتصادية (يونس 2023).

كما ورد العديد من الكتاب والمهتمون بموضوع الإفصاح تعريفات عدة، منها:

عرف (Warren 2017) الإفصاح المحاسبي على أنه "عملية إفشاء المعلومات المالية اللازمة لفهم وتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية المناسبة".

عرف (Kieso 2019) الإفصاح المحاسبي على أنه "الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لفهم وتحليل الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، والمتمثلة في البيانات المالية الأساسية والملاحظات الإضافية المرفقة بها".

أما (Dzubinski 2020) فقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لتوفير المعلومات المفصلة والدقيقة للمستخدمين المحتملين، والتي تشمل البيانات المالية الرئيسية والملاحظات الإضافية المرفقة بها، بالإضافة إلى الإفصاح عن المخاطر المالية والمحاسبية التي يتعرض لها".

عرف (Wild 2021) الإفصاح "على أنه الكشف عن المعلومات الضرورية للمستخدمين الذين يستخدمون التقارير المالية لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة".

عرف (Beams 2022) الإفصاح المحاسبي على أنه "إفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية للوحدة الاقتصادية التي تمكن المستخدمين المحتملين من تقييم وفهم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية وتحليل الاستمرارية المالية وقدرة الوحدة الاقتصادية على تحمل المخاطر المالية والتنبؤ بأدائها المستقبلي".

ويعرف الإفصاح اصطلاحاً من الفعل "أفشى" أو "أفصح" ويعني الكشف عن شيء ما أو الإفصاح عنه. أما في الإنجليزية فالمصطلح هو "disclosure" ويعني بشكل عام الكشف عن شيء ما أو الإفصاح عنه، تم توثيق استخدام مصطلح الإفصاح في المحاسبة والتمويل في العديد من الكتب والمراجع الخاصة بالمحاسبة والتمويل. ويتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى العملية التي يتم فيها الكشف عن المعلومات المالية والإدارية المهمة والمفيدة للمستخدمين والمساهمين في الوحدة الاقتصادية، والتي تحتاج إلى إفصاح واضح وشفاف حولها. ولقد تطور مفهوم الإفصاح عبر الزمن، حيث كان يعني الإفصاح في السابق إفشاء معلومات معينة

لفئة معينة من الناس، ولكن مع تطور المجتمعات الحديثة في القرن العشرين، بدأت الحكومات والوحدات الاقتصادية تتبنى سياسات الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والتنظيمية. وظهرت الحاجة إلى التقارير المالية المفصلة والتي تكشف تفاصيل أكبر عن العمليات التجارية. ومع تطور التكنولوجيا وظهور الإنترنت، زادت مصادر المعلومات وسهولة الوصول إليها، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى الإفصاح والشفافية، حتى توصلت تقارير الإبلاغ المالي إلى تعريف شامل ودقيق يفسر الإفصاح على أنه توفير المعلومات المالية الضرورية والملائمة في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية، بحيث يمكن للمستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والدائنين والجهات التنظيمية، اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.

ولأغراض الدراسة فإن الإفصاح يمثل توفير المعلومات المالية التي تتمتع بالعدالة والمصادقية وتمثل الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة المالية المحددة لشريحة المستخدمين وإيصالها لهم بطرق وأدوات مختلفة، فالإفصاح المحاسبي يرتكز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية دون تضليل ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

## 2.1.2 أهمية الإفصاح في الوحدات الاقتصادية

تهدف المحاسبة إلى تقديم معلومات صحيحة وموثوقة للمستخدمين في وقت مناسب لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب، ولاتساع رقعه مستخدمي المعلومات المحاسبية كان لا بد من لغة موحدة لإظهار البيانات المحاسبية في القوائم المالية ليسهل فهمها وإيصالها لمختلف المستخدمين، وكانت إحدى الركائز المهمة أن المعلومات الواردة في حزم التقارير المالية يجب أن تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (GAAP) Generally Accepted Accounting Principles، كما تناولت معايير المحاسبة الدولية في معيار رقم 1 المتعلق بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومعيار رقم 5 للإفصاح عن السياسات المحاسبية ومعيار المحاسبي رقم 13 عن المعلومات التي

يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية حتى عام 1997، ومن ثم قرر مجلس المعايير أن يطلق معايير التقارير المالية الدولية أو معايير الإبلاغ المالي (International Financial Reporting Standards) (IFRS)، فتم الإبقاء على المعيار المحاسبي رقم 1 (IAS) المختص بعرض القوائم المالية، والتعديل عليه بما يتناسب مع تطورات الاقتصاد والمحاسبة، وإضافة تقرير الإبلاغ المالي رقم 1 (International Financial Reporting Standards number 1) تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة" عام 2003 ليكون متمم لـ IAS، وتم الاعتماد عليهما في عرض وإظهار البيانات المالية في التقارير، وقام المجلس بدراسة المعايير الدولية والمحاسبية السابقة ووضعها في أسلوب جديد وهو معايير الإبلاغ المالي الدولي وما زالت هذه الخطوة قيد التطوير، فبعض المعايير تم إلغاؤها وأخرى تحت الدراسة، ومجموعة أخرى ما زالت قائمة جزءًا من المعايير المقبولة قبولاً عامًا.

أصدر مؤخرا مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار IFRS 18 الجديد الذي يعزز الشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية للشركات، مما يسهم في تحسين القرارات الاستثمارية، و يهدف IFRS 18 إلى تحسين عرض الأداء المالي للشركات من خلال ثلاث مجموعات رئيسية من المتطلبات الجديدة مثل تحسين المقارنة في بيان الربح أو الخسارة حيث يقدم IFRS 18 ثلاث فئات محددة للدخل والمصاريف - التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويتطلب من الشركات تقديم إجماليات فرعية جديدة مثل الربح التشغيلي، مما يسهل مقارنة أداء الشركات، و تعزيز شفافية مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تجميع معلومات أكثر فائدة في البيانات المالية، وسيصبح IFRS 18 ساريًا للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027، مع إمكانية التطبيق المبكر (IFRS 2024).

ومن وجهة نظر الباحثة فإن إعداد التقارير المالية أمرًا حيويًا وضروريًا للأغراض التالية:

1. الشفافية والنزاهة: تقوم التقارير المالية بتوفير معلومات شفافة ومفهومة حول الأداء المالي للوحدة الاقتصادية. هذه الشفافية تساعد على بناء الثقة مع المستثمرين والمساهمين والعملاء والموردين والجهات الرقابية.
2. اتخاذ القرارات: المعلومات المالية في التقارير تساهم في اتخاذ القرارات الحكيمة. التي تمكن الإيرادات والنفقات والأرباح والخسائر والتدفقات النقدية من فهم كيفية إدارة الوحدة الاقتصادية للأموال وما إذا كانت على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها.
3. امتثال للقوانين واللوائح: التقارير المالية يجب أن تلتزم بالقوانين واللوائح المحلية والدولية. هذا يساعد على تجنب المخاطر القانونية والضريبية والعقوبات.
4. تقييم الأداء: التقارير المالية تسمح بتقييم أداء الوحدة الاقتصادية على مر الزمن ومقارنته بالأداء السابق وبأداء الوحدات الاقتصادية المنافسة. هذا يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ إجراءات تصحيحية.
5. تخطيط المستقبل: تساعد التقارير المالية على تحديد الاحتياجات المالية المستقبلية وتخطيط لتمويل العمليات والاستثمارات المستقبلية.
6. توجيه السياسات والإستراتيجيات: تقارير المالية توفر معلومات لإدارة الوحدة الاقتصادية لتوجيه سياساتها وإستراتيجياتها المالية. تساعد في اتخاذ قرارات بشأن التوسع أو الاستثمار أو تقليل التكاليف.
7. الإفصاح للأطراف الخارجية: التقارير المالية تقدم معلومات للمستثمرين والجهات الخارجية مثل الجهات الرقابية والمصرفيين والعملاء والموردين، وهذا يساهم في بناء علاقات إيجابية مع هذه الجهات. لذلك وبشكل عام، إعداد التقارير المالية يعزز من الشفافية والموثوقية في الأعمال التجارية ويمكن استخدامه لتقديم معلومات دقيقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية لاتخاذ قرارات مالية كفؤة.

## 2. 1. 3. أهداف الإفصاح

وفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board، فإن الهدف من إعداد التقارير المالية هو "توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للوحدة الاقتصادية والتي تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية".

ويمكن تلخيص الأهداف التالية للإفصاح وإعداد التقارير (McGregor2013)

1. توفير المعلومات لإدارة الوحدة الاقتصادية والتي تستخدم لغرض التخطيط والتحليل ووضع تقارير الإبلاغ المالي والمعايير واتخاذ القرار.
2. توفير المعلومات للمستثمرين والمروجين ومقدمي الديون والدائنين والتي تُستخدم لتمكينهم من اتخاذ قرارات عقلانية وحكيمة فيما يتعلق بالاستثمار والائتمان وما إلى ذلك.
3. توفير المعلومات للمساهمين والجمهور حول الوحدة الاقتصادية بشكل عام أو في الشركات المدرجة حول الجوانب المختلفة لهذه الوحدات
4. توفير معلومات حول الموارد الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، والمطالبات بهذه الموارد (الخصوم وحقوق ملكية المالك) وكيف تغيرت هذه الموارد والمطالبات على مدار فترة زمنية.
5. توفير معلومات عن كيفية شراء المنظمة واستخدام الموارد المختلفة.
6. توفير المعلومات لأصحاب المصلحة المختلفين فيما يتعلق بإدارة الأداء في الوحدة الاقتصادية وحول مدى اجتهادهم وأخلاقيهم في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية.
7. تقديم المعلومات إلى المدققين القانونيين مما يسهل بدوره عملية التدقيق.
8. تعزيز الرعاية الاجتماعية من خلال النظر في مصلحة الموظفين والنقابات والحكومة.

إن فهم أهداف الإفصاح المالي يعد أمراً بالغ الأهمية في عالم الأعمال والمحاسبة. فهذه الأهداف تعمل على توجيه الشركات والوحدات الاقتصادية نحو تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية، وتعزز الشفافية وتساهم في بناء الثقة بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المستثمرين والمساهمين والجهات الحكومية والمصرفيين والعملاء والموردين وغيرهم. بالإضافة إلى أن أهداف الإفصاح تمتد أيضاً إلى تمكين اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وتقديم معلومات تساعد في تقييم الأداء المالي وتحديد التوجهات المستقبلية للوحدة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الإفصاح أحد أساليب الامتثال للقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية. بشكل عام، تسعى الإفصاحات المالية إلى تحقيق مرونة الأعمال وضمن النزاهة والشفافية في الأعمال التجارية من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية.

وحسب رأي الباحثة يمكن تقسيم الأهداف المعروفة والمتوقع تحقيقها للإفصاح المالي إلى أربعة أهداف رئيسية وهي:

1. توفير المعلومات للمستثمرين والمستهتمين المحتملين عن نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية.
2. تتبع التدفق النقدي في أعمال الوحدة الاقتصادية.
3. معلومات عن السياسات المحاسبية المستخدمة.
4. تمكين المستخدمين من تحليل الأصول والخصوم وصافي الأصول.

## 2. 1. 4. جوانب الإفصاح المالي حسب معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولي

قامت العديد من تقارير الإبلاغ المالي والمعايير بتوضيح متطلبات الإفصاح وإعداد التقارير المالية وكان أكثرها المعيار الدولي رقم 1 (IAS) "تقديم البيانات المالية" هو أحد أهم وأوسع المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المالية (IASB) والتي تحدثت عن الإفصاح المالي وإعداد

التقارير، حيث يهدف هذا المعيار إلى توجيه كيفية تنظيم وإعداد وعرض التقارير المالية للوحدات الاقتصادية بهدف توفير معلومات مالية مفهومة وشفافة للمستخدمين. ([www.ifrs.org](http://www.ifrs.org) n.d).

حيث يتعين على الوحدات الاقتصادية الالتزام بمتطلبات IAS 1 لتقديم تقارير مالية التي تحتوي على معلومات محددة مثل البيانات المالية الرئيسية (مثل بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية) والتقارير المالية المساندة. ويجب تقديم هذه المعلومات بوضوح وشفافية بحيث يمكن للمستخدمين فهمها بسهولة. وقد حددت تقارير الإبلاغ المالي الدولي ومعايير المحاسبة الدولية أهداف الرئيسية للإفصاح المالي، وهي تعكس رؤية مبادئ تقارير الإبلاغ المالي والمعايير، مؤكدةً على أهمية تقديم معلومات مالية شفافة ومفهومة للأطراف المعنية. من أهم هذه الأهداف توفير إطار للكيفية التي يجب بها الإفصاح عن التقارير المالية للوحدات الاقتصادية التي تعتمد تقارير الإبلاغ المالي لأول مرة (International Financial Reporting Standards number 1 الذي كان مكملًا ومؤكدًا للمعيار المحاسبي رقم 1 IAS)، بالإضافة إلى المعيار الدولي رقم 3 (IFRS 3) الذي تحدث عن تقديم معلومات حول صفقات الدمج والاستحواذ، إلى جانب توفير إطار معلوماتي حول عقود التأمين الذي اختص به المعيار الدولي رقم 4 (IFRS 4). كما تشمل الأهداف تقديم معلومات حول الأصول المتاحة للبيع والأنشطة المتوقعة الانتهاء منها كما نص المعيار الدولي رقم 5 (IFRS 5)، وتقديم إفصاحات مفصلة حول الأدوات المالية والمخاطر المالية المرتبطة بها كما في المعيار الدولي رقم 7 (IFRS 7)، بالإضافة إلى تقديم معلومات حول التصنيف والقيمة العادلة والاعتراف والقيمة المنصفة للأدوات المالية كما في المعيار الدولي رقم 9 (IFRS 9). أيضًا، هدف إلى تقديم توجيه حول كيفية تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات كما في المعيار الدولي رقم 13 (IFRS 13)، وتوفير إطار للإفصاح عن الإيرادات وتقييمها من العقود مع العملاء كما في المعيار الدولي رقم 15 (IFRS 15)، وتوفير معلومات حول عقود التأجير والأصول المؤجرة والمستأجرة

كما في المعيار الدولي رقم 16 (IFRS 16)، وأخيراً، توفير إطار للإفصاح حول عقود التأمين والأنشطة المتعلقة بالتأمين كما في المعيار الدولي رقم 17 (www.ifrs.org n.d) (IFRS 17).

وتلتزم تقارير الإبلاغ المالي الدولي ومعايير المحاسبة الدولية بتحقيق هذه الأهداف من خلال توجيه الوحدات الاقتصادية لتقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة، والتي يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة ولضمان الشفافية والنزاهة في الإفصاح المالي.

ونظم المعيار الدولي رقم 1 الإفصاح و قسمه إلى الجوانب التالية:

1. الوصف الكامل لأنشطة الوحدة الاقتصادية، بما في ذلك أي تغييرات في النشاطات الأساسية.
2. الوصف الكامل لنموذج الأعمال والإستراتيجية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية.
3. المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية، بما في ذلك المخاطر المالية، والتجارية، والبيئية، والاجتماعية.
4. السياسات المالية والتجارية والمحاسبية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية، بما في ذلك أي تغييرات في هذه السياسات.
5. الأحداث المهمة التي وقعت بعد نهاية الفترة المالية وقبل إصدار التقرير المالي.
6. الاستثمارات المهمة التي تمت في الفترة المالية، بما في ذلك الاستثمارات في الأصول الثابتة والأصول الأخرى.
7. المعلومات المالية الأساسية، بما في ذلك البيانات المالية والملاحظات والتفاصيل الأخرى التي تساعد في توضيح المعلومات المالية.
8. التقارير غير المالية، بما في ذلك التقارير البيئية والاجتماعية وغيرها.

ومن الأهداف الرئيسية للمعيار الدولي رقم 1، زيادة جودة وشفافية التقارير المالية والإفصاح للوحدات الاقتصادية ووجه اهتمام خاص للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية، مثل طريقة تصنيف الأصول والالتزامات والاستثمارات المالية، بالإضافة إلى التوضيحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المستخدمة

والأحداث المهمة التي قد تؤثر على الأداء المالي. كما أوجب تقديم المعلومات المالية بشكل مقارن حيث يجب عرض الأداء المالي لفترات متعددة، عادةً لثلاث سنوات على الأقل، وذلك لمساعدة المستخدمين في تقدير تطور الأداء المالي على مر الزمن. إلى جانب ذلك، أوجب على الوحدات الاقتصادية توفير معلومات إضافية حسب الحاجة لشرح مواضيع محددة تؤثر على تقييم الأداء المالي. على سبيل المثال، يتعين شرح تفاصيل حول المخاطر المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة، وعلى ذلك فإن IFRS 1 يلعب دوراً مهماً في تعزيز شفافية ونزاهة الإفصاح المالي وتوجيه الوحدات الاقتصادية في تقديم تقارير مالية دقيقة ومفهومة لجميع الأطراف المعنية.

## 2. 1. 5. جودة الإفصاح:

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفير المعلومات هو تقديمها إلى الجهات الخارجية والداخلية، فتوفر المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى معلوماتي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات وأن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي البيانات والتقارير المالية . (معمرى 2019)

وتتأول مجلس معايير المحاسبة الدولية عددا من الخصائص إذا توفرت في المعلومات المحاسبية فإنه يمكن وصف هذه المعلومات بالجودة، وقد تم الاتفاق على أن الخاصيتين الرئيسيتين هما خاصية الملاءمة والتي يندرج تحتها مجموعة من الخصائص الفرعية وخاصية التمثيل الصادق للبيانات والتي يندرج تحتها أيضاً عددا من الخصائص الفرعية. وعلى الرغم من تمتع المعلومات التاريخية بالموثوقية ووجود مستندات تؤيدها فإنها تفتقد جزئياً إلى الملاءمة من حيث إمكانية الاعتماد عليها في بناء القرار، وهو ما جعل المحللين الماليين يتطلعون إلى معلومات مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في تنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم نظراً لما يبدو عليه الأمر من تمتع المعلومات المستقبلية بخاصية الملاءمة (عساف 2023).

## 2. 1. 6. مفهوم جودة الإفصاح

ولغرض فهم جودة الإفصاح لا بد من التعرف إلى مفهوم الجودة، فالجودة تعني إنتاج سلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي بحيث تكون قادره على الوفاء باحتياجات ورغبات العملاء بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ويتم ذلك بمراعاة المقاييس الموضوعية سلفاً للمنتج. وتعرف أيضاً بأنها مجموعة المواصفات والخصائص لمنتج أو خدمة ما والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية. ويمكن قياس جودة الإفصاح بناء على خصائص نوعيه أساسية وداعمة أو المعززة للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية (أبو طالب 2021)

## 2. 1. 7. تعريف جودة الإفصاح

ويمكن تعريف جودة الإفصاح على أنها قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير المعلومات المالية والغير مالية التي لديها خصائص المعلومات المحاسبية الأساسية والمعززة في التقارير المالية في الوقت المناسب بطريقة تساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات سليمة. (العظيم 2019)

ولأغراض الدراسة فإن جودة الإفصاح تعرف أنها الصدق والموضوعية والكمال والوضوح والتفاعلية والموثوقية للمعلومات التي تتم الكشف عنها من قبل الوحدات الاقتصادية (Shaw, Wild 2021)

## 2. 1. 8. سمات جودة الإفصاح:

من خلال تعريفات جودة الإفصاح يمكن الإشارة إلى السمات أو الميزات للمعلومات التي تكشف عنها الوحدات الاقتصادية. والتي تساعد في تقييم جودة وفائدة المعلومات. ويمكن تلخيصها كالآتي:

(Schroeder 2022)

1 الملاءمة (Relevance): يجب أن تكون المعلومات المكشوفة ذات صلة بحاجات واهتمامات المستخدمين مثل المستثمرين والمحللين وأصحاب المصلحة الآخرين. يجب أن تقدم رؤى مفيدة وتساعد في عمليات اتخاذ القرارات.

2 التمثيل الصادق (Faithful Representation): يجب أن تكون المعلومات المكشوفة موثوقة ودقيقة وخالية من التحيز. يجب أن تستند إلى مصادر موثوقة وتتمتع بدعم من الأدلة المناسبة وتعدّها وفقاً للمعايير المحاسبية المعمول بها أو أطر الإبلاغ.

وهما الخاصيتان الأساسيتان، ثم تتبثق منهما الخصائص الداعمة التالية:

1- ان تكون المعلومات كاملة (Completeness): يجب أن تكون المعلومات المكشوفة شاملة وتغطي جميع الجوانب ذات الصلة بالأداء المالي والموقف والعمليات للوحدة الاقتصادية. يجب أن تتضمن المعلومات كل من المعلومات الكمية والنوعية اللازمة لفهم شامل.

2- الوضوح والقابلية للفهم (Understandability): يجب أن يتم تقديم المعلومات المكشوفة بطريقة واضحة وقابلة للفهم. يجب أن تستخدم لغة بسيطة وتجنب لغة متخصصة مفرطة وتقدم تفسيرات أو وصفات كافية لتسهيل الفهم.

3- التوقيت المناسب (Timeliness): يجب أن تتم توفير المعلومات المكشوفة في الوقت المناسب لضمان صلاحيتها وفائدتها. يمكن أن تؤثر التأخيرات أو التأخير في الإفصاح على عملية اتخاذ القرار وثقة المستثمر.

4- القابلية للمقارنة (Comparability): يجب أن تتيح المعلومات المكشوفة إمكانية مقارنة معنوية عبر الوقت وبين الوحدات الاقتصادية المختلفة. التوافق في التقديم وسياسات المحاسبة وتنسيقات الإفصاح يمكن المستخدمين من تقييم التغيرات وتقييم الأداء.

5- الثبات (Consistency): يجب أن تكون المعلومات المكشوفة متسقة داخل البيانات المالية وعبر

تقارير أو إفصاحات مختلفة. يمكن أن تؤدي عدم الانسجام إلى الارتباك أو سوء تفسير المعلومات يتم قياس جودة التقارير المالية باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الممثلة بالنقاط السابقة، والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الإطار المفاهيمي المحاسبي الموحد لإعداد وتقديم التقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (IASB) وبالتوافق مع المجلس المحاسبة المالية (FASB) خلال عام 2010. تتمثل هذه الخصائص في الخصائص الرئيسية للملاءمة والتمثيل الصادق، والخصائص الداعمة للقابلية للمقارنة والفهم، وبمجرد أن تأتي الإطار المفاهيمي فإن خاصية الملاءمة تشير إلى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون لها قيمة توقعية وقيمة تأكيدية وأهمية نسبية، في حين يتميز المعلومات التي تتمتع بالتمثيل الصادق بأنها تعكس الأحداث بدقة وشمولية. أي أنها لا تقوم بالإغفال وتكون خالية من الأخطاء والتحيز بمعنى أنها لا تدعم موقفاً معيناً. ومن أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية، يجب تقديمها بطريقة سهلة الفهم للمستخدمين، أي أن التقارير المالية يجب أن تقدم بطريقة واضحة وشاملة. أما بالنسبة للمقارنة، فمن المفترض أن تكون المعلومات الموجودة في التقارير المالية قابلة للمقارنة مع التقارير السابقة أو اللاحقة في الوحدة الاقتصادية على مر الزمن من أجل تحديد اتجاه وضعها المالي وأدائها للمستخدمين، حيث تجعل المقارنة المستخدم قادراً على مقارنة التقارير المالية لوحدات اقتصادية مختلفة وتقييم الوضع المالي والقدرة الاقتصادية للتوسع، بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون المعلومات متزامنة. (Idan, 2021)

ولتحقيق أهداف الدراسة فسيتم تعريف جودة الإفصاح على أنها مستوى الملاءمة، دقة واكتمال المعلومات المالية التي تقدمها الوحدات الاقتصادية لأصحاب المصلحة، بما يعزز الثقة ويدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية كفؤة.

## 2. 1. 9. مراحل تطور الإفصاح

قبل صدور تقارير الإبلاغ المالي و معايير المحاسبية الدولية، كان ثمة تنوع كبير في طرق عرض التقارير المالية والإفصاح المحاسبي في مختلف البلدان والصناعات، وهذا التنوع أدى إلى صعوبات في فهم البيانات المالية ومقارنتها بين الوحدات الاقتصادية والصناعات المختلفة، مما كان يقلل من شفافية وموثوقية المعلومات المالية، فتطور الإفصاح المحاسبي إلى نظام يتبع مجموعة متنوعة من القوانين والمعايير الموحدة في مختلف الدول.

وفي العام 1973، قام مجلس المعايير المحاسبية المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) في الولايات المتحدة بإصدار المعيار رقم 5، والذي يتضمن الكثير من المتطلبات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في تقارير الوحدات الاقتصادية المالية، وتم تحديث هذا المعيار وصدور المعايير الأخرى التي تتضمن متطلبات إفصاح محاسبي أكثر تحديداً وشمولاً، والتي تعد جزءاً من (GAAP) وتستخدمها الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة لإعداد تقاريرها المالية.

اما في عام 2001، تم الانتقال من المعايير الأمريكية وإصدار تقارير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS)، والتي شملت مفاهيم محددة ومتعلقة بالإفصاح المحاسبي، بما في ذلك متطلبات مفصلة لتقارير الإيرادات والمخزون والمزايا غير الملموسة والاستثمارات الأخرى، وتعدّ تقارير الإبلاغ المالي الدولي حالياً الأساس الذي يعتمد عليه الوحدات الاقتصادية في إعداد تقاريرها المالية، والذي يشمل مفهوم الإفصاح المحاسبي. ويتم التعديل على هذه المعايير بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات الاقتصادية والمحاسبية الحالية، ويجب على الوحدة الاقتصادية تطبيق المعايير المحدثة للحصول على بيانات مالية تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة بالإضافة إلى ضمان الشفافية والمصادقية في هذه البيانات.

في الختام، يُعد الإفصاح المالي وجودته أمرًا بالغ الأهمية ومبدأً أساسيًا في تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS). وإن الجودة في الإفصاح المالي تسهم في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين وأطراف أخرى مهمة، وهذا يدعم الشفافية والثقة في الأسواق المالية العالمية. فلضمان جودة الإفصاح المالي وتوحيد للمعايير الدولية، يجب على الوحدات الاقتصادية الامتثال لأحدث تقارير الإبلاغ المالي والمعايير والتوجيهات المحاسبية، وضمان الالتزام بمبادئ المحاسبة الدولية. ويتعين أيضاً على الجهات المعنية بالرقابة والتنظيم أن تلعب دوراً حيوياً في مراقبة وتقييم الجودة والامتثال. بالاعتماد على تقارير الإبلاغ المالي الدولي، يمكن للوحدات الاقتصادية توفير معلومات أكثر دقة وشفافية، مما يسهم في تعزيز الثقة وتحفيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، وعليه، يمكن القول أن جودة الإفصاح المالي تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف المالية والتنمية المستدامة.

## 2. 1. 10. طرق قياس جودة الإفصاح

الإفصاح المالي هو عملية أساسية للوحدات الاقتصادية بهدف تزويد الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة وتمتاز بالشفافية حول الأداء المالي والوضع المالي لهذه الوحدة. تتبع هذه العملية عدة طرق وتقنيات لقياس وتحليل الإفصاح المالي، وقد عززت هذه الأدوات من القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

فتم قياس مستوى وجودة الإفصاح بناء على العديد من الطرق منها:

1. تحليل المؤشرات المالية والنسب المالية لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي. حيث يمكن استخدام مؤشرات مثل نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الموثوقية، ونسب المستثمرين لتقييم الإفصاح المحاسبي

(2012, Penman)

2. تحليل محتوى التقارير المالية والملاحظات الحسابية والتقارير الأخرى لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي.

يمكن استخدام تقنيات تحليل المحتوى لتحليل المعلومات الموجودة في التقارير المالية. ( White ,

Sondhi, 2002)

3. قياس جودة الإفصاح المحاسبي باستخدام البيانات المالية المتاحة للوحدات الاقتصادية الأخرى في

الصناعة. يمكن استخدام مقاييس المقارنة الصناعية والمؤشرات القياسية لتحديد مدى جودة الإفصاح

المحاسبي للوحدة الاقتصادية. (Dun , Bradstreet, 2015)

4. مؤشر جودة الإفصاح المحاسبي: وهو مؤشر يستخدم لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير

المالية. يتم حسابه بناءً على مجموعة من المؤشرات المالية والمحاسبية، مثل نسب السيولة والربحية

والمخاطر، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالشفافية والمصادقية في الإفصاح المحاسبي.

(Penman, 2012)

## 2. 1. 11. مؤشر قياس جودة الإفصاح:

قام معهد المحاسبة الادارية عام 2008 مؤثر الإفصاح على انه" مؤشر يستخدم لقياس جودة الإفصاح

المالي، ويقيس مدى ملاءمة المعلومات المالية للوحدة الاقتصادية في التقارير المالية" ويتم احتساب المؤشر

عن طريق تحديد النسبة المئوية لعدد العناصر المالية الرئيسية المفصوح عنها بشكل كامل في التقرير

المالي، وذلك مقارنة بإجمالي عدد العناصر المالية الرئيسية الموجودة في التقرير المالي. وتعد قيمة هذا

المؤشر أعلى كلما كانت معلومات التقرير المالي أكثر شفافية وتفصيلاً، ويستخدم هذا المؤشر عادة من

قبل المحللين الماليين لتقييم شفافية التقارير المالية الرسمية للوحدات الاقتصادية.

عرف (حسن ومارستيون، 2010) في مقالتهما "Disclosure Measurement in the Empirical

Accounting Literature: A Review Article" مؤثر الإفصاح على انه "أداة بحثية تستخدم لتقييم

مدى المعلومات المُبلَّغ عنها في وسيلة الكشف المالية (أو عدة وسائل) من قبل وحده اقتصادية محددة وفقاً

لقائمة من العناصر المحددة من المعلومات. يمكن أن تكون العناصر المحددة للمعلومات كمية أو نوعية أو كليهما"، وعرف (يونج وكوهين، 2018) في كتابهما " Corporate Financial Reporting and Analysis: A Global Perspective " مؤشر الإفصاح على انه " مجموعة من المعايير أو البنود المحددة التي تُستخدم لقياس مدى الشفافية وكفاءة الإفصاح المالي والتشغيلي للوحدات الاقتصادية. يعتمد مؤشر الإفصاح على تحليل المعلومات المفصّح عنها في التقارير المالية، ويهدف إلى تقييم كمية ونوعية المعلومات التي تقدمها الوحدات الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية."

ويمكن تطبيق المؤشر على أنواع مختلفة من الكشوفات: الإلجبارية أو الطوعية؛ أو حتى على نوع محدد من الكشوف مثل التنبؤات الإدارية والبيانات الفرعية. لا يتم فيها احتساب جميع عناصر المعلومات المكشوفة، ولكن يتم تقييم ما إذا تم الإفصاح عن العناصر المحددة من المعلومات من خلال قراءة مستفيضة لوسيلة الكشف. وعليه، فإن اختيار العناصر المشمولة في مؤشر الكشف هو مسألة أساسية في هذا النهج. ويتم الاعتماد لوضع مؤشر الإفصاح على أربع خطوات وهي: (العايب، 2016)

1. تحديد المتغيرات المؤثرة: يتم تحديد المتغيرات المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي، وهذه المتغيرات يمكن أن تشمل العوامل الداخلية للوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة الاقتصادية والنشاط الممارس والمحاسبون والعوامل الخارجية مثل القوانين واللوائح المحلية والدولية.
2. تحديد المؤشرات المالية المستخدمة: يتم تحديد المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي، مثل مؤشرات الربحية، والسيولة، والتحليل الرأسمالي، والدين.
3. تحليل البيانات: يتم جمع البيانات المالية والمحاسبية من الوحدات الاقتصادية المدرجة، وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي ومعرفة العوامل المؤثرة فيه.

4. صياغة المؤشرات: يتم صياغة مؤشرات لتقييم مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي، ويتم تحديد العلاقة

بين هذه المؤشرات والمتغيرات المؤثرة في مستوى الإفصاح.

ولأغراض الدراسة فإن مؤشر الإفصاح هو مقياس يستخدم لتقييم مدى جودة البيانات أو المعلومات المقدمة من قبل الوحدات الاقتصادية للأطراف المعنية، مثل المستثمرين، العملاء، أو الجهات التنظيمية.

يهدف هذا المؤشر إلى قياس شفافية الوحدة الاقتصادية ومدى التزامها بمعايير الإفصاح والشفافية. يمكن أن يشمل الإفصاح المالي، الإفصاح البيئي، الإفصاح الاجتماعي، وغيرها من أنواع الإفصاح التي تؤثر على قرارات الأطراف المعنية، حيث سيتم في الدراسة قياس جودة الإفصاح عن طريق مؤشر مستوحى من الدراسات السابقة وتم بناؤه بالتوافق مع تقارير الإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة، حيث تحتوي الدراسة على مؤشر مكون من 38 بند يقيس مستوى التزام الشركات بالمعايير المعمول بها ومصدره من قبل مجلس المعايير وملزمه من قبل القانون.

تتضح أهمية تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية (IFRS, IAS) في تعزيز الشفافية والموثوقية في اعداد وإظهار البيانات المالية، حيث لعبت المعايير المحاسبية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالي (IFRS) دورًا حاسمًا في توحيد الممارسات الخاصة بالإبلاغ المالي وعرض البيانات المالية عبر الحدود الدولية مما ساهم في تسهيل فهم الوضع المالي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية وسهولة وصولها للمستثمرين واصحاب المصالح، فالتزام الوحدات الاقتصادية بتقارير الإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية يؤكد على مسؤوليتها في تقديم معلومات دقيقة وشفافة لتعزيز الثقة في الاسواق المالية ودعم صنع قرار اقتصادي سليم.

## 2.2. المبحث الثاني - الإطار المفاهيمي وأساسيات حول السيولة:

تعتبر السيولة عن قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقد بسرعة وسهولة، وتعد مهمة للنجاح المالي للأفراد والوحدات الاقتصادية. السيولة النقدية (Cash Liquidity) تشمل الأموال النقدية والحسابات الجارية، بينما السيولة في الأصول السريعة (Quick Asset Liquidity) تتضمن أصولاً مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل. السيولة في الاستثمارات (Investment Liquidity) تشمل السندات قصيرة الأجل وصكوك الخزنة، والسيولة في الأصول الثابتة (Fixed Asset Liquidity) تعني تحويل الأصول مثل العقارات إلى نقد. إدارة السيولة تعتبر حيوية لتجنب المشكلات المالية وتحقيق النجاح (Brealey; Myers; ) (2022 Franklin)

ويمكن الإشارة إلى أنه ثمة نوعان من السيولة: سيولة الأصول ويطلق عليها المرونة Flexibility، وهي القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة دون خسائر كبيرة، وسيولة التمويل، والتي تركز على توافر الأموال لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل (Brealey, Myers, 2019). فالفهم السليم للسيولة ضروري لإدارة الأمور المالية واتخاذ قرارات استثمارية ومالية ناجح.

### 2.2.1. تعريف ومفهوم السيولة النقدية

من أوائل التعريفات التي وردت عن السيولة انها القدرة على تحويل الأصول المالية إلى نقد بسرعة وسهولة دون التأثير على قيمتها (1912 Mises) وهنا نذكر نماذج أخرى لتعريف السيولة:

- عرف الهواري (1981) السيولة "على أنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن"

• عرف مصطفى (2000) السيولة "بأنها مجموعة تدفقات أو أرصدة البنك النقدية المتاحة التي

تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية وفورية".

• عرفت باديس (2003) السيولة "على أنها مدى سرعة تحويل الاستخدام (الأصل) إلى سيولة،

وهي النقود السائلة والجاهزة لمعاملات الوحدة الاقتصادية".

• وعرف (2013) Fabozzi السيولة "النقدية على أنها القدرة على تحويل الأصول المالية إلى نقد

بسرعة وسهولة دون التأثير على قيمتها".

• وعرف (2017) Tingel السيولة النقدية "بأنها القدرة على تحويل الأصول المالية إلى نقد بسرعة

وسهولة دون التأثير على قيمتها".

ونلاحظ أن تعريف السيولة لم يتغير كثيرا عبر الزمن، فقد كان وما زال يقتصر على تحويل الأصول إلى

نقد في وقت قياسي دون التأثير على قيمتها بالنقص وتحمل خساره.

لتحقيق أهداف الدراسة فالسيولة تعرف على أنها قدرة الوحدة الاقتصادية على تحويل جميع الأصول إلى

نقدية بسرعة وبتكلفة دون خسارة ملحوظة في قيمتها. وتشير إلى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء

بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل بفضل التوافر الكافي للنقد والأصول المحوِّلة بسهولة إلى نقدية.

## 2.2.2. أهمية السيولة النقدية

السيولة النقدية هي المفتاح الأساسي لاستمرارية الأنشطة الرئيسية بالوحدة الاقتصادية، فعندما يكون لدى

الوحدة الاقتصادية قدر كافٍ من السيولة النقدية، فإنها تستطيع تلبية احتياجاتها اليومية وتعزيز النمو

وتحسين الأداء المالي، كما أن السيولة النقدية الجيدة تسمح للوحدة الاقتصادية بالاستجابة للفرص

الاستثمارية وتحمل المخاطر المالية التي قد تواجهها، وتقلل من الاعتماد على الديون لتلبية الاحتياجات

النقدية. وعليه، فإن الحفاظ على مستويات كافية من السيولة النقدية هو عامل أساسي لنجاح الوحدة

الاقتصادية في السوق المالي. (ابو الخير 2021)

كما أن السيولة النقدية هي أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على نجاح الوحدة الاقتصادية واستمراريتها في العمل. ويتمثل أهمية السيولة النقدية في النقاط التالية: (Do 2021)

1. القدرة على تلبية الالتزامات المستحقة: يمكن للوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة النقدية أن تستجيب بسرعة للالتزامات المستحقة، مما يمنع حدوث المشكلات المالية ويحسن سمعتها في السوق.

2. توفير فرص النمو: يمكن للوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة النقدية أن تستثمر في فرص النمو الجديدة وتوسع نطاق عملها، وهذا يمكن أن يحسن أداءها المالي ويزيد من قيمتها في السوق.

3. الحفاظ على الاستقرار المالي: يمكن للوحدات الاقتصادية التي تحتفظ بمستويات جيدة من السيولة النقدية أن تتحمل التقلبات في السوق وتحافظ على استقرارها المالي في حالة حدوث أي أزمات أو تغيرات غير متوقعة في السوق.

تعد السيولة أحد الجوانب الحيوية في إدارة الأعمال في الوحدات الاقتصادية، وتلعب دورًا مهمًا وحيويًا في تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والمعايير الدولية للمحاسبة (IAS)، يتم التركيز على أهمية السيولة النقدية من خلال جوانب عدة:

1. القدرة على تلبية الالتزامات المستقبلية: يعكس حساب السيولة النقدية قدرة الوحدة الاقتصادية على تلبية الالتزامات المالية القصيرة الأجل، مثل دفع الديون وتحقيق التزاماتها تجاه الموردين والعملاء. هذا يضمن استمراريتها في الأعمال التجارية دون مواجهة صعوبات مالية.

2. التخطيط واتخاذ القرارات: يوفر فهم دقيق للسيولة النقدية قاعدة قوية لاتخاذ القرارات الإدارية، يمكن للوحدات الاقتصادية الصناعية تحسين تخطيطها المالي واتخاذ قرارات استثمارية وتوسيعية بشكل أفضل عندما يكون لديها إدارة فعالة للسيولة النقدية.

3. تحقيق الاستدامة المالية: تعتبر السيولة النقدية الكفيلة بتعزيز استقرار الوحدات الاقتصادية والحفاظ على استدامتها على المدى الطويل. القدرة على توليد السيولة تقلل من مخاطر الإفلاس وتعزز القدرة على تحمل التحديات الاقتصادية.

4. التقارير المالية الشفافة: تشدد تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية على ضرورة تقديم تقارير مالية شفافة وموثوقة، إذ يُعد تقديم معلومات دقيقة حول السيولة النقدية جزءًا أساسيًا من هذه التقارير، مما يسهم في زيادة الثقة لدى المستثمرين والمساهمين.

5. تحقيق العوائد على الاستثمار: تمكن السيولة النقدية الوحدة الاقتصادية من الاستفادة من الفرص الاستثمارية عندما تكون متاحة. يمكن للوحدات الاقتصادية الاستثمار في مشاريع جديدة أو تحسين عملياتها عبر تخصيص السيولة بشكل فعال.

لذلك يمكن القول إن السيولة النقدية تُعتبر ركيزة أساسية للنجاح والاستمرارية في الأعمال التجارية والصناعية، وتلعب دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ورؤيتها المستقبلية.

## 2.2. 3. أهداف السيولة النقدية

تعتبر إدارة النقدية من الأمور المهمة الواجب على إدارة الوحدة الاقتصادية متابعتها لما لها من أهمية في مساعده الإدارة في اداء أعمالها في الايفاء بالالتزامات في وقتها أو من خلال المساعدة في الحصول على شروط شراء جيدة لقدرتها على التسديد النقدي والتي لها أثر إيجابي على تخفيض التكاليف نتيجة الحصول على الخصومات النقدية (صليبي، 2022).

وتعد السيولة أحد جوانب الإدارة المالية الحيوية لأي وحدة اقتصادية، وتظهر أهميتها في سياق تقارير الإبلاغ المالي الدولية. إذ تتنوع أهداف السيولة وتتجلى أهميتها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والمعايير الدولية للمحاسبة (IAS). من بين تلك الأهداف، يتم التركيز على توفير السيولة الكافية لتلبية احتياجات الوحدة الاقتصادية في الوقت المناسب، والحفاظ على قدرتها على الاستمرار في العمل، كما

تسعى تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية إلى تحقيق تحسين في كفاءة إدارة التدفقات النقدية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتمويل الخارجي. تعكس هذه الأهداف التزام الوحدات الاقتصادية بضمان التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في التدفقات النقدية وضمان سداد الالتزامات المستحقة في الوقت المحدد، وذلك لتحسين الأداء المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين والدائنين، مما يسهم في تحقيق أهدافها المالية وضمان استدامتها في السوق العالمية.

حيث تتضمن أهداف إدارة السيولة النقدية العديد من النقاط الرئيسية، ومن بين هذه الأهداف:

- توفير السيولة الكافية: ضرورة تأمين كمية كافية من النقد لتلبية احتياجات الوحدة الاقتصادية في الأوقات الصعبة، مع الحفاظ على قدرتها على البقاء في السوق وضمان استمراريتها.
- تحسين الكفاءة النقدية: تحقيق كفاءة أفضل في إدارة التدفقات النقدية، مما يقلل من الحاجة إلى التمويل الخارجي ويقلص التكاليف المرتبطة به.
- تحسين التخطيط المالي: تحسين تخطيط الوحدة الاقتصادية للأوضاع المالية المستقبلية وتوقع التغيرات المحتملة في التدفقات النقدية.
- تحسين العلاقات التجارية: الالتزام بالتزامات الدفع في الوقت المحدد لتعزيز علاقات الوحدة الاقتصادية مع الموردين والعملاء.
- تحسين الأداء المالي: رفع مستوى أداء الوحدة الاقتصادية المالي وزيادة قدرتها على النمو وتوسيع نطاق أعمالها.

وفي إضافة حول دور السيولة النقدية في تحقيق الأهداف المالية للوحدة الاقتصادية: (نيل 2018)

- تحسين التعامل مع المصروفات اليومية: توفير السيولة الضرورية لمواجهة التكاليف اليومية وتغطية أي نقص في التمويل.

- ضمان سداد الالتزامات في الوقت المناسب: توفير السيولة الكافية لتسديد الالتزامات المستحقة وضمان سدادها في الوقت المحدد.
- الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة: الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة لتحقيق النمو المستدام وتحقيق الأهداف المالية المحددة.
- تعزيز الثقة بين المستثمرين والدائنين: المساهمة في بناء الثقة بين المستثمرين والدائنين من خلال الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة في الوحدة الاقتصادية.
- تقليل المخاطر المالية: الحد من المخاطر المالية والاعتماد الزائد على التمويل الخارجي من خلال توفير سيولة داخلية كافية لتلبية احتياجات الوحدة الاقتصادية.
- وعلى ذلك تظهر أهمية السيولة النقدية بوضوح كبير في سياق إدارة الأعمال والوحدات الاقتصادية. في القدرة على توفير السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية في الوقت المناسب تعزز استمرارية الوحدة الاقتصادية في السوق وتحد من المخاطر المالية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم إدارة السيولة النقدية الفعالة في تعزيز الكفاءة المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالتمويل الخارجي، مما يعزز الأداء المالي الشامل للوحدة الاقتصادية.
- تعد السيولة النقدية أحد العوامل الحيوية التي تحقق التوازن بين التشغيل اليومي وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية، مما يعزز مكانتها في السوق ويعمق الثقة لدى المستثمرين والشركاء التجاريين. في نهاية المطاف، يظهر أن فهم وإدارة السيولة النقدية بمهنية وفعالية يعدان أمرين حاسمين لتحقيق الاستدامة والازدهار في عالم الأعمال المتطور.

## 2. 2. 4. العوامل المؤثرة على السيولة النقدية

هناك العديد من العوامل المؤثرة على السيولة في الوحدات الاقتصادية والتي تشمل العوامل الاقتصادية والمالية والعوامل الداخلية للوحدة الاقتصادية، مثل حجم الوحدة الاقتصادية، والنمو، والربحية، والهيكل المالي، وسياسات الربح، وسياسات الاستثمار، وآخرين، وهناك عددًا من العوامل التي تؤثر على السيولة النقدية في الوحدات الاقتصادية، والتي يجب على الشركات أخذها في الاعتبار عند إدارة تدفقاتها النقدية. (كوانج، مانه، تاهي 2021)

هناك عدة عوامل تؤثر على سيولة الوحدات الاقتصادية غير المالية في الولايات المتحدة، وهي: (فات، الزعبي 2021)

1- الحجم الحالي للوحدة الاقتصادية.

2- نوع الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية.

3- هيكل رأس المال ومستوى الدين المستخدم في التمويل.

4- مستوى نمو الوحدة الاقتصادية والمرحلة التي تمر بها من دورة الحياة.

5- مستوى الاستثمار في الأصول غير المتداولة.

6- مستوى نموذج العمل ومستوى المنافسة في الصناعة.

7- مستوى العائد المتوقع على الاستثمارات.

8- الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

بالإضافة إلى عدة عوامل تؤثر على حجم وتوزيع السيولة النقدية في الوحدات الاقتصادية، ومن أهم العوامل التي تم تحليلها هي حجم الوحدة الاقتصادية، نمو الوحدة الاقتصادية، العائد على الأصول، الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية، الإنفاق على البحث والتطوير ومستوى التضخم وأكدت هذه العوامل أن الحجم الكبير للوحدة الاقتصادية، والنمو السريع، والعائد المرتفع على الأصول، والإنفاق المرتفع على البحث والتطوير،

كلها عوامل تزيد من حجم السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية، بينما يقلل التضخم من حجم السيولة النقدية المتاحة للوحدات الاقتصادية (حسين، الياس 2021).

فالسبب في الوحدات الاقتصادية، تعبر عن القدرة على تلبية الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وتتأثر بالعديد من العوامل، ولكل منها تأثير مختلف على الوضع المالي داخل الوحدة الاقتصادية. وفي سياق تقارير الإبلاغ المالي الدولية، تعتبر السيولة مؤشراً حيوياً لصحة الوحدات الاقتصادية من الناحية المالية، حيث تعكس قدرتها على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المحدد لها. حيث يؤثر التدفق النقدي الإيجابي بشكل مباشر على السيولة، مما يعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأموال اللازمة للعمليات والأنشطة الرئيسية. لذلك فالتحليل الدقيق للعوامل الرئيسية المؤثرة على السيولة وفقاً لتقارير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يساعد في تقديم صورة واضحة للأداء والوضع المالي داخل الوحدة الاقتصادية ومخاطر السيولة التي يمكن أن تواجهها مما يساعد في وضع إستراتيجيات وخطط فعالة لإدارة السيولة داخل الوحدة الاقتصادية.

## 2.2.5 عناصر السيولة

وفقاً لتقارير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) والمعايير الدولية للمحاسبة (IAS) وأهمها المعيار المحاسبي رقم 7 (IAS)، يتم تقييم السيولة النقدية وفق مجموعة من العناصر التي تعكس القدرة على تحقيق التزامات الوحدة الاقتصادية النقدية في الوقت الحالي والمستقبل. من بين هذه العناصر:

- النقد وما يعادله من قابلية التحويل الفوري: يتعلق بالأموال النقدية الفعلية والاستثمارات قصيرة الأجل ذات الطابع السائل التي يمكن تحويلها بسرعة إلى كميات معروفة من النقد.
- الاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى ذات الطابع السائل: تشمل الأموال المستثمرة في أدوات مالية قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

- التداولات المالية: تتضمن الأموال المرسلة للتداول على المدى القصير، مثل الشيكات التي لم تتم تحصيلها بعد.
  - القروض والديون القصيرة الأجل: تشمل المستحقات والالتزامات المالية التي يُتوقع أن تتحول إلى نقد في الوقت القصير.
  - التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التشغيلية: يتعلق بالتقديرات المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية.
- يهدف تقييم هذه العناصر إلى فهم وتقييم القدرة على توليد النقد والتعامل مع التزامات الوحدة الاقتصادية بشكل فعال، ويساهم في تقديم صورة شاملة حول الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ومدى توفرها للسيولة النقدية.

## 2.2.6. بيان التدفقات النقدية وعناصرها

بيان التدفقات النقدية هي أداة مهمة لتحليل الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، حيث تساعد على تحديد مصادر التمويل واستخداماته، وتوضح التغيرات في الرصيد النقدي للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة. ويعد معيار تقرير الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 (IAS)، المعروف باسم "بيان التدفقات النقدية"، من أهم المعايير التي سلطت الضوء على في توفير معلومات شاملة حول تدفقات النقدية داخل الوحدة الاقتصادية. فهذا البيان يفصل بين تدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، مما يساعد المستثمرين والمحللين الماليين على فهم كيفية توليد النقد واستخدامه من قبل الوحدة الاقتصادية. عبر إبراز التغيرات في النقدية وما يعادلها، يسمح هذا البيان بتقييم فعال للسيولة والاستقرار المالي للمنشأة، ويسهم في التنبؤ بقدرتها على مواجهة التزاماتها المستقبلية وتحقيق النمو

ف عناصر بيان التدفقات النقدية كما ذكرها المعيار:

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تشمل هذه الفئة كل الدفعات والإيصالات النقدية المتعلقة بالعمليات الأساسية للوحدة الاقتصادية.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تغطي هذه الفئة التدفقات النقدية الناتجة عن بيع أو شراء الأصول الثابتة وغير الثابتة، بما في ذلك الاستثمارات.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تركز هذه الفئة على التدفقات النقدية المتعلقة بأساليب التمويل مثل إصدار الأسهم أو الديون، القروض، دفع الأقساط والفوائد، وتوزيعات الأرباح.

4. التغير في النقد وما يعادله: هذا العنصر يوضح التغير الشامل في الرصيد النقدي للوحدة الاقتصادية بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

بالإضافة إلى معيار رقم 7 فقد صنفت تقارير الإبلاغ المالي (IFRS) و (IAS) بيان التدفقات النقدية على انه جزء أساسي من البيانات المالية ويُستخدم لعرض حركة النقد وما يعادله من قابلية التحويل الفوري في إطار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة. إذ يتيح بيان التدفقات النقدية للمستثمرين والأطراف الأخرى فهم كيفية تحول النقد وكيفية تأثير الأنشطة المختلفة على السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية.

بالإضافة إلى أن البيان يوفر للمستخدم نظرة شاملة حول كيفية تحرك النقد داخل الوحدة الاقتصادية وكيفية تأثير الأنشطة المختلفة على سيولتها النقدية. يعد بيان التدفقات النقدية عنصر مهم في تحليل الأداء المالي للوحدة الاقتصادية. فهو يوضح كيف تم استخدام النقد في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية. فبيان التدفقات النقدية يساعد في الكشف عن التحديات التي تواجه الوحدة الاقتصادية في إدارة تدفقاتها النقدية وتحديد أسباب ارتفاع أو انخفاض رصيد النقد في الوحدة الاقتصادية. وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الصائبة، بالإضافة إلى تقديم توصيات لإدارة الوحدة الاقتصادية بشأن كيفية استخدام النقد بكفاءة. وبالتأكيد فإن بيان

التدفقات النقدية يعد أداة مهمة لتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، ويجب على المدققين الماليين والمحاسبين الاهتمام بهذا البيان وتضمينه في تقاريرهم المالية.

ويشير مصطلح التدفق النقدي إلى المبلغ الصافي للنقد والمعادلات النقدية التي يتم تحويلها داخل وخارج الوحدة الاقتصادية، ويمثل النقد المستلم التدفقات الداخلة، في حين أن الأموال المنفقة تمثل التدفقات الخارجة، ويتم تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق قيمة للمساهمين بشكل أساسي من خلال قدرتها على توليد تدفقات نقدية إيجابية بشكل أكثر تحديداً، لتعظيم التدفق النقدي الحر على المدى الطويل ( free cash flow: FCF). هو النقد الذي تولده الوحدة الاقتصادية من عملياتها التجارية العادية بعد طرح أي أموال يتم إنفاقها على النفقات الرأسمالية. (هايز. 2023)

## 2. 2. 7. النسب المالية لقياس السيولة

يمكن قياس السيولة النقدية باستخدام مختلف النسب المالية والمؤشرات المشتقة من البيانات المالية. مثل: (Fridson & Alvarez, 2022)

1. النسبة الحالية (العامة أو الجارية) (Current Ratio CR): تقارن هذه النسبة الأصول المتداولة (Current Assets, CA)، بالالتزامات المتداولة (current liability, CL) وتوفر مؤشراً على قدرة الوحدة الاقتصادية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل. تشير النسبة الحالية المرتفعة إلى سيولة نقدية

أفضل. الصيغة هي: النسبة الحالية = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة ( $CR=CA/CL$ )

2. النسبة السريعة (Quick Ratio, QR): تشبه هذه النسبة الحالية ولكنها تستبعد المخزون (Inventory INV)، من الأصول المتداولة لأنه قد لا يكون قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد. يركز على الأصول الأكثر سيولة. الصيغة هي:

النسبة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الالتزامات المتداولة ( $QR=(CA-INV)/CL$ )

3. نسبة النقدية (Cash Ratio): تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها المتداولة

باستخدام النقد وما يعادله فقط. يوفر رؤية متحفظة للسيولة. الصيغة هي:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{(النقدية وما يعادلها)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

4. نسبة التدفق النقدي التشغيلي (Operating Cash Flow Ratio, OCFR): تقيم هذه النسبة قدرة

توليد النقد للعمليات الأساسية للوحدة الاقتصادية من خلال مقارنة التدفق النقدي التشغيلي بالخصوم

المتداولة. يوضح ما إذا كان النقد الناتج من الأنشطة كافياً للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. الصيغة

هي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \text{ (OCFR=OCF/LC)}$$

من خلال حساب هذه النسب وتحليلها بمرور الوقت، يمكنك تقييم وضع السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية

وتحديد أي مشكلات سيولة محتملة. من المهم ملاحظة أن تفسير هذه النسب يجب أن يتم في سياق معايير

الصناعة والظروف الخاصة ب الوحدة الاقتصادية.

لذلك يمكن القول أن وفقاً لتقارير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وIAS، يمكن القول أن السيولة النقدية تعد

قضية أساسية في صناعة الاستقرار المالي ونجاح الوحدات الاقتصادية. حيث أن العناصر الرئيسية للسيولة

مثل النقد في اليد، الودائع البنكية قصيرة الأجل، والأصول السائلة الأخرى التي يمكن تحويلها بسرعة إلى

نقد دون فقدان كبير في قيمتها تعد حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولية المصدر الرئيسي لتوفير المرونة

المالية اللازمة للوحدات الاقتصادية لتلبية التزاماتها الجارية وتمكنها من الاستجابة بفعالية للفرص والتحديات

المالية التي تواجهها. بالإضافة إلى أن الإدارة الفعالة للسيولة النقدية، وفقاً ل IFRS وIAS، تعزز من

كفاءة العمليات التشغيلية وتقلل من مخاطر التعثر المالي، مما يعكس بشكل إيجابي على صحة الوحدة

الاقتصادية المالية ويدعم قرارات الاستثمار والتمويل طويلة المدى.

## 2. 3. المبحث الثالث - نبذه عن وضع الإفصاح في بورصة فلسطين:

### 2. 3. 1. المقدمة

نشأ السوق المالي الفلسطيني في ظروف حاسمه وصعبه ادت إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني على مدار ثلاثة عقود بين عده محددات أهم ها الاحتلال وأساليبه التي اتبعها للتضييق على الاقتصاد الفلسطيني، فنشأة وتطور الاقتصاد الفلسطيني كانت مرتبطة بشكل كبير بعدة اتفاقيات، والتي لعبت دوراً محورياً في تشكيل الإطار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية. من أبرزها اتفاقية أوسلو (1993 و1995) الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية ومنحتها درجة من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان لاتفاقية أوسلو تأثير كبير على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أتاحت بعض الفرص للتطوير الاقتصادي والاستثمار، رغم القيود المستمرة وبعدها تم التوقيع على اتفاقية باريس الاقتصادية (1994) والتي كانت جزء من اتفاقية اوسلو، حيث قامت هذه الاتفاقية بتحديد العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ووضعت قواعد للتجارة، الضرائب، والسياسات الجمركية. وأثرت بشكل كبير على التجارة والسياسات المالية في الأراضي الفلسطينية، وكانت لها تأثيرات متباينة على الاقتصاد الفلسطيني (بورصة فلسطين 2019).

عقب اتفاقيات أوسلو وباريس، تلقت السلطة الفلسطينية دعماً مالياً واقتصادياً كبيراً من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. وكان لهذا الدعم تأثير مهم في بناء البنية التحتية ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وعقدت السلطة الفلسطينية أيضاً عدة اتفاقيات ثنائية مع دول مختلفة لتعزيز التجارة والاستثمار، والتي ساهمت في تطوير قطاعات مختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. فكل هذه الاتفاقيات ساهمت في تشكيل وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة بسبب القيود السياسية والأمنية، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي والمساعدات الدولية.

## 2.3.2. واقع الاقتصاد الفلسطيني والإفصاح

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تم إنشاء بورصة فلسطين Palestine Securities Exchange (PSE) وقامت بإجراء عدة إصلاحات اقتصادية بما في ذلك التشريعات.

فتأسست سوق فلسطين للأوراق المالية كشركة مساهمة خصوصية في عام 1995، بهدف توفير سوق مالية فلسطينية تؤمن تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، كما تنظم مراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، ومنذ نشأتها، حرصت بورصة فلسطين على مواكبة أحدث القوانين والتشريعات والأنظمة العصرية التي تسعى لضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة وحماية المستثمرين. (بورصة فلسطين 2019) ففي عام 1998، دعت الجمعية الفلسطينية للتدقيق في مقرها في غزة أعضائها إلى اتباع تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمراجعة في عملياتهم. كانت دعوة ضمنية باستخدام عبارة "إلى من يهمه الأمر" لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية في فلسطين. تم إصدار قانون جديد للمراجعة في عام 2004، حيث تم إنشاء مجلس المحاسبة المهنية وجمعيات المراجعة الأخرى، مثل الجمعية الفلسطينية للمحاسبين العاميين المعتمدين Palestinian Association of Certified Public Accountants PACPA))، وتم تنظيم الدخول إلى المهنة. (Abu-Sharbeh 2017).

فلسطين، كونها دولة نامية، تحتاج إلى جذب الاستثمارات وتعزيز قطاع الأعمال لديها. وفي هذا السياق، اكتسب الإفصاح المالي للشركات الفلسطينية أهمية كبرى. فحرصت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية Palestine Capital Market Authority (PCMA)، منذ تأسيسها في عام 2004، على بذل جهود حثيثة لضمان توافر معلومات مالية عالية الجودة، وتطبيق قواعد الشفافية لتحسين جودة التقارير المالية (Asmar, Abu Alia, Ali, 2018). ولكن حتى الآن يُعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية سوقاً ناشئة يعاني من تدني في مستوى ونوعية الإفصاح مقارنةً بالأسواق المتقدمة، مما يجعل تحسين الإفصاح أمراً

ذا أهمية كبيرة للمستثمرين (السوريكي، 2021). فالإفصاح والتقارير المالية في فلسطين تسهم في توفير معلومات شفافة وموثوقة عن الأداء المالي للشركات المدرجة، حيث تتطلب الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والقوانين الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المناسبة للسياق المحلي.

تطور سوق المال الفلسطيني على مر السنوات وشهد تحولات مهمة تعكس التقدم في البنية التحتية المالية والاقتصادية في فلسطين. حيث يُعد أحد الأسس الأساسية للتمويل والاستثمار وتوفير الفرص الاقتصادية. فشهد سوق المال الفلسطيني تطورًا ملموسًا على مر العقود الأخيرة، حين بدأت العمليات المالية تأخذ شكلاً متقدماً وتتطور بشكل مستدام. في البداية، كانت التداولات تجري بشكل محدود ومحلي في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة. إلا أن مع مرور الزمن وجهود الإصلاح الاقتصادي، برزت العديد من التطورات أهمها تطور سوق الأسهم حيث شهدت أسواق الأسهم الفلسطينية نموًا تدريجيًا في حجم التداولات وعدد الشركات المدرجة، حيث قامت العديد من الشركات المحلية بطرح أسهمها للتداول. وتوسع الخدمات المالية فزادت خدمات الوساطة المالية والاستشارات الاستثمارية في السوق، مما أتاح للمستثمرين فرصًا أوسع للمشاركة في السوق المالي. بالإضافة إلى زيادة الوعي المالي فشهدت فلسطين جهودًا مستمرة لرفع الوعي المالي بين الجمهور وتعزيز التعليم المالي للمستثمرين والشركات.

في نهاية عام 2022 وصل عدد الشركات المدرجة في بوضه فلسطين 48 وحده اقتصادية موزعه على الشكل التالي:

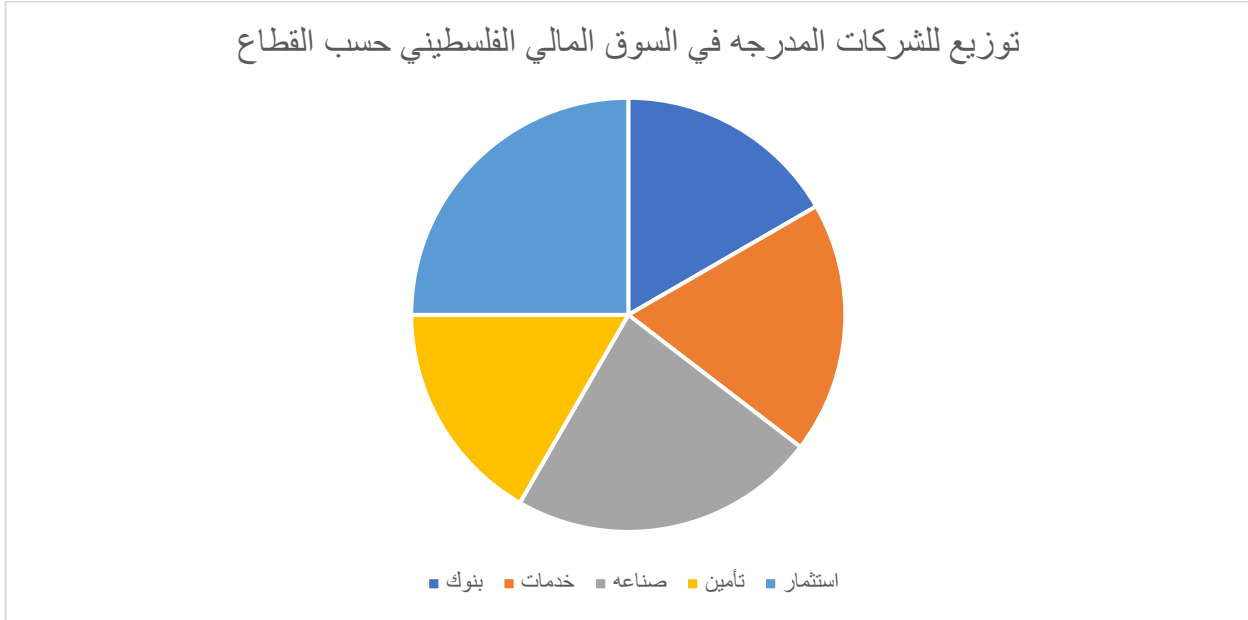
جدول (1-2) توزيع الشركات المدرجة على القطاعات في بورصة فلسطين

العدد	القطاع
11	صناعية
8	بنكية
8	تأمين
12	استثمارية
9	خدماتية

المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2022

وتتبع التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات مجموعة من المبادئ التي تؤكد على الشفافية والدقة والقابلية للمقارنة. حيث يجب أن تعرض البيانات المالية صورة صحيحة وعادلة للموقف المالي والأداء والتدفقات النقدية للشركة. وتشرف الهيئة الفلسطينية لسوق المال على التقارير المالية للشركات المدرجة في فلسطين. وتحدد متطلبات الإفصاح الإضافية لهذه الشركات لضمان الامتثال للوائح السوق وتعزيز ثقة المستثمرين. بشكل عام، في فلسطين، الإفصاح والتقارير المالية ضروريان لتعزيز الشفافية والمساءلة وثقة المستثمرين في بيئة الأعمال المحلية.

الشكل (1-2): توزيع الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني حسب القطاع



المصدر: إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات سوق فلسطين للأوراق المالية لعام 2022

هذا الرسم البياني يوضح توزيع الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي حسب القطاعات. يظهر الرسم أن النسبة الأكبر من الشركات تنتمي إلى القطاع الاستثماري، يليه القطاع الصناعي، ومن ثم الخدماتي وأخيراً القطاع البنكي والتأمين.

## 2.3.3. متطلبات الإفصاح حسب السوق المالي الفلسطيني

متطلبات الإفصاح المالي في فلسطين تتوافق إلى حد كبير مع تقارير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ومعايير المحاسبة (IAS). هذه المعايير تحدد كيفية تقديم البيانات المالية وما يجب أن تحتويه من معلومات. وهناك بعض الجوانب الرئيسية لمتطلبات الإفصاح في فلسطين مثل: (2019 web.pex.ps)

1. البيانات المالية الأساسية: يجب أن تشمل البيانات المالية بيان المركز المالي، بيان الدخل، بيان التدفقات النقدية، بيان التغيرات في حقوق الملكية، وملاحظات توضيحية تشرح وتدعم الأرقام المقدمة.

2. مبادئ المحاسبة المتبعة: يجب أن توضح البيانات المالية المبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة في تجميع البيانات.

3. الإفصاح عن المخاطر والتقديرية: يتطلب من الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن المخاطر الكبيرة والتقديرية والافتراضات التي تؤثر على البيانات المالية.

4. تفاصيل حول الأصول والخصوم: يجب توفير معلومات تفصيلية عن مختلف أنواع الأصول والخصوم، مثل الأصول الثابتة، الديون، الأصول والخصوم المتداولة.

5. معلومات عن الإيرادات والنفقات: يجب الإفصاح عن تفاصيل الإيرادات والنفقات وتصنيفها بشكل مناسب في بيان الدخل.

6. الالتزامات والمسؤوليات المحتملة: يجب الإفصاح عن الالتزامات والمسؤوليات المحتملة التي قد تؤثر على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

7. الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة: يجب تقديم معلومات حول العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

8. المعلومات القطاعية: في حالة الوحدات الاقتصادية التي تعمل في أكثر من قطاع، يجب تقديم معلومات قطاعية.

ويجب أن تكون هذه الإفصاحات واضحة وكاملة ودقيقة لتوفير صورة واقعية وعادلة للوضع المالي للوحدة الاقتصادية وأدائها. وتوجد أيضاً هيئات رقابية وتنظيمية في فلسطين مثل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية التي تشرف على الالتزام بهذه المعايير.

ولتحديد القطاع الأكثر التزاماً بمتطلبات الإفصاح في السوق الفلسطيني، يجب النظر في عدة عوامل مثل اللوائح التنظيمية، الشفافية، ومستوى الرقابة. فعادةً، يميل القطاع المالي، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، إلى أن يكون أكثر التزاماً بمتطلبات الإفصاح بسبب طبيعته التنظيمية الصارمة والحاجة إلى الثقة والشفافية في التعاملات المالية. فالبنوك وشركات التأمين تخضع لرقابة مكثفة من قبل الهيئات التنظيمية وغالباً ما تتطلب مستويات عالية من الشفافية للحفاظ على ثقة العملاء والمستثمرين. ومع ذلك، للحصول على تقييم دقيق للقطاع الأكثر التزاماً، يُفضل الرجوع إلى التقارير الرسمية والدراسات المحلية التي تحلل مستويات الامتثال بمتطلبات الإفصاح في السوق الفلسطيني.

ففي السوق المالي الفلسطيني، يعد الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي جزءاً أساسياً من الشفافية والحوكمة الرشيدة. الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين ملزمة باتباع معايير محاسبية متقدمة تضمن تقديم معلومات دقيقة وشاملة للمستثمرين وأصحاب المصلحة. هذا الالتزام يعزز الثقة في السوق المالي ويدعم استقراره ونموه، مما يشكل ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني وجذب الاستثمارات. على الرغم من التحديات القائمة، يبدو أن هناك جهوداً مستمرة لتحسين مستويات الإفصاح والالتزام بالوحدات الاقتصادية بتقارير الإبلاغ المالي والمعايير المحددة.

## 2. 4. المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

### 2. 4. 1. الدراسات باللغة العربية:

دراسة عرفه (2022) بعنوان " تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر المالية على توفير السيولة في ضوء الحكومة وتنوع الدخل: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية." .

حللت الدراسة أهمية المعلومات في القطاع المصرفي السعودي وتأثيرها على وظائف الوساطة المصرفية وتحليل الوظائف بينها وبين الخصائص الأساسية في البيئة المصرفية. فاختبرت الدراسة تأثير الإفصاح الاختياري عن كفاية رأس المال والمخاطر حسب تقارير الإبلاغ المالي والمعايير الدولية وارشادات بازل على توفير السيولة، على البنوك التجارية السعودية المسجلة في السوق المالي السعودي من عام 2013 حتى عام 2019 واعتمدت الدراسة على مؤشر إفصاح عن المخاطر وطبقته على متطلبات الإفصاح الكمي والنوعي حول المخاطر ودرست السيولة بتقسيم نشاطات المنشأة إلى نشاطات سائلة وشبه سائلة ووجدت الدراسة أن هناك علاقة بين الإفصاح عن رأس المال وتوفير السيولة في المصارف وأن الإفصاح الاختياري يمكن أن يتأثر بعوامل بيئية بشكل أكبر من الإفصاح الإلزامي وأوصت الدراسة أن تتبنى البنوك في السعودية إستراتيجيات إفصاح أكثر شفافية .

دراسة نصير (2022) بعنوان "أثر الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية".

هدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية السعودية. وتكونت عينة البحث من 5 الوحدات الاقتصادية مدرجة في المؤشر الرئيس لسوق الأوراق المالية السعودي، وتم تجميع البيانات من التقارير المتكاملة والبيانات المالية السنوية وتحليلها، فتم قياس الإفصاح عن التقارير المتكاملة بمؤشر IIRC وقياس نسبة سيولة الأسهم عن طريق مقياس نسبة ضعف السيولة ومدى السعر النسبي ومعدل دوران الأسهم والعائد إلى نسبة الدوران، وظهرت النتائج أن الإفصاح

عن التقرير المتكامل يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على سيولة الأسهم. يعني ذلك أنه عندما تقوم الوحدات الاقتصادية بتوفير معلومات أكثر شمولاً وشفافية حول أدائها ونتائجها المالية وجوانب أخرى متعلقة بأعمالها، يمكن أن يزيد ذلك من جاذبية أسهمها بالنسبة للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة في حجم التداول وبالتالي سيولة الأسهم، وأوصت الدراسة بزيادة البحوث المستقبلية لدراسة أفضل للموضوع.

دراسة أمين (2021) بعنوان "أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" قيمت الدراسة أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية في الوحدات الاقتصادية غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية من 2016 إلى 2019. وتم ربط الإفصاح عن طريق معامل بيرسون مع التدفقات النقدية (مع متغير فرعي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) ووجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية معنوية لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدور التأثري للتدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بينهما، كما أشار البحث إلى أن حجم الوحدة الاقتصادية يؤثر إيجابياً على هذه العلاقة، في حين أن الرفع المالي له علاقة إيجابية غير معنوية. وأخيراً، أظهرت نتائج التحليل الإضافي أن صافي رأس المال العامل كمتغير رقابي يحسن النموذج وله تأثير إيجابي على الاحتفاظ بالنقدية، واوصى الباحث بضرورة زيادة وعي المستثمرين بأهمية المسؤولية الاجتماعية.

دراسة البسيوني (2020) بعنوان " أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية".

هدف البحث إلى بيان أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية والمحلية. وتمت بدراسة تطبيقية لعينة من 6 بنوك مقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من (2015-2019)، حيث بلغت مفردات العينة (30) مفردة بغرض اختبار

ثلاثة فروض تعكس اختبار أثر الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة ومؤشرات جودة الأصول، و أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية، وعلى الجانب الآخر فقد اتضح أنه لا توجد علاقة بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات السيولة، كما اتضح أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره يعد أحد أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في تقييم أداء البنوك التجارية.

دراسة حسين (2020) بعنوان " العواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة: أدلة وقرائن عملية مبكرة من بيئة سوق الأسهم المصري".

هدفت الدراسة إلى توفير دليل عملي مبكر من سوق الأوراق المالية المصري حول العواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة في عدة جوانب محاسبية، قبل التطبيق الإلزامي لتلك التقارير في بيئة الأعمال المصرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، درست الدراسة تأثير مستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على مستوى إدارة الأرباح الحقيقية وتكلفة رأس المال العادلة وسيولة الأسهم وعوائد الأسهم الغير طبيعية باستخدام 63 من الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة مصر خلال الفترة من 2013 إلى 2018 باختبار دلالة أقر مستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة على مستوى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتكلفه التمويل بأدوات الملكية وسيولة الأسهم والعوائد الغير عادية للأسهم. وظهرت الدراسة العديد من النتائج وأهمها أن مستوى جودة الكشف وفقاً للتقارير المتكاملة له تأثير سلبي معنوي على مستوى إدارة الأرباح الحقيقية وتكلفة رأس المال العادلة، وتأثير إيجابي معنوي على سيولة أسهم الوحدة الاقتصادية، ولا توجد أي تأثير معنوي على عوائد الأسهم الغير طبيعية، وأوصت الدراسة بضرورة حرص واهتمام الجهات الرقابية المصرية بوضع مبادئ وقواعد تلزم الوحدات الاقتصادية بإعداد التقارير المتكاملة والإفصاح عنها .

دراسة يونس (2019) بعنوان " أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية".

هدف البحث إلى توضيح أهمية الإفصاح الطوعي واختبار تأثير الإفصاح الطوعي على جودة التقارير المالية في سوق الأسهم السعودي. العينة كانت مكونة من (12) بنكاً من البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودي خلال السلسلة الزمنية من 2012 حتى 2016. وتم استخدام جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير وقياس الإفصاح الاختياري عن طريق مؤشر مكون من 12 بند وتم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. اظهرت النتائج أن هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للإفصاح الطوعي على مقاييس جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية، مما يؤكد على أهمية الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية. وتوصي الدراسة بإجراء ندوات لمجالس الإدارة للوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي بهدف نشر ثقافة الإفصاح الطوعي، وتطوير المعايير المحاسبية للإفصاح، وتحويل المعلومات المتعلقة بالإفصاح الطوعي إلى إلزامية وفقاً لاحتياجات صناع القرار الاستثماري، وإجراء المزيد من الأبحاث العلمية في هذا المجال.

دراسة رمضان (2019) بعنوان " قياس أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الإفصاح عن التقارير المستدامة على جودة التقارير المالية، من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 46 وحدة اقتصادية مدرجة في مؤشر الاستدامة لبورصة مصر لمدة أربع سنوات من 2012 إلى 2015 تم قياس جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي المتبع عند إعداد التقارير. وأظهرت نتائج الدراسة تأثيراً ملحوظاً للمتغيرات (كشف التقارير المستدامة، الرافعة المالية، الربحية) على جودة التقارير المالية، وأيضاً أهمية حجم الوحدة الاقتصادية ونوع القطاع. وأشارت النتائج إلى وجود فروق إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الوحدات الاقتصادية المستدامة

وغير المستدامة في جودة التقارير المالية وهذا يعكس جودة التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية المستدامة أكثر من الوحدات الاقتصادية غير المستدامة وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية المسجلة بالإفصاح عن الاستدامة وإلزام تطبيق الإرشادات الصادرة بإعداد تقارير الاستدامة لزيادة جودة المعلومات المالية المقدمة.

دراسة بدران (2019) بعنوان " قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في ظل المعايير الدولية والمحلية وأثره على قرارات الاستثمار: دراسة ميدانية لشركات المساهمة المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية "

هدفت الدراسة لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية والمحلية وأثر ذلك على اتخاذ القرار الاستثماري للوحدات الاقتصادية المساهمة المدرجة في البورصة المصرية وقامت الدراسة بقياس أثر المعايير الدولية وتبنيها لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في البيانات المالية، وقام الباحث بجمع البيانات من 89 استمارة وزعت على المستثمرين والمحاسبين القانونيين للوحدات الاقتصادية المساهمة العامة وللعاملين في السوق المصري للأوراق المالية، وتم قياس مستوى الإفصاح عن طريق مؤشر قياس مكون من 92 بند وتم دراسة القرار الاستثماري عن طريق استبانة، ووجدت الدراسة أن هناك ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي بالبيانات المالية لدى الوحدات الاقتصادية، ووجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى ودرجة الإفصاح المحاسبي بالبيانات المالية وجودة القرار الاستثماري، وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن المعلومات الغير مالية.

دراسة الحسانين (2019) بعنوان " أثر درجة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية عن سيولة السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية".

هدفت الدراسة إلى تقييم وفحص مدى تأثير الكشف عن المعلومات التنبؤية على سيولة أسهم الوحدات الاقتصادية المدرجة في البورصة المصرية. تم تقييم مستوى الإفصاح للوحدات الاقتصادية المدرجة

البورصة المصرية عن طريق عينة مكونة من 23 وحدة اقتصادية مدرجة في السوق المالي المصري لسلسلة زمنية من عام 2014 إلى عام 2018 لمعلومات تنبؤية استنادًا إلى مؤشر تم تطويره بواسطة الباحث ليتناسب مع خصائص بيئة الأعمال في مصر، ويشتمل هذا المؤشر على عدة دراسات وتجارب دولية أو متطلبات قانونية وفقًا للقوانين واللوائح المصرية. لفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات التنبؤية وسيولة الأسهم، تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بواسطة برنامج (EViews). كما تم استخدام متغيرات تتعلق بخصائص الوحدة الاقتصادية مثل حجم الوحدة الاقتصادية والرافعة المالية كمتغيرات مؤثرة، لفهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على العلاقة الرئيسية بين مستوى الإفصاح وسيولة الأسهم. وجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات التنبؤية وسيولة الأسهم. بالنسبة للمتغيرات المؤثرة (الرافعة المالية وحجم الوحدة الاقتصادية)، وجدت الدراسة أن حجم الوحدة الاقتصادية له تأثير سلبي (أو يقلل من) على العلاقة بين مستوى الإفصاح وسيولة الأسهم، في حين أن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي (أو تعزز) هذه العلاقة، وأوصت الدراسة بإصدار معايير أو إرشادات عن كيفية عرض واعداد المعلومات المستقبلية وتقديم إرشادات عن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

دراسة درويش (2018) بعنوان "تأثير العلاقة بين جودة الإفصاح والسيولة السوقية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية على أسعار الأسهم في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير العلاقة بين جودة الإفصاح وسيولة السوق تحت تطبيق معايير المحاسبة على أسعار الأسهم في الوحدات الاقتصادية المدرجة في البورصة المصرية من أجل الكشف عن المعلومات المحاسبية والبيانات المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير والبيانات المالية وكذلك سيولة السوق، تمت الدراسة على عينة من 40 وحدة اقتصادية مدرجة في السوق المصرية في سلسلة زمنية من عام 2012 حتى عام 2016، وتم قياس سيولة الأسهم عن طريق الفرق بين متوسط الاسعار قبل وبعد نشر

القوائم المالية، وأشارت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح المحاسبي وسيولة الأسهم وأوصت الدراسة بقيام الوحدات الاقتصادية بالتوسع بالإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية بسبب استجابة البورصات للمعلومات المحاسبية المنشورة في البيانات المالية. دراسة جمعة ونورة (2017) بعنوان " انعكاس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثره على قيمة الشركة"

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار انعكاس تطبيق معايير التقارير المالية على جودة المعلومات وأثرها على قيمة الوحدة الاقتصادية حيث حللت الدراسة أهداف التقارير المالية وغرضها ومستوى منفعة معلوماتها كما قامت الدراسة بتحليل انعكاس الخصائص النوعية للمعلومات على جودتها ومدى تحقيق المنفعة لمستخدميها بالإضافة إلى تحليل انعكاس معايير التقارير المالية الدولية خصوصا معيار رقم 13 ومعيار رقم 9 ومعيار رقم 7 ووجدت الدراسة أن هناك انعكاس إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية خصوصا المعايير المتعلقة بالإفصاح على جودة المعلومات كمخرجات للنظام المحاسبي وحيث إن هذه المعلومات تشكل مدخلات لعملية تقييم الوحدة الاقتصادية فإن معايير التقارير المالية لها أثر إيجابي في تحديد القيمة العادلة للوحدة الاقتصادية.

## 2. 4. 2. دراسات باللغة الأجنبية :

دراسة (2023) KHADRI بعنوان

Effect Of Accounting Disclosure on Returns of Shares in The Algerian Stock Exchange: Application Of Var Model

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح في الوثائق السنوية وسيولة الأسهم للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الأسهم الجزائري. تم استخدام نموذج VAR لفحص تأثير كفاءة السوق على أسعار أسهم لأربع الوحدات الاقتصادية مدرجة في السوق خلال الفترة من 2000 إلى 2015. تشير النتائج إلى أنه لم

يكن هناك تأثير مهم متعلق بتوقيت نشر المعلومات المالية خلال فترة الدراسة على عوائد الأسهم في الأيام المحيطة بأيام نشر البيانات المالية السنوية. يؤثر الإفصاح المحاسبي أيضًا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على قرارات المستثمرين، فضلاً عن تفعيل سوق الأسهم وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم معه. يصبح تأثير الإفصاح واضحاً عندما يتم نشر المعلومات متأخرًا أو بشكل غير دقيق أو ممتاز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير المحاسبة المتفق عليها، أو أن تؤدي إلى تأثير سلبي على سلوك المستثمر. هذا يؤثر على درجة المخاطرة التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه. يعتمد توقيت إصدار المعلومات المالية على البيئة الأساسية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية الجزائرية

دراسة (2022) Bassiony بعنوان

Management Characteristics, Risk Disclosure Quality and Liquidity Practical Evidence from the Egyptian Business Environment

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة الإفصاح عن المخاطر وخصائص الإدارة، وتحليل تأثيرها على السيولة في عينة من الوحدات الاقتصادية غير المالية المدرجة في البورصة المصرية. استخدمت الدراسة تحليل المحتوى لفحص التقارير السنوية لعينة من الوحدات الاقتصادية غير المالية المصرية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2019 إلى 2021، مع إجمالي 345 ملاحظة. استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل نتائج الدراسة. أظهرت النتائج وجود علاقة مهمة بين جودة الإفصاح عن المخاطر ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، جودة لجان التدقيق، حجم مجلس الإدارة، ووجود لجنة إدارة المخاطر، بينما كانت مرتبطة سلبًا بدور الرئيس التنفيذي المزدوج. كما أشارت النتائج إلى أن جودة الإفصاح عن المخاطر تؤثر سلبًا على قرارات إدارة السيولة. توصي الدراسة بأن الوحدات الاقتصادية المصرية غير المالية يجب أن تكون محفزة للإفصاح عن المخاطر بالمعلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، وأن يتم تطوير معيار محاسبي لتنظيم ممارسات الإفصاح عن المخاطر وعلاجاتها.

## **Does stock liquidity shape voluntary disclosure ?Evidence from the SEC tick size pilot program**

هدفت الدراسة إلى فحص كيفية تأثير تغيرات السيولة الخارجية في الأسهم على قرارات الإفصاح الطوعي للوحدات الاقتصادية. يتم استخدام برنامج (SEC Tick Size Pilot Program (TSPP كتجربة طبيعية لاستكشاف هذا التأثير. البرنامج، الذي بدأ في أكتوبر 2016 واستمر حتى سبتمبر 2018، كان يهدف إلى تعزيز سيولة الأسهم ذات رأس المال الصغير من خلال زيادة الحد الأدنى لوحدة التداول، ولكن في الواقع أدى إلى انخفاض في سيولة الأسهم، تألفت العينة من 15,465 ملاحظة للوحدات الاقتصادية مع 536 وحدة اقتصادية معالجة و540 وحدة اقتصادية ضابطة، وتم استخدام توقعات الأرباح الإدارية كمقياس رئيسي للإفصاح الطوعي، وذلك باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد توقعات الأرباح الإدارية في ربع معين (NUM MEF) كمتغير تابع رئيسي، وتم قياس السيولة عن طريق احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ومعدل دوران الأسهم، ووجدت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية المعالجة في برنامج TSPP قللت من الإفصاح الطوعي كاستجابة لانخفاض السيولة الخارجي، بينما لم تظهر الشركات الضابطة تغيرات ملحوظة، في حين تشير الدراسات السابقة إلى أن الإفصاح الطوعي يساعد في تحسين سيولة الأسهم، تشير هذه الدراسة إلى الاتجاه المعاكس، بأن سيولة الأسهم تؤثر أيضاً على الإفصاح الطوعي. يُعد هذا اكتشافاً مهماً يسلط الضوء على أن السيولة، التي لا تتحدد فقط ببيئة المعلومات الشركاتية ولكن أيضاً بعوامل أخرى مثل خصائص هيكل السوق، يمكن أن تؤثر على قرارات الإفصاح الطوعي للمديرين.

### The Association of the Qualitative Informativeness of Market Risk Disclosures With Stock Liquidity

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص النصوص المتعلقة بإفصاحات مخاطر السوق وسيولة الأسهم. وتستكشف الدراسة ما إذا كانت محتويات الإفصاح النوعية حول مخاطر السوق مرتبطة بمستويات سيولة الأسهم، وبالتالي تقدم دليلاً يتفق مع فائدة محتملة للمستثمرين ويعطي معلومات حول الممارسات الحالية للإفصاح، تتألف عينة الدراسة من 9,532 ملاحظة للفترة الزمنية من 2003 إلى 2015، تم استخدام مؤشر الضبابية (FOG Index) لقياس قابلية القراءة ومؤشر التشابه (SIM) لقياس مدى تحديث المعلومات في الإفصاحات من عام إلى آخر، وتم استخدام عدة مقاييس لسيولة الأسهم، بما في ذلك مقياس عدم السيولة (ILLIQ)، نسبة أيام العائد الصفرية (ZERORET)، تقلب سيولة الأسهم (LIQVOL)، والتحرك المشترك بين سيولة الأسهم على مستوى الوحدة الاقتصادية وسيولة السوق، وجدت الدراسة أن الإفصاحات حول مخاطر السوق التي تتميز بقابلية قراءة أعلى ومحتوى مُحدث هي مرتبطة بمستويات سيولة أعلى للأسهم وعدم يقين أقل في سيولة الأسهم، الإفصاحات الأكثر قابلية للقراءة تُحسن بيئة المعلومات للمشاركين في السوق عن طريق خفض تكاليف معالجة المعلومات، تُظهر الدراسة أن تحديثات الإفصاحات تُعد عاملاً مهماً لمشاركي السوق في اتخاذ قراراتهم، وأن بعض الموضوعات في إفصاحات المخاطر تعتبر أكثر إعلامية من غيرها .

### Effect of Cash Flow and Corporate Social Responsibility Disclosure on Firm Value

قامت هذه الدراسة بفحص وتحليل تأثير التدفقات النقدية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على قيمة الوحدة الاقتصادية . عينة البحث هم جميع الوحدات الاقتصادية المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2017-2019. تم اختيار العينة باستخدام تقنية العينة الغرضية بحيث تم

اختيار 33 وحده اقتصادية وفقاً لمعايير تحديد العينة مع حجم عينة يتكون من 99 مثالاً تم تحليلها باستخدام نماذج تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج أن متغير التدفق النقدي كان له تأثير إيجابي ومهم على قيمة الوحدة الاقتصادية، وكذلك كان للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تأثير إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية. هذا يعني أن المستثمرين يرون كيف يمكن استخدام التدفقات النقدية المرنة لتمويل الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وزيادة الاستثمار، مما يؤثر على تحسين رفاهية المساهمين. يظهر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية أن إشارات الاستدامة وزيادة الازدهار الاقتصادي تعتمد على البعد الاقتصادي وتعتمد على الأبعاد الاجتماعية والبيئية.

دراسة (2019) **Desta** بعنوان

Industry Characteristics And Voluntary Disclosure In Private Mining And Manufacturing Firms In Tanzania

هدفت هذه الدراسة لمعالجة المشكلة الكبرى المتمثلة في نقص الإفصاح الطوعي والذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ الحوكمة الفعالة في تنزانيا. ونقص الحوكمة السليمة التي أدت إلى تغذية الفساد والمحسوبية مع قمع القرارات الاقتصادية السليمة والمستدامة، ودرس هذا البحث محددات الإفصاح الطوعي في 107 وحدات اقتصادية خاصة في قطاعات التعدين والتصنيع في تنزانيا. واستخدمت هذه الدراسة سلسلة زمنية من 2011 إلى 2015 للتحليل الطولي. تم استخدام التقارير السنوية لجمع البيانات المتعلقة بالهيكل الملكية والأداء المالي وحجم الوحدة الاقتصادية. وتم تحليل هذه البيانات باستخدام نموذج المربعات الصغرى المعمم (GLS) مع تصحيحات موندلاك (1978). تُظهر النتائج أن الهيكل الملكية مرتبطة بالإفصاح الطوعي، حيث يرتبط التركيز في الملكية سلباً مع الإفصاح الطوعي في شركات التعدين بينما يرتبط إيجابياً في شركات التصنيع. كما أن الملكية الأجنبية مرتبطة إيجابياً بالإفصاح الطوعي لكل من شركات التعدين والتصنيع. علاوة على ذلك، تكشف النتائج أن الأداء المالي مرتبط بالإفصاح الطوعي حيث يرتبط الاستدانة إيجابياً بالإفصاح الطوعي في شركات التعدين والتصنيع بينما يرتبط السيولة إيجاباً

بشكل كبير بالإفصاح الطوعي في شركات التعدين فقط. تُظهر نتائجنا أيضاً أن شركات التعدين تكشف عن معلومات بنسبة 3.2% أكثر من شركات التصنيع. وأوصت الدراسة بأنه يجب توجيه السياسات ذات الصلة لتعزيز الإفصاح الطوعي نحو تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدانة. تشمل هذه السياسات تطوير أنظمة قضائية محايدة، وتطوير البنية التحتية، وتوفير تعليم جيد، والإعفاءات الضريبية والائتمان الضريبي. يُوصى بأن يمكن استخدام ضمانات القروض المقدمة من الوحدات الاقتصادية المالية العامة لتقليل المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل تسهيلات السيولة بالعملات الأجنبية من المخاطر المرتبطة بالاقتراض بعملات مختلفة.

دراسة (2018) Zhu بعنوان

#### Heterogeneity of Funds and Information Disclosure: Evidence

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير المستثمرين المؤسسيين، وخاصة الصناديق العامة، على جودة الإفصاح في الوحدات الاقتصادية المدرجة في أسواق الأسهم الصينية. تحقيقاً لهذا الغرض، تم تصنيف الصناديق المؤسسية إلى ثلاث فئات - مخصصة، عابرة، ومختلطة - وذلك بناءً على تركيز استثماراتها، معدل دورانها، وحساسيتها لأرباح الوحدات الاقتصادية، شملت العينة النهائية 7571 ملاحظة لـ 1692 وحدة اقتصادية في بورصة شننتشن للفترة الزمنية ما بين 2011 إلى 2015، ووجدت الدراسة أن الصناديق المخصصة تساعد في تحسين جودة الإفصاح في الوحدات الاقتصادية التي تستثمر فيها. هذه النتيجة تدعم الفرضية القائلة بأن الصناديق المخصصة لها دور فعال في تعزيز جودة الإفصاح، ووجدت أيضاً أن الصناديق العابرة تخفض جودة الإفصاح في الوحدات الاقتصادية التي تستثمر فيها، بالإضافة إلى أدلة تشير إلى أن لدى الصناديق المخصصة حوافز لتحسين جودة الإفصاح من أجل تعزيز سيولة أسهم الوحدات الاقتصادية وخفض تكلفة التمويل بالدين للوحدات الاقتصادية.

دراسة (2018) Eggington بعنوان

### Does it pay to be forthcoming? Evidence from CSR disclosure and equity market liquidity

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إستراتيجيات الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (CSR) على سيولة سوق الأسهم. باستخدام بيانات حول الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من Bloomberg، حيث تم دراسة شفافية الإفصاح باستخدام حجم الإفصاح السنوي وطبق التحليل على عينة تتكون من 18,281 ملاحظة لوحده اقتصادية-سنة، تغطي 3,511 وحده اقتصادية مختلفة ووجدت الدراسة أن سيولة سوق الأسهم تتحسن مع زيادة شفافية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية. وان الوحدات الاقتصادية التي تتبع إستراتيجيات أكثر شفافية في الكشف عن المسؤولية الاجتماعية لديها فروق أسعار أضيق وتظهر تحسينات في المقاييس المشتركة لسيولة سوق الأسهم. ووثقت الدراسة أن التحسينات في سيولة سوق الأسهم تحدث في الوقت نفسه مع التغيرات في إستراتيجيات الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، مما يشير إلى أن الأسواق تستجيب للكشف الشفاف عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية دون معرفة فعالية المبادرة نفسها بالضرورة. واشترطت الدراسة شفافية الوحدة الاقتصادية وقدمت دليلاً على أن شفافية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تعمل على تقليل عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تعمل كآلية لتحسين سيولة سوق الأسهم. بشكل عام، تشير النتائج إلى أن شفافية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات، مما يجعل الأسواق المالية أكثر عدالة.

دراسة (2017) Nobanee, Ellili بعنوان

### Does Operational Risk Disclosure Quality Increase Operating Cash Flows?

هدفت الدراسة إلى قياس مدى الإفصاح عن مخاطر التشغيل وفحص تأثيره على التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) وسوق دبي المالي (DFM) خلال الفترة من 2003 إلى 2016. حيث أجرى الباحثون تحليل محتوى للتقارير السنوية لقياس درجة الإفصاح عن مخاطر

التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، استخدموا انحدارات البيانات اللوحية الديناميكية لتحليل تأثير الإفصاح عن مخاطر التشغيل على التدفقات النقدية التشغيلية التي تولدها البنوك. أظهرت النتائج وجود درجة منخفضة من الإفصاح عن مخاطر التشغيل لجميع البنوك في الإمارات، سواء الإسلامية أو التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، لا تظهر النتائج وجود علاقة بين مستويات الإفصاح عن مخاطر التشغيل والتدفق النقدي لجميع البنوك، سواء الإسلامية أو التقليدية. لم يتم فحص الإفصاح عن مخاطر التشغيل في البنوك الإسلامية من قبل أي باحثين سابقين. بالإضافة إلى ذلك، تبحث هذه الورقة في التأثير المحتمل للإفصاح عن مخاطر التشغيل على التدفقات النقدية التشغيلية التي تولدها البنوك، وأوصت الدراسة البنوك بتحسين ممارسات الإفصاح عن مخاطر التشغيل لتحسين عمليات إدارة المخاطر وكذلك استقرارها واستدامتها على المدى الطويل.

## 2. 4. 3. ملخص الدراسات السابقة:

ملخص لأهم جوانب الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية				
الاسم والمكان والمؤلف	هدف الدراسة	أسلوب الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم النتائج
دراسه عرفه (2022)/ السعودية	حللت الدراسه اهميه المعلومات في القطاع المصرفي السعودي وتأثيرها على وظائف الوساطه المصرفيه وتحليل الوظائف بينها وبين الخصائص الاساسيه في البيئه المصرفيه	تطبيقي	الإفصاح، كفاية رأس المال، المخاطر المالية	ووجدت الدراسه ان هناك علاقه بين الإفصاح عن راس المال وتوفير السيوله في المصارف وان الإفصاح الاختياري يمكن ان يتاثر بعوامل بيئيه بشكل اكبر من الإفصاح الالزامي
دراسة نصير (2022) / السعودية	هدف البحث الى دراسة كيفية تأثير الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم في سوق الأوراق المالية السعودية.	تطبيقي	الإفصاح، التقرير المتكامل، سيولة الأسهم	وجدت الدراسه أن الإفصاح عن التقرير المتكامل يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على سيولة الأسهم. عندما تقوم الوحدات الاقتصادية بتوفير معلومات أكثر شمولاً يزيد ذلك من حجم التداول وبالتالي سيولة الأسهم
دراسه امين(2021) / مصر	قيمت الدراسه أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية في الوحدات الاقتصادية غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية	تطبيقي	التدفقات النقدية، الإفصاح، المسؤولية الاجتماعية	وجدت الدراسه أن حجم الوحده الاقتصادية يؤثر إيجابياً على هذه العلاقة، وان الرفع المالي له علاقة إيجابية غير معنوية. وأخيراً، أن صافي رأس المال العامل كمتغير رقابي يحسن النموذج وله تأثير إيجابي على الاحتفاظ بالنقدية
دراسة البسيوني (2020) / مصر	هدف البحث الى بيان أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية والمحليه	تطبيقي	الإفصاح، الدخل الشامل، أداء البنوك	ووجدت الدراسه أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات جودة الأصول، و أن الإفصاح عن الدخل الشامل وعناصره من أهم المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم أداء البنوك التجارية.
دراسه حسين (2020) / مصر	هدفت الدراسة إلى توفير دليل عملي مبكر من سوق الأوراق المالية المصري حول العواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة في عدة جوانب محاسبية	تحليلي	جودة الإفصاح، التقارير المتكاملة	ووجدت الدراسه أن مستوى جودة الكشف وفقاً للتقارير المتكاملة له تأثير سلبي على مستوى إدارة الأرباح الحقيقية وتكلفة رأس المال العادلة، وتأثير إيجابي على سيولة أسهم الوحده الاقتصادية، ولا يوجد أي تأثير على عوائد الأسهم الغير طبيعيه

ملخص لأهم جوانب الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية				
دراسة يونس (2019) /السعوديه	هدف البحث إلى توضيح أهمية الإفصاح الطوعي واختبار تأثير الإفصاح الطوعي على جودة التقارير المالية في سوق الأسهم السعودي	تحليلي	الإفصاح الاختياري، جودة التقارير المالية	ووجدت الدراسه ان هناك تأثير ذي دلالة إحصائية للإفصاح الطوعي على مقاييس جودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية
دراسه رمضان (2019) / مصر	هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الإفصاح عن التقارير المستدامة على جودة التقارير المالية	تحليلي	الإفصاح، تقارير الاستدامة، جودة التقارير المالية	ووجدت الدراسه ان هناك تأثيراً ملحوظاً للمتغيرات على جودة التقارير المالية، وأيضاً أهمية حجم الوحده الاقتصاديه ونوع القطاع.
دراسه بدران (2019) / مصر	هدفت الدراسه لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات الماليه وفقاً للمعايير الدوليّه والمحليه واثّر ذلك على اتخاذ القرار الاستثماري	ميداني	الإفصاح المحاسبي، قرارات الاستثمار	وجدت الدراسه ان هناك ضعف في مستوى الإفصاح المحاسبي بالبيانات الماليه لدى الوحده الاقتصاديه، وان هناك علاقه ارتباط طريده بين مستوى ودرجه الإفصاح المحاسبي بالبيانات الماليه وجوده القرار الاستثماري
دراسة الحسانين (2019) / مصر	هدفت الدراسه إلى تقييم وفحص مدى تأثير الكشف عن المعلومات التنبؤيّة على سيولة أسهم الوحده الاقتصاديه المدرجة في البورصة المصريه.	تحليلي	الإفصاح، المعلومات المستقبلية، سيولة السهم	وجدت الدراسه أن هناك علاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات التنبؤيّة وسيولة الأسهم. و وجدت الدراسه أن حجم الوحده الاقتصاديه له تأثير سلبي على العلاقة بين مستوى الإفصاح وسيولة الأسهم، في حين أن الرافعة الماليه لها تأثير إيجابي على هذه العلاقة

ملخص لأهم جوانب الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية				
دراسة درويش (2018) / مصر	هدفت الدراسة الى قياس تأثير العلاقة بين جودة الإفصاح وسيولة السوق تحت تطبيق معايير المحاسبية على أسعار الأسهم في الوحده الاقتصاديه المدرجة في البورصة المصريه من أجل الكشف عن المعلومات المحاسبية والبيانات المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير والبيانات الماليه	تحليلي	جودة الإفصاح، سيولة السوق، أسعار الأسهم	ووجدت الدراسه ان هناك علاقه ايجابيه بين جوده الإفصاح المحاسبي وسيوله الاسهم
دراسه جمعه ونوره (2017) / السودان	هدفت الدراسه الى تحليل واختبار انعكاس تطبيق معايير التقارير الماليه على جوده المعلومات واثرها على قيمه الوحده الاقتصاديه حيث حلت الدراسه اهداف التقارير الماليه	تحليلي	معايير التقارير المالية الدولية، جودة المعلومات، قيمة الوحده الاقتصاديه	ووجدت الدراسه ان هناك انعكاس ايجابي لتطبيق معايير التقارير الماليه خصوصاً المعايير المتعلقة بالإفصاح على جوده المعلومات كمخرجات للنظام المحاسبي و ان هذه المعلومات تشكل مدخلات لعملية تقييم الوحده الاقتصاديه فان معايير التقارير الماليه لها اثر ايجابي في تحديد القيمة العدله للوحده الاقتصاديه

دراسه (2023) / KHADRI / الجزائر	هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح في الوثائق السنوية وسيولة الأسهم للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الأسهم الجزائري	استخدام نموذج .VAR	الإفصاح المحاسبي، سيولة الأسهم	ووجدت الدراسه انه لا تأثير مهم لتوقيت نشر المعلومات المالية على عوائد الأسهم و يؤثر الإفصاح المحاسبي أيضاً، بشكل مباشر أو غير مباشر، على قرارات المستثمرين، و تفعيل سوق الأسهم وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم معه
دراسه (2022) / Bassiony / مصر	هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة الإفصاح عن المخاطر وخصائص الإدارة، وتحليل تأثيرها على السيولة في عينة من الوحدات الاقتصادية غير المالية المدرجة في البورصة المصرية.	تحليل المحتوى والانحدار المتعدد	جودة الإفصاح عن المخاطر، خصائص الإدارة، السيولة	ووجدت الدراسه أن جودة الإفصاح عن المخاطر تؤثر على قرارات إدارة السيولة

ملخص لأهم جوانب الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية				
دراسه (2022) / Liu / الولايات المتحدة الامريكه	هدفت الدراسة الى فحص كيفية تأثير تغيرات السيولة الخارجية في الأسهم على قرارات الإفصاح الطوعي للوحدات الاقتصادية	تحليل بيانات برنامج SEC Tick Size Pilot .Program	السيولة، الإفصاح الطوعي	ووجدت الدراسه ان نسبة الإفصاح الطوعي قد تنخفض كاستجابة لانخفاض السيولة الخارجي
دراسه (2022) / Kohlbeck / اوروبا	هدفت الدراسه الى فحص العلاقة بين خصائص النصوص المتعلقة بإفصاحات مخاطر السوق وسيولة الأسهم.	حليل بيانات واستخدام مؤشر الضبابية والتشابه	الإفصاحات حول مخاطر السوق، سيولة الأسهم.	وجدت الدراسه أن الإفصاحات حول مخاطر السوق التي تتميز بقابلية قراءة أعلى ومحتوى محدث تؤدي الى سيولة أعلى للأسهم وعدم يقين أقل في سيولة الأسهم، وتُظهر الدراسه أن تحديثات الإفصاحات تُعد عاملاً مهماً لمشاركي السوق في اتخاذ قراراتهم
ملخص لأهم جوانب الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية				
دراسه (2020) /Tangngisalu /اندونيسيا	هدفت الدراسه الى تحليل تأثير التدفقات النقدية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على قيمة الوحدة الاقتصادية .	تحليل انحدار متعدد	التدفق النقدي، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية	ووجدت الدراسه أن متغير التدفق النقدي كان له تأثير إيجابي مهم على قيمة الوحدة الاقتصادية، وكذلك كان للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية تأثير إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادية.

<p>ووجدت الدراسة أن الهياكل الملكية مرتبطة بالإفصاح الطوعي، حيث يرتبط التركيز في الملكية سلباً مع الإفصاح الطوعي في شركات التعدين بينما يرتبط إيجابياً في شركات التصنيع. كما أن الملكية الأجنبية مرتبطة إيجابياً بالإفصاح الطوعي لكل من شركات التعدين والتصنيع. و أن الأداء المالي مرتبط بالإفصاح الطوعي حيث ترتبط الاستدانة إيجابياً بالإفصاح الطوعي في شركات التعدين والتصنيع بينما يرتبط السيولة بشكل كبير بالإفصاح الطوعي في شركات التعدين فقط.</p>	<p>الهياكل الملكية، الأداء المالي، حجم الوحدة الاقتصادية</p>	<p>تحليل بيانات شركات خاصة</p>	<p>هدفت هذه الدراسة لمعالجة المشكلة الكبرى المتمثلة في نقص الإفصاح الشركاتي الطوعي والذي يعد من أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ الحوكمة الشركاتية الفعالة في تنزانيا</p>	<p>دراسه (2019) Desta /تنزانيا</p>
<p>وجدت الدراسة أن الصناديق المخصصة تساعد في تحسين جودة الإفصاح في الوحدات الاقتصادية التي تستثمر فيها.</p>	<p>الصناديق المؤسسية، جودة الإفصاح</p>	<p>تحليل بيانات شركات مدرجة</p>	<p>هدفت الدراسة الى فحص تأثير المستثمرين المؤسسيين، وخاصة الصناديق العامة، على جودة الإفصاح في الوحدات الاقتصادية المدرجة في أسواق الأسهم الصينية</p>	<p>دراسه (2018) Zhu /الصين</p>
<p>ووجدت الدراسة أن سيولة سوق الأسهم تتحسن مع زيادة شفافية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية. وان الوحدات الاقتصادية التي تتبع استراتيجيات أكثر شفافية في الكشف عن المسؤولية الاجتماعية لديها فروق أسعار أضيق وتظهر تحسينات في المقاييس المشتركة لسيولة سوق الأسهم</p>	<p>الكشف عن المسؤولية الاجتماعية، سيولة السوق.</p>	<p>تحليل بيانات Bloomberg.</p>	<p>هدف هذا البحث الى دراسته تأثير استراتيجيات الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (CSR) على سيولة سوق الأسهم.</p>	<p>دراسه (2018) Egginton</p>
<p>واظهرت الدراسة وجود درجة منخفضة من الإفصاح عن مخاطر التشغيل لجميع البنوك في الإمارات، سواء الإسلامية أو التقليدية. ولا تظهر النتائج وجود علاقة بين مستويات الإفصاح عن مخاطر التشغيل والتدفق النقدي لجميع البنوك.</p>	<p>الإفصاح عن مخاطر التشغيل، التدفقات النقدية التشغيلية</p>	<p>تحليل محتوى وانحدارات البيانات اللوحية الديناميكية</p>	<p>هدفت الدراسة إلى قياس مدى الإفصاح عن مخاطر التشغيل وفحص تأثيره على التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية</p>	<p>دراسه (2017) Nobanee, Ellili /ابوظبي</p>

## 2.4.4. محاور الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي ساهمت في الوصول الى مفاهيم وعوامل مؤثره مرتبطه بموضوع الدراسه، او دراسات تناولت موضوعات شبيهه بموضوع الدراسه، وللوصول الى قاعده مفاهيم واساسيات علميه يمكن الانطلاق منها في دراستنا الحاليه فيمكن تلخيص وتقسيم هذه الدراسات الى عدد من المحاور الرئيسيه، حيث كان **المحور الاول** لدراسات قامت على تحليل علاقه الافصاح وجوده الافصاح بالسيوله في الوحدات الاقتصاديه مثل: دراسه (عرفه 2022) ودراسه (Bassiony 2022) ودراسه (Desta 2019) فتوصلت دراسه (عرفه 2022) لوجود علاقه ايجابيه بين الافصاح والسيوله، وفي المقابل توصلت دراسه (Bassiony 2022) إلى أن جودة الإفصاح عن المخاطر تؤثر سلبا على قرارات إدارة السيولة، اما في دراسه (Desta 2019) فقد اظهرت النتائج عدم وجود علاقه بين مستوى الافصاح والسيوله في شركات التصنيع ولكن هناك علاقه ايجابيه بين مستوى السيوله والافصاح في شركات التعدين .

**والمحور الثاني** لمجموعه اخرى من الدراسات حول تحليل اثر الافصاح وجوده الافصاح على التدفقات النقدية التشغيليه للوحدات الاقتصاديه مثل دراسه (امين 2021) ودراسه (Nobanee و Ellili 2017) فاختلفت نتائج الدراسات حيث وجدت دراسه (امين 2021) الدراسه ان هناك علاقه ايجابية معنوية لمستوى الافصاح والاحتفاظ بالنقدية، و وجود تأثير ايجابي للتدفقات النقدية التشغيلية على الافصاح والاحتفاظ بالنقدية اما في دراسه (Nobanee و Ellili 2017) ف اشارت الى عدم وجود علاقه مباشرة بين مستويات الإفصاح والتدفق النقدي التشغيلي في البنوك . وفي المقابل كان **المحور الثالث** لمجموعه اخرى من الدراسات حول تحليل اثر الافصاح وجوده الافصاح على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية، والتي استخدمت مؤشرات الاداء المالي المتمثله بمؤشرات السيوله والربحيه وغيرها من المؤشرات، مثل دراسه (البسيوني 2020) ودراسه (رمضان 2019) ودراسه (Tangngisalu 2020) فاختلفت نتائج الدراسات حيث وجدت دراسه (البسيوني 2020) وجود علاقه معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن الدخل الشامل ومؤشرات الربحية بالبنوك التجارية،

بينما لم تجد علاقة بين الإفصاح ومؤشرات السيولة، اما دراسه (رمضان 2019) فوجدت ان الإفصاح في الوحدات الاقتصادي المستدامه كان اكثر كفاءه بسبب ارتفاع مؤشرات الربحية في هذه الوحدات، ودراسه (Tangngisalu 2020) التي أظهرت أن متغير التدفق النقدي كان له تأثير إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادي، وكذلك كان للإفصاح للوحدات الاقتصادي تأثير إيجابي على قيمة الوحدة الاقتصادي والذي ادى الى امكانيه استخدام التدفقات النقدية لتمويل الأنشطة التشغيلية للوحده الاقتصادي.

## 2-4-5 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

يمكن تسليط الضوء على ما يميز دراسة بعنوان "أثر جودة الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة في الوحدات الاقتصادي المدرجة في بورصة فلسطين" كما يلي:

1. اعتمدت الدراسة على مؤشر يضم 38 بنداً مشتقاً من المعايير المحاسبية الدولية لقياس جودة الإفصاح،

مما يوفر تحليلاً أعمق وأكثر دقة مقارنة بالدراسات السابقة التي قد تكون استخدمت مؤشرات أبسط أو

أقل تفصيلاً.

2. تركز الدراسه على السيولة كمتغير تابع بينما تركز العديد من الدراسات على الأداء المالي بشكل عام،

تُبرز هذه الدراسة تأثير جودة الإفصاح على جانب محدد وهام وهو السيولة، مما يعطي فهماً أعمق

لكيفية تأثير الإفصاحات على قدرة الوحدات الاقتصادي على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل.

3. حسب علم الباحثة لم يكن هناك اي دراسة في فلسطين بحثت جودة الإفصاح مع السيولة بالتحديد

## الفصل الثالث

### منهجه الدراسه وإجراءاتها

#### 3. 1. منهج الدراسة

تبعاً لهدف هذه الدراسه المتعلق بتحديد أثر جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيوله النقدية في الشركات لقطاعي الخدمات والصناعة المدرجة في بورصه فلسطين، تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي لتحقيق ذلك. بدءاً من التحليل الوصفي لنسبه جوده إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي والسيوله النقدية ومؤشراتها لوصف سلوكها باحتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لها، من ثم اختبار فرضيات الدراسة بالتحليل الاستدلالي.

#### 3. 2. مجتمع الدراسه

شمل مجتمع الدراسه جميع شركات قطاعي الخدمات والصناعة المدرجه في بورصه فلسطين خلال الفتره الدراسه المتمثله في خمس سنوات موزعه بين (2018-2022) والتي لا زالت مدرجه حتى نهايه الفتره والبالغ عددها (20) شركه وفقاً لسجلات بورصه فلسطين (<https://web.pex.ps>) موزعه بنسبه (45%) لقطاع الخدمات ممثله بـ (9) شركات، وبنسبه (55%) لقطاع الصناعة ممثله بـ (11) شركه.

### 3.3. عينه الدراسه

الخطوه التاليه بعد تحديد مجتمع الدراسه بشكل دقيق هي تحديد حجم العينه اللازم لتمثيل المجتمع تمثيلاً سليماً، ولتحقيق ذلك تم احتساب حجم عينه الدراسه بالاعتماد على معادله ستيفن تمسون التاليه  
(Stephen Thompson):

$$n = \frac{N \times p(1 - p)}{[N - 1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1 - p)} \quad (\text{Thompson, 2012})$$

بحيث يمثل  $N$  حجم المجتمع والذي بلغ (20) شركه،  $z$  تمثل الدرجه المعياريه و  $d$  تمثل نسبته الخطأ المقابله لمستوى الدلاله (95%) وتساوي قيمه كل منهما (1.96) و (5%) على التوالي، بينما  $P$  تمثل القيمه الاحتماليه وتساوي (0.50)، وبعدها تم تطبيق معادله ستيفن تمسون بالاعتماد على المعطيات المذكوره، فُدر حجم العينه المناسب من الشركات المُستهدفه لاختبار فرضيات الدراسه (19) شركه كما هو مُوضح في المعادله ادناه.

$$n = \frac{20 \times 0.5(1 - 0.5)}{[20 - 1 \times (0.05^2 \div 1.96^2)] + 0.5(1 - 0.5)} = 19.06$$

تبعاً للأساس العلمي لاختيار العينات الاحتماليه (Probability Samples) و لاختيار عينه مُمثله ومناسبه للمجتمع المُستهدف، تم اعتماد اسلوب العينه الطبقيه التناسبيه العشوائيه (Stratified Sample)، حيث تم اعتماد قطاع عمل الشركه كمتغير لتتوزع عليه طبقات عينه الدراسه، بحيث تضمنت الطبقة الأولى شركات قطاع الخدمات والطبقة الثانيه شركات قطاع الصناعه، تم اختيار العينه اللازمه من كل طبقه بشكل يتناسب مع حجم هذه الطبقة في المجتمع المُستهدف من ثم اختيار الحجم المطلوب من الشركات في كل طبقه عشوائياً، الجدول (3-1) يوضح التوزيع النسبي لشركات مجتمع وعينه الدراسه اللازمه لتمثيل المجتمع والعينه الفعلية التي استطاعت الباحثة الوصول إليها. لتتألف بعد ذلك عينه الدراسه من (17) شركه، (6) منها تنتمي لقطاع الخدمات و(11) تنتمي لقطاع الصناعه.

جدول (3-1): التوزيع النسبي لعينة الدراسة على قطاعي الخدمات والصناعة

طبقات العينة		مجتمع الدراسة		العينة الدراسة الحسابية		عينة الدراسة الفعلية	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
القطاع الخدماتي	9	45	8.55	45	6	35.3	
القطاع الصناعي	11	55	10.45	55	11	64.7	
المجموع	20	100	19	100	17	100.0	

المصدر: إعداد الباحثة.

وفقا لما سبق تألفت عينة الدراسة من (19) شركة من شركات قطاعي الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2018-2022)، تم استثناء شركات خدماتيه منها ليلعب حجم العينة الفعلي في هذه الدراسة (17) شركة، وهي مركز نابلس الجراحي التخصصي و المؤسسة العربية للفنادق بسبب عدم تساوي نسبة التزامهم بتقارير الابلاغ المالي مع باقي الشركات في العينة بالتالي صعوبه المقارنه، وشركه بال عقار حيث قام موقع بورصة فلسطين بحجب بياناتها خلال فتره جمع البيانات للدراسه بسبب خرقها لقوانين البورصة وتأخر افصاحها عن تقاريرها السنويه. تم توضيح الشركات في الجدول (3-2).

جدول (3-2-أ): الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينيه التي شملتها الدراسة

رقم الشركه	قطاع العمل	اسم الشركه	رمز الشركه
1	الصناعة	العربية للدهانات	APC
2	الصناعة	القدس للمستحضرات الطبية	JPH
3	الصناعة	الوطنية لصناعة الالمنيوم	NAPCO
4	الصناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI
5	الصناعة	بيت جالا لصناعه الادويه	BJP
6	الصناعة	ببر زيت للأدوية	BPC
7	الصناعة	دواجن فلسطين	AZIZA
8	الصناعة	سجاير القدس	JCC
9	الصناعة	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN

جدول (3-2-ب): الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية التي شملتها الدراسة

10	الصناعة	مصانع الزيوت النباتية	VOIC
11	الصناعة	مطاحن القمح الذهبي	GMC
12	الخدمات	مصايف رام الله	RSR
13	الخدمات	ابراج الوطنية	ABRAJ
14	الخدمات	موبايل الوطنية الفلسطينية	OOREDOO
15	الخدمات	الفلسطينية للكهرباء	PEC
16	الخدمات	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL
17	الخدمات	واصل	WASSEL
*18	الخدمات	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC
*19	الخدمات	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR
*20	الخدمات	المؤسسة العربية للفنادق	AHC

\* تفيد باستثناء هذه الشركات

### 3.4. متغيرات الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعته اثر جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية في شركات قطاعي الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة فلسطين، إذ مثل جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي المتغير المستقل والوحيد في هذه الدراسة، بينما مثلت السيولة النقدية ومؤشراتها الخمسة المتغيرات التابعة، وفي هذا البند سيتم تحديد اليه قياس هذه المتغيرات وتحليلها وصفيًا لتحليل سلوكها.

### 3-4-1 جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي

تناولت هذه الدراسة (38) مؤشر من مؤشرات الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي (انظر ملحق رقم 1 الخاص بالمؤشرات التي تضمنتها الدراسة)، بحيث تم قياس إفصاح الشركات عن كل مؤشر بمتغير ثنائي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة قد افصحت عن هذا المؤشر في تقاريرها ويأخذ القيمة (0) في حال لم تقم بذلك. وتم قياس نسبه جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{جوده الإفصاح} = \frac{\text{مجموع المؤشرات التي تم الإفصاح عنها}}{\text{عدد المؤشرات الكلي}} * 100\%$$

من خلال الجدول (3.3) يتبين أن (14) مؤشر من المؤشرات كانت هناك زيادة في نسبة الشركات التي التزمت بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية خلال في فترة الدراسة، و(23) منها كانت نسبة الشركات التي التزمت في الإفصاح عن هذه المؤشرات ثابت طوال فترة الدراسة، في حين كانت نسبة الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مؤشر المعيار المحاسبي رقم 10 (IAS 10) "الاحداث اللاحقه لتاريخ انتهاء الفتره الماليه " (وهو المؤشر رقم 38) تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة بسبب تغاضي العديد من الشركات عن افصاح المعلومات اللاحقه لتاريخ اعداد البيانات الماليه وعدم اظهارها في داخل الملاحظات كما طلب المعيار ولكن تم ذكرها بشكل مقتضي في تقارير الاداره والانشطه السابقه وليس في الملاحظات بسبب ترك المعيار الخيار للشركات في تحديد جوهرية الحدث بالتالي استطاعت العديد من الشركات التلاعب بمدى الافصاح عن الاحداث اللاحقه لتاريخ انتهاء الفتره الماليه فظهرتها في مواقع واخفتها في اخرى . من جهة أخرى، يتبين من خلال الجدول أن نسبة التزام شركات عينه الدراسة بالإفصاح عن IAS 1، IAS 7، IAS 26، IAS 34، IAS 37، IAS 39، و IFRS 1 طوال فترة الدراسة (100%)، كما وتجاوزت نسبة التزام الشركات بالإفصاح عن IAS 2، IAS 16، IAS 23، IAS 24، IAS 32، IFRS 7، IFRS 8 و IFRS 12 نسبة (90%).

جدول (3-3-أ): نسبة شركات عينه الدراسة الملتزمه بالإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ

المالي الدولي خلال الفتره (2018-2022)

رمز المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022	حاله التزام الشركات بالإفصاح
IAS 8	88.2	100.0	100.0	100.0	100.0	ارتفاع
IAS 12	94.1	100.0	100.0	100.0	100.0	ارتفاع
IAS 19	88.2	94.1	94.1	94.1	94.1	ارتفاع
IAS 21	88.2	94.1	94.1	94.1	94.1	ارتفاع
IAS 41	5.9	5.9	5.9	5.9	47.1	ارتفاع

جدول (3-3ب): نسبة شركات عينه الدراسة الملتزمة بالإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفتره

(2022-2018)

ارتفاع	41.2	41.2	41.2	41.2	29.4	IFRS 2
ارتفاع	88.2	82.4	82.4	70.6	70.6	IFRS 3
ارتفاع	11.8	5.9	5.9	5.9	5.9	IFRS 5
ارتفاع	100.0	100.0	100.0	100.0	94.1	IFRS 9
ارتفاع	64.7	64.7	64.7	64.7	58.8	IFRS 10
ارتفاع	29.4	29.4	29.4	29.4	23.5	IFRS 13
ارتفاع	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IFRS 15
ارتفاع	100.0	94.1	100.0	88.2	41.2	IFRS 16
ارتفاع	41.2	11.8	5.9	5.9	0.0	IFRS 17
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 1
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IAS 2
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 7
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IAS 16
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IAS 23
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IAS 24
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 26
ثبات	64.7	64.7	64.7	64.7	64.7	IAS 27
ثبات	88.2	88.2	88.2	88.2	88.2	IAS 28
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IAS 32
ثبات	88.2	88.2	88.2	88.2	88.2	IAS 33
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 34
ثبات	29.4	29.4	29.4	29.4	29.4	IAS 36
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 37
ثبات	47.1	47.1	47.1	47.1	41.2	IAS 38
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IAS 39
ثبات	82.4	82.4	82.4	82.4	82.4	IAS 40
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	IFRS 1

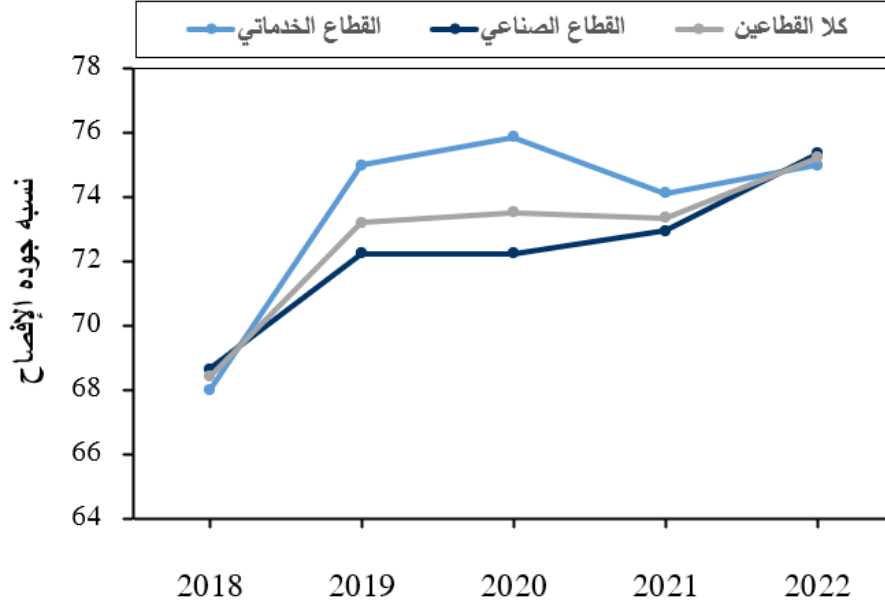
جدول (3-3-ج): نسبة شركات عينه الدراسه الملتزمه بالإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفتره

(2022-2018)

ثبات	23.5	23.5	23.5	23.5	11.8	IFRS 6
ثبات	100.0	100.0	100.0	100.0	94.1	IFRS 7
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IFRS 8
ثبات	70.6	70.6	70.6	70.6	70.6	IFRS 11
ثبات	94.1	94.1	94.1	94.1	94.1	IFRS 12
تذبذب بين الارتفاع والانخفاض	35.3	52.9	58.8	70.6	11.8	IAS 10

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي للالتزام الشركات بالإفصاح المرفقه في الملحق (أ-ب) أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح الشركات عن تقارير الإبلاغ المالي الدولي، يتبين من خلال الشكل البياني (1.3) أن المتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح الشركات عن تقارير الإبلاغ المالي الدولي في ارتفاع مستمر منذ بدايه فتره الدراسه (2018) وحتى نهايتها (2022)، إذ تراوحت نسبه جوده إفصاح الشركات ما بين (68.44% - 75.23%)، كما ويتبين من الشكل أن المتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح شركات قطاع الخدمات في الفتره (2019-2021) كان أعلى منه في قطاع الصناعات، في حين تبين العكس من ذلك في بدايه (2018) ونهايه الفتره (2022). اضافه الى ذلك يتبين من الشكل أن المتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح شركات قطاع الخدمات عن تقارير الإبلاغ المالي الدولي قد تراوح ما بين (68%-75.88%)، وتراوح ما بين (68.67%-75.35%) لشركات قطاع الصناعات. وبمقارنه القطاعين فيما بينهما نلاحظ أن الفرق بين المتوسط الحسابي لنسبه إفصاح الشركات كان ضئيلاً في العام 2018 بفرق بلغ (0.67%) لصالح شركات قطاع الصناعات، ليبدأ في هذا الفرق بالارتفاع بشكل متتالي في العامين 2019 و2020، من ثم يبدأ بالانخفاض المتتالي خلال اخر الفتره (2021-2022) ليصل الى أقل فارق بلغ (0.35%) لصالح شركات قطاع الصناعات عام 2022.

الشكل البياني (3-1): المتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح الشركات المدرسه عن تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفترة (2018-2022)



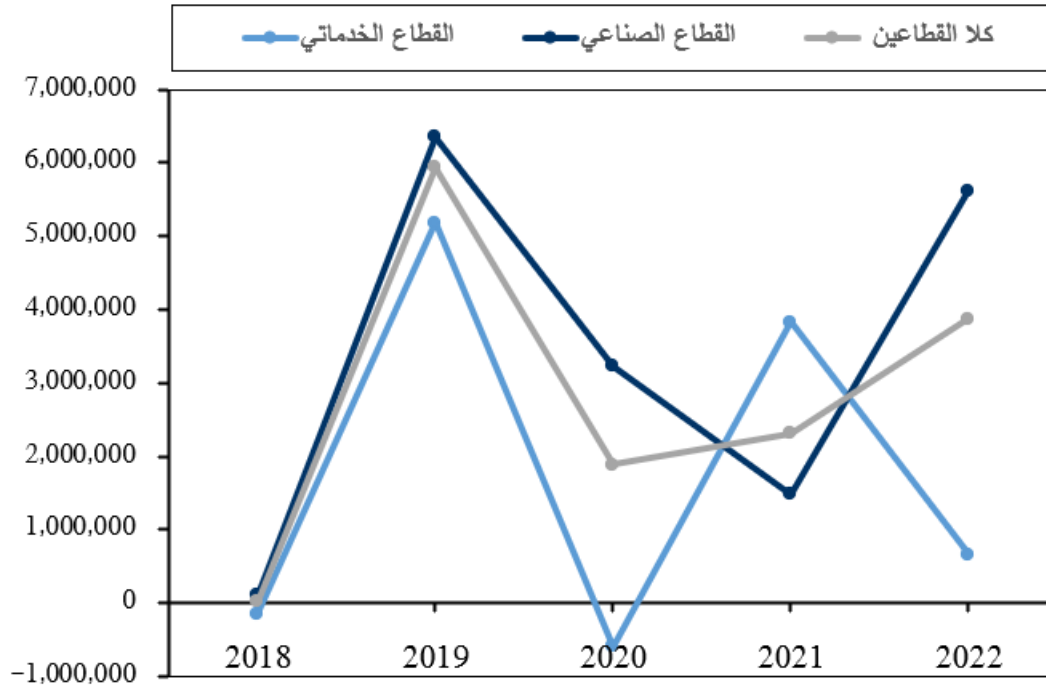
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لجوده الإفصاح المرفقه في الملحق (2-أ)  
3-4-2 السيوله النقديه

تعرف السيوله النقديه على انها مقياس يعكس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول النقديه وما يمكن تحويله إلى نقد بسرعة (Shaw, 2021) ويشتق منها صافي التدفقات والذي عُرف على انه الفرق بين جميع المقبوضات النقديه والمدفوعات النقديه من الانشطه والعمليات (Kieso 2022)، حيث يوجد صافي التدفقات من الانشطه التشغيليه والاستثماريه والتمويليه.

يتبين من الشكل البياني رقم (2.3) ارتفاع ملحوظ في المتوسط الحسابي للسيوله النقديه خلال العام 2019 بمقدار (5.912168) مليون دولار بالمقارنه مع العام 2018، ثم ارتفاع متتالي خلال الثلاث أعوام الاخيره في فتره الدراسه (2022-2020) لتبلغ قيمه المتوسط الحسابي للسيوله النقديه (3.871967) مليون دولار في عام 2022. إضافة الى ذلك يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي للسيوله النقديه لشركات قطاع الصناعه أكبر من المتوسط الحسابي للسيوله النقديه لشركات قطاع الخدمات طوال فتره الدراسه عدا العام 2021، إذ بلغ المتوسط الحسابي للسيوله النقديه ما بين (6348187-112369) دولار وما بين (-

5182112-589388) دولار لشركات قطاع الصناعات والخدمات على التوالي. ويعود الاختلاف خلال عام 2021 بسبب التأثير الكبير لجائحة كورونا على القطاع الخدماتي فبسبب طبيعه القطاع الخدماتي كان هناك تراجع واضح بتدفقات النقدية خلال عام 2020 و 2021. يعود السبب في تذبذب واختلاف التدفقات النقدية لتاثير جائحه كورونا على القطاعات، بالإضافة الى تاثير الازمه الماليه في فلسطين على القطاع الخدماتي خلال عام 2021 و 2022م . ويوضح الرسم البياني التالي (بالإضافة الى الرسومات التفصيليه للتدفقات من النشاطات) التاثر الكبير للقطاع الخدماتي والتدفقات فيه بجائحه كورونا والازمه الاقتصاديه للسلطه الفلسطينيه، وهذا يعود لحجم وعمر القطاع الخدماتي في فلسطين والذي يعد اصغر واضعف مقارنةً بالقطاع الصناعي فيها.

الشكل البياني (3-2): المتوسط الحسابي للسيولة النقدية خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لسيولة النقدية المرفقه في الملحق (2-ب)

تضمنت الدراسة على خمس مؤشرات للسيولة النقدية وهي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، السيولة العامة والسيولة السريعة وسيتم عرض كل منها على التوالي.

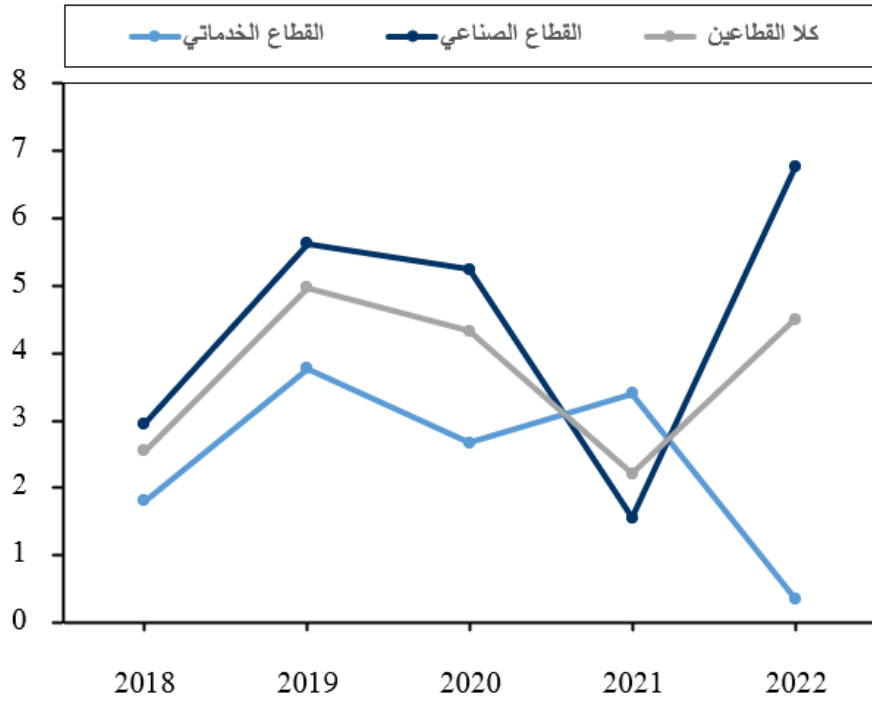
### 1. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تُعرف نسبة التدفقات التشغيلية على أنها مدى مساهمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في صافي التدفقات النقدية، وتقاس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي التدفقات النقدية}} =$$

يتبين من خلال الشكل البياني رقم (3.3) أن المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لشركات عينه الدراسة من قطاعي الخدمات والصناعة قد ارتفع بمقدار (2.42%) تقريبا في العام 2019 بالمقارنة مع العام 2018، ثم انخفض في العامين اللاحقين (العام 2020 والعام 2021) بشكل متتالي ليبلغ في العام 2021 قيمه (2.21%)، لتنتهي فتره الدراسة في العام 2022 بارتفاع واضح بلغ فيه المتوسط الحسابي (4.5%). إضافة الى ذلك يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لشركات قطاع الصناعة أكبر من المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لشركات قطاع الخدمات طوال فتره الدراسة عدا العام 2021 حيث كان الفرق بين قيمه المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بين شركات القطاعين (1.85%) لصالح شركات قطاع الخدمات، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما بين (1.55%-6.76%) وما بين (0.35%-3.77%) لشركات قطاع الصناعة والخدمات على التوالي.

الشكل البياني (3-3): المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية المرفقه في الملحق (2-ب)

## 2. نسبة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

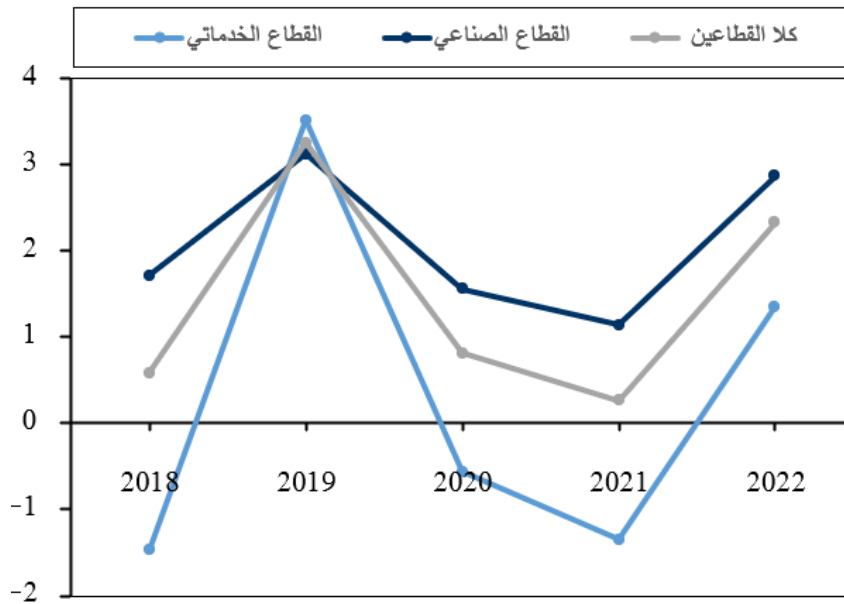
تُعرف نسبة التدفقات الاستثمارية على أنها مدى مساهمة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية في صافي التدفقات النقدية، وتقاس التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{التدفقات من الانشطة الاستثمارية}}{\text{صافي التدفقات النقدية}} = \text{التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية}$$

يتبين من خلال الشكل البياني رقم (4.3) أن المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية لشركات عينه الدراسة من قطاعي الخدمات والصناعة قد ارتفع بمقدار (2.67%) في العام 2019 بالمقارنة مع العام 2018، ثم انخفض في العامين اللاحقين (العام 2020 والعام 2021) بشكل متتالي ليبلغ في العام 2021 قيمه (0.26%) والتي تعد أقل قيمة للمتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية، لتنتهي فتره الدراسة في العام 2022 بارتفاع واضح بلغ فيه المتوسط الحسابي

(2.33%). إضافة إلى ذلك يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لشركات قطاع الصناعة أكبر من المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لشركات قطاع الخدمات طوال فترة الدراسة عدا العام 2019 حيث كان الفرق بين قيمه المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ضئيل بفرق بين القيمتين بلغ (0.39%) لصالح شركات قطاع الخدمات، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما بين (1.14%-3.12%) وما بين (-1.47%-3.51%) لشركات قطاع الصناعة والخدمات على التوالي.

الشكل البياني (3-4): المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية المرفقه في الملحق (2-ب)

### 3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

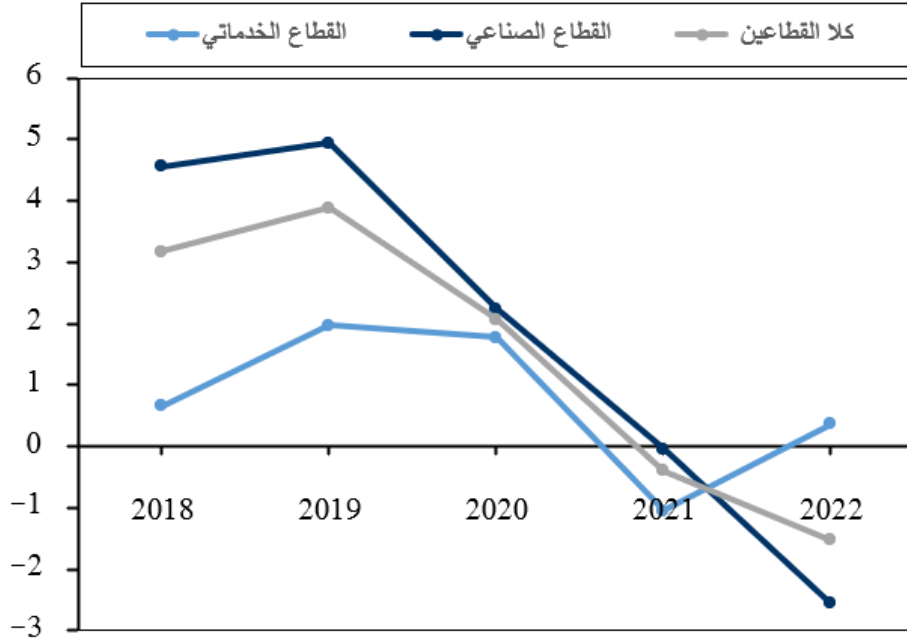
تُعرف نسبة التدفقات التمويلية على أنها مدى مساهمة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في صافي

التدفقات النقدية، وتقاس التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية وفقا للعلاقة التاليه:

$$\frac{\text{التدفقات من الانشطة التمويلية}}{\text{صافي التدفقات النقدية}} = \text{التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية}$$

يتبين من خلال الشكل البياني رقم (5.3) أن المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية لشركات عينه الدراسه من قطاعي الخدمات والصناعه قد ارتفع بمقدار (0.71%) في العام 2019 بالمقارنه مع العام 2018، ثم انخفض بشكل متتالي حتى نهايه الفتره ليبلغ في العام 2022 القيمه (-1.53%) والتي تعد أقل قيمه للمتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية. إضافة الى ذلك يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية لشركات قطاع الصناعه أكبر من المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية لشركات قطاع الخدمات طوال فتره الدراسه عدا العام 2022، حيث كان الفرق بين قيمه المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية ضئيل بفرق بين القيمتين بلغ (2.92%) لصالح شركات قطاع الخدمات، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية ما بين (-2.56% -4.94%) وما بين (-1.05% -1.97%) لشركات قطاع الصناعه والخدمات على التوالي، يعود الارتفاع في التدفقات التمويلية في القطاع الخدماتي في عام 2021 و 2022 لقروض تشجيع الاستثمار والاعفاءات التي قدمتها السلطه الفلسطينيه للشركات المتضررة من جائحه كورونا خلال هذه الاعوام .

الشكل البياني (3-5): المتوسط الحسابي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لنسبة التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه المرفقه في الملحق (2-ب)  
4. السيوله السريعه

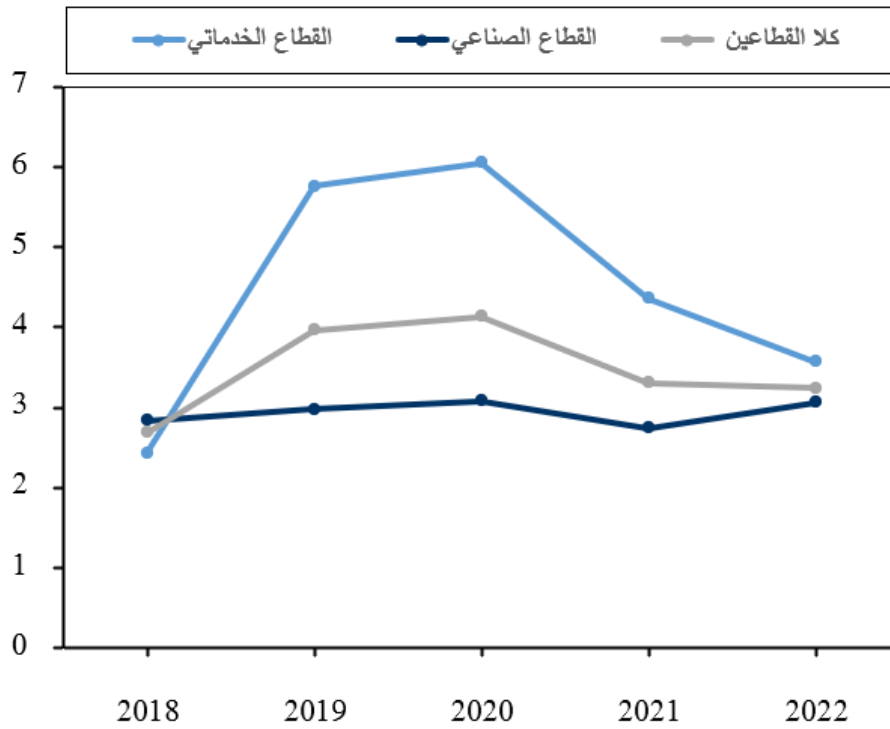
تُعرف السيوله السريعه على أنها نسبه توضح مدى قدرة الشركة على تغطيه التزاماتها المتداوله دون اللجوء إلى بيع المخزون، نظراً لكونه أقل الأصول المتداوله القابليه للتحويل إلى سيوله، وتحسب وفقاً للعلاقه التاليه:

$$\frac{\text{الأصول المتداوله} - \text{المخزون}}{\text{الالتزامات المتداوله}} = \text{السيوله السريعه}$$

يتبين من خلال الشكل البياني رقم (6.3) أن المتوسط الحسابي لنسبه السيوله السريعه لشركات عينه الدراسه من قطاعي الخدمات والصناعه قد ارتفعت بشكل متتالي في الثلاث الأعوام الأولى من الفتره (2018-2020) لتصل إلى أعلى قيمه للمتوسط الحسابي لنسبه السيوله السريعه في العام 2020 والبالغه (4.13%)، ثم تتخفف بشكل متتالي بعد ذلك حتى نهايه الفتره في العام 2022 لتبلغ (3.24%). إضافة إلى ذلك

يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي للمتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة لشركات قطاع الخدمات أكبر من المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة لشركات قطاع الصناعة طوال فترة دراسته عدا العام 2018، حيث كان الفرق بين قيمة المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة ضئيل بفرق بين القيمتين بلغ (0.42%) لصالح شركات قطاع الصناعة، ليرتفع الفرق بينهما فيما بعد بشكل متتالي في عامي 2019 و2020، ثم يبدأ بالانخفاض في العاميين التاليين ليبلغ (0.51%) في عام 2022، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة ما بين (2.74%-3.08%) وما بين (2.43%-6.05%) لشركات قطاع الصناعة والخدمات على التوالي .

الشكل البياني (3-7): المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة خلال الفترة (2018-2022)



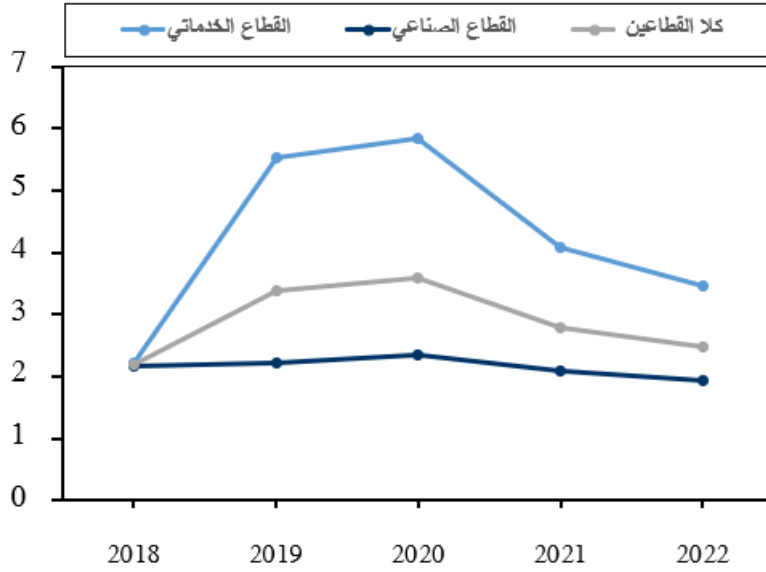
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لنسبة السيولة السريعة المرفقه في الملحق (2-ب)  
5. السيولة العامه

تُعرف السيولة العامه على أنها وهي نسبة تقييم قدره الشركه على تغطيه كامل التزاماتها الحاليه بالنظر إلى الأصول المتداوله، والتي تشمل النقد والحسابات المدينه والمخزون. وكلما كانت النسبه أفضل زادت سيوله الشركه، وتحسب هذه النسبه وفقا للعلاقه التاليه:

$$\frac{\text{الاصول المتداوله}}{\text{الالتزامات المتداوله}} = \text{السيوله العامه}$$

يتبين من خلال الشكل البياني رقم (8.3) أن المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه لشركات عينه الدراسه من قطاعي الخدمات والصناعه قد ارتفعت بشكل متتالي في الثلاث الأعوام الأولى من الفتره (2018-2020) لتصل الى أعلى قيمه للمتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه في العام 2020 والبالغه (3.60%)، ثم تتخفف بشكل متتالي بعد ذلك حتى نهايه الفتره في العام 2022 وتبلغ (2.47%). إضافة الى ذلك يتبين من الشكل البياني أن المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه لشركات قطاع الخدمات أكبر من المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه لشركات قطاع الصناعه طوال فتره الدراسه، حيث كان الفرق بين قيمه المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه ضئيل جدا بفرق بين القيمتين بلغ (0.04%) لصالح شركات قطاع الخدمات، ليرتفع الفرق بينهما فيما بعد بشكل متتالي في عامي 2019 و2020، ثم يبدأ بالانخفاض في العاميين التاليين ليبلغ (1.54%) في عام 2022، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه ما بين (1.93%-2.36%) وما بين (2.22%-5.85%) لشركات قطاع الصناعه والخدمات على التوالي. يعود السبب في ارتفاع نسبه السيوله السريعه والسيوله العامه في القطاع الخدماتي عن القطاع الصناعي بسبب تاجيل اقساط القروض والالتزامات قصيره الاجل المستحقه على الشركات خلال عام 2020 و 2021 لعام 2022 وهذا يفسر سبب عوده المؤشر لسابق عهده في 2022.

الشكل البياني (3-8): المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي لنسبه السيوله العامه المرفقه في الملحق (2-ب)

### 3.5. فرضيات الدراسة

تتمثل الفرضيه الرئيسيه في انه "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائيه لجوده الافصاح على السيوله النقديه في

الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين "

وللجاباه عن الفرضيه الرئيسيه تم صياغه الفرضيات الفرعيه التاليه:

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجوده الافصاح على التدفقات النقديه من الانشطه التشغيليه في الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجوده الافصاح على التدفقات النقديه من الانشطه الاستثماريه في الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجوده الافصاح على التدفقات النقديه من الانشطه التمويليه في الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين.

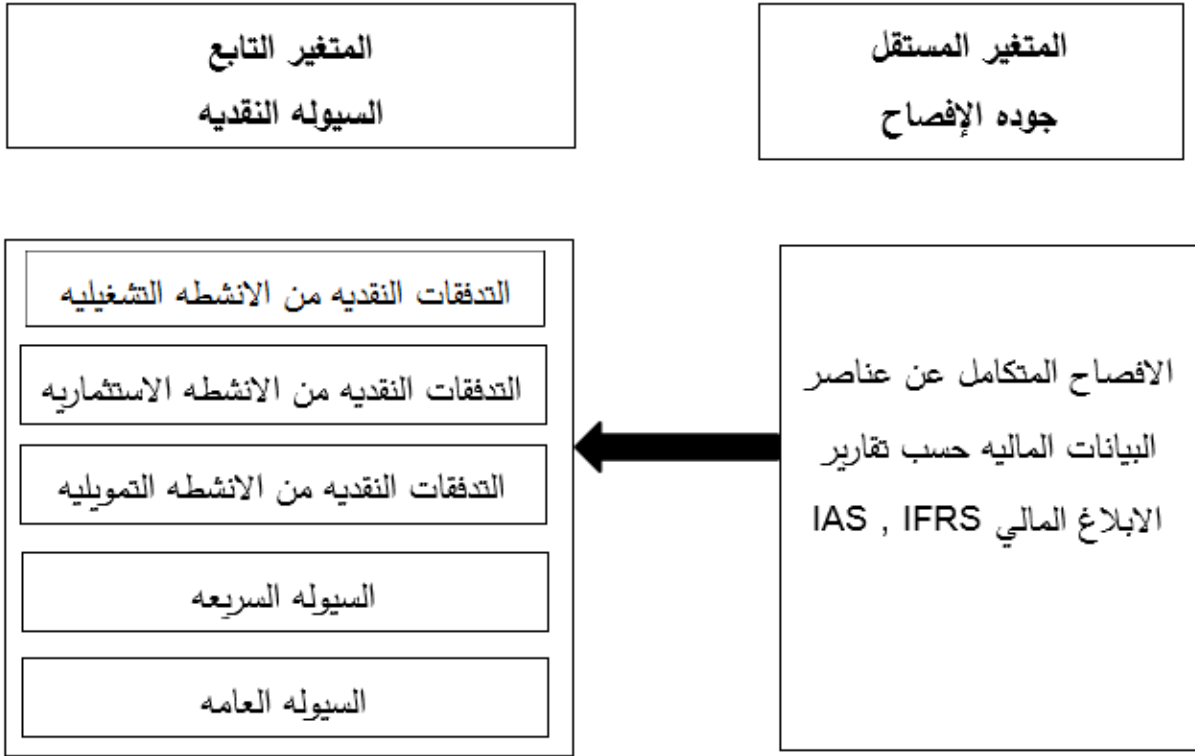
• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجوده الافصاح على نسبه السيوله العامه في الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لجوده الافصاح على نسبه السيوله السريعه في الشركات الصناعيه والخدمائيه المدرجه في بورصه فلسطين

### 3.6. نموذج الدراسه

الشكل البياني رقم (9.3) يبين نموذج الدراسه شامل المتغير المستقل والممثل بجوده إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي، والمتغير التابع الممثل بالسيوله النقديه ومؤشرات هذا المتغير الخمسه التي تضمنتها الدراسه.

الشكل (3-9): نموذج الدراسه



المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لهدف الدراسه

### 3.7. مصادر جمع البيانات واساليب تحليلها

تبعاً لطبيعته هذه الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانويه في عمليه جمع البيانات من خلال التقارير الماليه السنويه المنشوره في بورصه فلسطين لشركات عينه الدراسه خلال الفتره الزمنيه (2018-2022)، إضافة الى قرأت الأدب السابق الذي سلط الضوء على المتغيرات التي تناولتها الدراسه من مقالات محكمه سواء عربيه او اجنبيه، رسائل ماجستير او دكتوراه أو كتب.

تضمنت عينه الدراسه (17) شركه تم جمع بيانات متغيرات الدراسه لهذه الشركات خلال مده بلغت (5) أعوام بدأت من العام 2018 وانتهت في العام 2022، تصنف هذه البيانات تبعاً لطبيعتها على أنها بيانات سلاسل زمنية مقطعيه (Panel Data)، والتي تهتم في تحديد الاثر بين المتغيرات مع الاخذ بالاعتبار التباين بين الشركات خلال الفتره الزمنيه وهذا ما يميز طبيعته هذه البيانات عن غيرها سواء من البيانات المقطعيه (Crossectional data) او من بيانات السلاسل الزمنيه (Time Series) والتي تجعلها اكثر فعاليه، فتهتم البيانات المقطعيه بتحديد الاثر بين المتغيرات بين الشركات خلال نقطه زمنية ثابتة، بينما تهتم السلاسل الزمنيه بتحديد الاثر بين المتغيرات لشركه واحده خلال فترات زمنية مختلفه.

ولاختبار فرضيات الدراسه سيتم تنفيذ نماذج الإنحدار الخطيه الساكنه (Static linears models) والتي تقسم الى ثلاثه أنواع موضح وصفها وافتراضات كل منها كذلك نموذج الدراسه وفقاً لهذه الأنواع في الجدول (4.3).

جدول (3-4): نماذج الانحدار الساكنه وصفها وافترضاها ونموذج الدراسه وفقا لانواعها

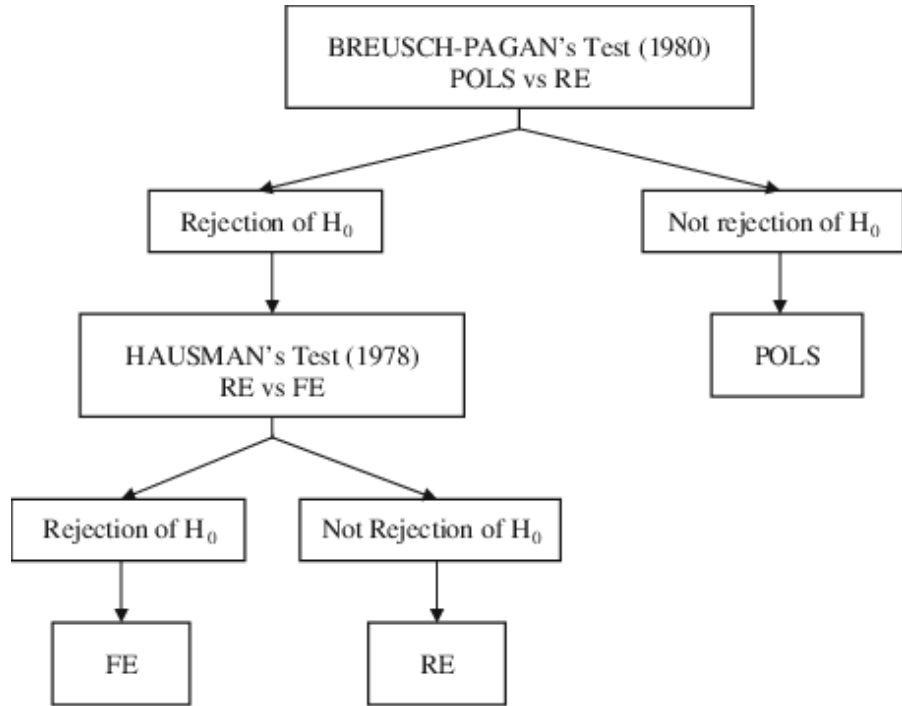
نماذج الانحدار الساكنة		المقارنة
الانحدار التجميعي (PLOS)	الوصف	دراسة سلوك المتغيرات والأثر فيما بينها عبر الشركات بعيدا عن تأثير الزمن
	الافتراضات	ثبات معاملات الانحدار ( $\beta_0$ and $\beta_i$ )، المتوسط الحسابي للخطأ العشوائي يساوي صفرا بينما تباينه $\sigma_\varepsilon^2$
	نموذج الدراسة	$NCF_{it} = \beta_0 + \beta_1 DQ_{it} + \varepsilon_{it}$
التأثيرات الثابتة (FR)	الوصف	دراسة سلوك المتغيرات والأثر فيما بينها في الشركات بشكل مستقل
	الافتراضات	ثبات معاملات المتغيرات ( $\beta_i$ ) لكل الشركات، بينما ثابت الانحدار للنموذج يختلف من شركة لأخرى ( $\beta$ )، المتوسط الحسابي للخطأ العشوائي صفرا بينما تباينه $\sigma_\varepsilon^2$
	نموذج الدراسة	$NCF_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 DQ_{it} + \varepsilon_{it}$
التأثيرات العشوائية (RE)	الوصف	دراسة سلوك المتغيرات والأثر فيما بينها عبر الشركات وعبر الزمن
	الافتراضات	ثابت الانحدار يعامل كمتغير عشوائي ( $\mu$ )، الخطأ العشوائي يمثل خطأ النموذج مضافا إليه خطأ المتغير العشوائي ( $v_i + \varepsilon_{it}$ )، الوسط الحسابي للخطأ العشوائي يساوي صفرا بينما تباينه يساوي $(\sigma_\varepsilon^2 + \sigma_v^2)$ .
	نموذج الدراسة	$NCF_{it} = \mu + B_1 DQ_{it} + v_i + \varepsilon_{it}$

ملاحظة: NCF: السيولة النقدية؛ DO: جوده الإفصاح؛ i: الشركة؛ t: الزمن.

بعدها استعرضنا نماذج الانحدار الساكنه الثلاثة الواردة في الجدول أعلاه، فإن اختيار النموذج المناسب لاختبار فرضيه الدراسه يتطلب تنفيذ اختباري مضاعف لاجرانج (Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test) واختبار هوسمان (Hausman Test)، إذ أن الفرضيه الصفريه لاختبار مضاعف لاجرنج تنص على أن "التباين عبر الشركات يساوي صفر ( $\text{Variance}(\varepsilon)=0$ )"، بينما الفرضيه الصفريه لاختبار هوسمان تنص على "الفرق بين معاملات نموذج التأثيرات الثابتة وبين

معاملات نموذج التأثيرات العشوائية غير متماثل"، الشكل (10.3) يبين خطوات اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لتنفيذ أي فرضيه.

الشكل (10-3): خطوات اختيار النموذج الأكثر ملاءمة لاختبار فرضيات الدراسة



المصدر: (Lascio et al., 2011)

يتطلب تطبيق هذه النماذج الثلاثة تنفيذ (4) اختبارات قبلية (Diagnosis Tests) لاختبار صلاحية البيانات التي تم جمعها لتنفيذ هذه النماذج تتضمن اختبار التعددية الخطية أو ما يسمى بالتداخل الخطي (Multicollinearity Test)، اختبار استقرار (Stationary Test) المتغيرات خلال الفترة الزمنية، اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity Test) واختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)، والتي سيتم التحقق منها لاحقاً في الفصل الرابع، وفي حال عدم استيفاء المتغيرات والنماذج الاختبارات المذكورة أعلاه، سيتم معالجتها ومن ثم اختبار نماذج الدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة ووضوحاً.

ولاختبار فرضيات الدراسة وفقاً للاختبارات والنماذج التي تم تناولها هذا البند تم استخدام برنامج Stata

.version 18

### 3. 8. اختبار توزيع البيانات

لا يُشترط عند تنفيذ نماذج الإنحدار الساكنه ان يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي، لكن يُشترط عند تنفيذ هذه النماذج معالجه البيانات التي تم جمعها لمتغيرات الدراسه من وجود القيم المتطرفه (الشاذه) والتي بالغالب تتواجد في الدراسات التي تشمل وحدات غير متجانسه نسبيا كما هو الحال في هذه الدراسه التي تناولت قطاعين مختلفين، فيتاثر توزيع البيانات بوجود هذه القيم (Mehmetoglu & 2017) (Jakobsen, 2010). ولاختبار خلو البيانات التي تم جمعها من القيم المتطرفه (الشاذه) تم احتساب معاملي التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) لمتغيرات الدراسه جميعها، إذ تدل القيم المطلقة لمعاملات التفرطح التي تجتاز القيمه (2) أو القيم المطلقة لمعاملات الالتواء التي تجتاز القيمه (1.96) (George & Mallery, 2010)، على وجود قيم شاذه، وسيتم معالجه البيانات في حال وجود القيم الشاذه من خلال تطبيق تقنيه الوينزوراييز (Winsorizing) على البيانات قبل البدء باختبار فرضيات الدراسه (1987) (Rousseeuw & Leroy).

يتبين من خلال الجدول (5.3) أن جميع بيانات متغيرات الدراسه يتواجد من ضمنها قيم شاذه، حيث قد تجاوزت قيم معاملات التفرطح، الالتواء أو كلاهما لمتغيرات الدراسه القيمه (2) والقيمه (1.96) على التوالي، وللتخلص من هذه القيم سيتم معالجه البيانات باستخدام تقنيه الوينزوراييز (Winsorizing) لما تتسم به هذه التقنيه بمعالجه البيانات بعدم فقدان أي منها ولا سيما في البيانات ذات القيم التي تقل عن (1) (Rousseeuw & Leroy, 1987). من ناحيه أخرى، أكدت نتائج اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro-Wilk Test) المتعلقة باختبار التوزيع الطبيعي للبيانات أن جميع متغيرات الدراسه لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدل على تاثر توزيع بيانات متغيرات الدراسه بالقيم الشاذه.

تم تقييم المتغيرات ب صافي التدفقات النقديه (Net cashflow (NCF) وإضافه نسبه التدفقات النقديه من الانشطه التشغيليه (Operating Cash Flows as a Percentage of Net Cash Flows (OCF%)

ونسبه التدفقات النقدية من الانشطه التمويلية Investment Cash Flows as a Percentage of Net

Cash Flows(ICF%) و نسبه التدفقات النقدية من الانشطه الاستثماريه Financing Cash Flows

as a Percentage of Net Cash Flows (FCF%) ونسبه السيوله العامه QR بالاضافه الى نسبه

السيوله السريعه CR وقياسها مع جوده الافصاح (DQ) Disclosure quality

جدول (3-5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفه لمتغيرات الدراسه

رمز المتغير	المتغيرات	القيم المتطرفه		التوزيع الطبيعي	
		مُعامل التفرطح	مُعامل الالتواء	قيمه اختبار "z"	الدلاله الإحصائيه
NCF	صافي التدفقات النقدية	7.87	1.78	6.992	**0.000
OCF%	التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه	14.11	3.19	7.288	**0.000
ICF%	التدفقات النقدية من الانشطه التمويلية	6.07	1.39	6.006	**0.000
FCF%	التدفقات النقدية من الانشطه الاستثماريه	8.17	0.57	6.228	**0.000
QR	السيوله العامه	10.41	2.49	6.490	**0.000
CR	السيوله السريعه	13.95	3.05	7.064	**0.000
DQ	جوده الإفصاح	4.84	1.06-	3.539	**0.000

ملاحظة: \*\* تشير أن اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو- ويلك دال احصائيا عند مستوى دلالة 5%

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة وتحليلها

#### 4. 1. اختبار صلاحية البيانات لتطبيق نماذج الدراسة

يَسْتَلِزَمُ تطبيق النماذج الخطية الساكنة (Static linears models) إجراء أربع اختبارات قَبْلِيَّةٍ للتحقق من صلاحية بيانات متغيرات الدراسة لتطبيق النماذج المذكورة، تشمل اختبار استقراره المتغيرات (Stationary Test)، اختبار التعددية الخطية أو ما يسمى بالتداخل الخطي ( Multicollinearity Test)، اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)، واختبار تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity Test). في هذا البند سيتم التحقق من ثلاث اختبارات منها وهي اختبار الاستقرار، اختبار الارتباط الذاتي واختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي وتم استثناء اختبار التعددية الخطية لأن عدد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة هو واحد بالتالي لا داعي للتحقق من هذا الاختبار.

#### 4.1.1. اختبار الاستقرار (اختبار جذر الوحدة)

إن اختبار استقرار المتغيرات المدروسة مطلب أساسي لتطبيق نماذج الإنحدار الخطية الساكنة خلال الفترات الزمنية التي تتجاوز (10) أعوام (Phillips al. et, 2000)، وفي حين أن الدراسة تهدف إلى تحديد اثر جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية في شركات قطاعي الخدمات والصناعه المدرجه في بورصه فلسطين خلال الفتره (2018-2022)، بالتالي الفتره الزمنيه التي سيتم تطبيق الدراسه عليها خمس أعوام، فإن اختبار استقرار جوده الإفصاح ومؤشرات السيوله في الشركات لا يعتبر ضروره لتطبيق نماذج الدراسه الخمسه، وبالرغم من ذلك تم تطبيق اختبار ليفين ((Levin-Lin-Chu (LLC) لملائمته لبيانات السلاسل الزمنيه المقطعيه المتوازنه (Balanced) بحجم متوسط كما هو حال في هذه الدراسه، إذ تدل نتائج اختبار ليفين ذات الدلاله الاحصائيه إلى استقرار المتغير (Levin et al,2002).

النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1) تشير إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة خلال فتره الدراسه (2018-2022).

جدول رقم (4-1): نتائج اختبار ليفين للاستقرار

رمز المتغير	المتغيرات	طبيعته المتغير	قيمه اختبار "ت"	الدلاله الإحصائيه
NCF	صافي التدفقات النقدية	تابع	-27.21	**0.000
OCF%	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه	تابع	-10.36	**0.000
ICF%	التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه	تابع	-58.63	**0.000
FCF%	التدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه	تابع	-11.57	**0.000
QR	السيوله العامه	تابع	-6.19	**0.000
CR	السيوله السريعه	تابع	-5.05	**0.000
DQ	جوده الإفصاح	مُستقل	-7.35	**0.000

تشير \*\* إلى أن نتائج اختبار ليفين ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

#### 4. 1. 2. اختبار الارتباط الذاتي

تُعاني نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي إذا كانت المشاهدات المتجاورة في بيانات المتغير المستقل مترابطة، تبعاً لهدف هذه الدراسة فإن جودة الإفصاح هو المتغير المستقل الوحيد في جميع النماذج التي سيتم بنائها للإجابة عن فرضيات الدراسة، وللتحقق من خلو بيانات هذا المتغير من الارتباط الذاتي تم تطبيق اختبار ولد ريدج (Wooldridge Test) لاختبار ذلك، إذ تشير نتائج هذا الاختبار ذات الدلالة الإحصائية إلى وجود هذه المشكلة في نماذج الدراسة. تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-2) أن مشكلة الارتباط الذاتي قد ظهرت في نماذج الدراسة، وسيتم التخلص من هذه المشكلة وفقاً لما أشار إليه (Hoechle 2007).

جدول رقم (4-2): اختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة

المتغير المستقل في نماذج الدراسة	قيمه الاختبار "ف (1، 16)"	الدلالة الإحصائية
جودة الإفصاح	27.44	**0.000

\*\* تُفيد بأن نتائج اختبار ولد ريدج ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

#### 4. 1. 3. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

يُستلزم تطبيق نماذج الإنحدار الخطية الساكنة ثبات تباين الخطأ العشوائي فيها، تم استخدام اختبار بروش بيجين (Breusch Pagan) للتحقق من ذلك، بحيث تشير نتائج هذا الاختبار ذات الدلالة الإحصائية إلى عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي. أظهرت نتائج اختبار بروش بيجين الواردة في جدول رقم (4-3) أن نماذج الدراسة تتميز بعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، ولتخلص من عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة سيتم استخدام خاصية Robust Stander Error (Rogers, 1993) في معالجته هذه المشكلة، بالرغم من ذلك فإن نموذجي الدراسة المتعلقين بدراسة اثر جودة الإفصاح على السيولة العامه والسيولة السريعه يتميزان بثبات تباين الخطأ العشوائي.

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة

نماذج الدراسة	قيمه الاختبار "مربع-كاي (1)"	الدلالة الإحصائية
$H_1$	13.13	**0.000
$H_{1,1}$	18.40	**0.000
$H_{1,2}$	22.16	**0.000
$H_{1,3}$	9.09	**0.003
$H_{1,4}$	3.04	810.0
$H_{1,5}$	2.66	30.10

\*\* تُفيد بأن نتائج اختبار بروش ببجين ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

#### 4. 2. نتائج فرضيات الدراسة

تضمن البند السابق عرض لنتائج الاختبارات القبلية التي تم تنفيذها على نماذج الدراسة، وفي هذا البند يتم عرض نتائج فرضيه الدراسة الرئيسييه والفرضيات الفرعيه المنبثقه منها بعدما تم معالجة المشكلات التي تعاني منها النماذج المدروسه، وسيتم عرض كل منها على التوالي.

#### 4. 2. 1. نتائج فرضيه الدراسة الرئيسييه

نصت فرضيه الدراسة الرئيسييه " لا يوجد اثر لجوده الإفصاح على السيوله النقديه في الشركات الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين"

لإختبار فرضيه الدراسة الرئيسييه الأولى، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان على التوالي لتحديد النموذج الأكثر ملاءمه لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج كل منهما تم تطبيق نموذج التأثيرات العشوائيه (RE).

أظهرت النتائج الوارده في الجدول (4-4) الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح على السيوله النقديه في شركات القطاع الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين عند مستوى دلالة ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلالة الإحصائية لفرضيه الدراسة الرئيسييه الأولى (0.033) وهي اقل من مستوى الدلالة

( $\alpha=5\%$ )، تبعا لذلك نرفض الفرضيه الصفريه ونقبل الفرضيه البديله التي تنص على وجود اثر لجوده الإفصاح على السيوله النقديه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين، إضافة الى ذلك فان جوده الإفصاح لها القدره على تفسير 22.73% من التباين في السيوله النقديه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين. من ناحيه أخرى ارتفاع نسبه جوده إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع السيوله النقديه للشركات بمقدار (213491.6) دولار.

جدول رقم (4-4): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على السيوله النقديه

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-1.26 e^7	-1.88	*0.060
جوده الإفصاح (DQ)	213491.6	2.13	**0.033
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(9.19; 0.001**)	
اختبار هوسمان (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(0.01; 0.936)	
اختبار نموذج الدراسه (ف (7، 145)، الدلالة الإحصائية)		(4.53; 0.033**)	
مُعامل التَّحديد ( $R^2$ )		0.2273	

المتغير التابع: السيوله النقديه، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% و 10% على التوالي.

#### 4. 2. 2. نتائج الفرضيه الفرعيه الأولى

نصت فرضيه الدراسه الفرعيه الأولى على " لا يوجد اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقديه من

الانشطه التشغيليه في الشركات الصناعيه والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين"

لإختبار فرضيه الدراسه الفرعيه الأولى، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان على

التوالي لتحديد النموذج الاكثر ملاءمه لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج كل منهما تم تطبيق نموذج التأثيرات

العشوائيه (RE).

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (4-5) الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين عند مستوى دلالة ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلالة الإحصائية لفرضيه الدراسه الفرعيه الأولى (0.048) وهي اقل من مستوى الدلالة ( $\alpha=5\%$ )، تبعا لذلك نرفض الفرضيه الصفريه ونقبل الفرضيه البديله التي تنص على وجود اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين، إضافة الى ذلك فان جوده الإفصاح لها القدره على تفسير (33.54%) من التباين في التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين. من ناحيه أخرى ارتفاع نسبه جوده إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع نسبه التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه للشركات بمقدار (0.229%).

جدول رقم (4-5): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-13.86	-1.72	*0.086
جوده الإفصاح (DQ)	0.229	1.98	**0.048
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(6.44, 0.006**)	
اختبار هوسمان (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(0.48;0.486)	
اختبار نموذج الدراسه (قيمة ولد مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(3.90; 0.048**)	
معامل التحديد ( $R^2$ )		0.3354	

المتغير التابع: التدفقات النقدية من الانشطه التشغيليه، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند مستوى 5% و 10% على التوالي.

#### 4. 2. 3. نتائج الفرضيه الفرعيه الثانيه

نصت فرضيه الدراسه الفرعيه الثانيه على " لا يوجد اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من

الانشطه الاستثماريه في الشركات الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين"

لإختبار فرضيه الدراسه الفرعيه الثانيه، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان على

التوالي لتحديد النموذج الاكثر ملاءمه لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج كل منهما تم تطبيق نموذج التأثيرات

العشوائيه (RE).

أظهرت النتائج الوارده في الجدول (4-6) الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح على التدفقات

النقدية من الانشطه الاستثماريه في شركات القطاع الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين عند

مستوى دلالة ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلاله الإحصائيه لفرضيه الدراسه الفرعيه الثانيه (0.018)

وهي اقل من مستوى الدلاله ( $\alpha=5\%$ )، تبعا لذلك نرفض الفرضيه الصفريه ونقبل الفرضيه البديله التي

تنص على وجود اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطه الاستثماريه في شركات القطاع

الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين، إضافة الى ذلك فان جوده الإفصاح لها القدره على

تفسير (24.35%) من التباين في التدفقات النقدية من الانشطه الاستثماريه في شركات القطاع الصناعيه

والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين. من ناحيه أخرى ارتفاع نسبه جوده إفصاح الشركات حسب

مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع نسبه التدفقات النقدية من الانشطه الاستثماريه

للشركات بمقدار (0.185%).

جدول رقم (4-6) : نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-11.95	-2.26	**0.024
جوده الإفصاح (DQ)	0.185	2.37	**0.018
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(7.02; 0.004**)	
اختبار هوسمان (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(0.12; 0.730)	
اختبار نموذج الدراسة (قيمة ولد مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(5.64; 0.018**)	
مُعامل التَّحديد ( $R^2$ )		0.2435	

المتغير التابع: التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند مستوى 5% و 10% على التوالي.

#### 4. 2. 4. نتائج الفرضيه الفرعيه الثالثه

نصت فرضيه الدراسه الفرعيه الثالثه على " لا يوجد اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه في الشركات الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين "

لإختبار فرضيه الدراسه الفرعيه الثانيه، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) لتحديد النموذج الاكثر ملاءمه لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج هذا الاختبار تم تطبيق نموذج الإنحدار التجميعي (POLS).

أظهرت النتائج الوارده في الجدول (4-7) الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه في شركات القطاع الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين عند مستوى دلالة ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلالة الإحصائية لفرضيه الدراسه الفرعيه الثالثه (0.006) وهي اقل من مستوى الدلالة ( $\alpha=5\%$ )، تبعا لذلك نرفض الفرضيه الصفريه ونقبل الفرضيه البديله التي تنص على وجود اثر لجوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه في شركات القطاع الصناعيه والخدماتيه المدرجه في بورصه فلسطين، إضافة الى ذلك وبالرغم من القدره التفسيريه ضعيفه الا ان جوده الإفصاح لها القدره على تفسير (9.22%) من التباين في التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه

في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين. من ناحيه أخرى ارتفاع نسبه جوده إفصاح الشركات حسب مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع نسبه التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه للشركات بمقدار (0.183%).

جدول رقم (4-7) : نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلاله الإحصائيه
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-11.67	-2.59	**0.011
جوده الإفصاح (DQ)	0.183	2.79	**0.006
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائيه)		(0.37; 0.270)	
اختبار نموذج الدراسه (ف (1، 83)، الدلاله الإحصائيه)		(7.81; 0.006**)	
مُعامل التَّحديد ( $R^2$ )		0.0922	

المتغير التابع: التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائيه عند مُستوى دلاله عند مُستوى 5% و 10% على التوالي.

#### 4. 2. 5. نتائج الفرضيه الفرعيه الرابعه

نصت فرضيه الدراسه الفرعيه الرابعه على " لا يوجد اثر لجوده الإفصاح على نسبه السيوله العامه في الشركات الصناعيه والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين"

لإختبار فرضيه الدراسه الفرعيه الرابعه، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان على التوالي لتحديد النموذج الاكثر ملاءمه لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج كل منهما تم تطبيق نموذج التأثيرات الثابته (FE).

أظهرت النتائج الوارده في الجدول (4-8) الى وجود اثر ذو دلاله إحصائيه لجوده الإفصاح على نسبه السيوله العامه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين عند مستوى دلاله ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلاله الإحصائيه لفرضيه الدراسه الفرعيه الرابعه (0.000) وهي اقل من

مستوى الدلالة ( $\alpha=5\%$ )، تبعاً لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لجودة الإفصاح على نسبة السيولة العامة في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن جودة الإفصاح لها الأثر على تفسير (17.61%) من التباين في نسبة السيولة العامة في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجة في بورصة فلسطين. من ناحية أخرى ارتفع نسبة جودة إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع نسبة السيولة العامة للشركات بمقدار (0.204%).

جدول رقم (4-8): نتائج اختبار أثر جودة الإفصاح على نسبة السيولة العامة

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-11.65	-2.79	**0.004
جودة الإفصاح (DQ)	0.204	3.78	**0.000
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(79.77; 0.000**)	
اختبار هوسمان (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(5.58; 0.018**)	
اختبار نموذج الدراسة (ف (1، 67)، الدلالة الإحصائية)		(14.32; 0.000**)	
معامل التحديد ( $R^2$ )		0.1761	

المتغير التابع: نسبة السيولة العامة، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند مستوى 5% و10% على التوالي.

#### 4. 2. 6. نتائج الفرضية الفرعية الخامسة

نصت فرضية الدراسة الفرعية الخامسة على " لا يوجد أثر لجودة الإفصاح على نسبة السيولة السريعة في الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين "

لاختبار فرضيه الدراسة الفرعية الرابعة، تم تنفيذ اختبار مضاعف لاجرنج (LM) واختبار هوسمان على التوالي لتحديد النموذج الاكثر ملاءمة لاختبار هذه فرضيه، ووفقا لنتائج كل منهما تم تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (FE).

أظهرت النتائج الوارده في الجدول (4-9) الى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح على نسبه السيوله السريعه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين عند مستوى دلالة ( $\alpha=5\%$ )، حيث بلغت قيمه الدلالة الإحصائية لفرضيه الدراسه الفرعيه الخامسه (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة ( $\alpha=5\%$ )، تبعا لذلك نرفض الفرضيه الصفريه ونقبل الفرضيه البديله التي تنص على وجود اثر لجوده الإفصاح على نسبه السيوله السريعه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين، إضافة الى ذلك فان جوده الإفصاح لها القدره على تفسير (20.23%) من التباين في نسبه السيوله السريعه في شركات القطاع الصناعي والخدماتي المدرجه في بورصه فلسطين. من ناحيه أخرى ارتفاع نسبه جوده إفصاح الشركات حسب مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) يرفع نسبه السيوله السريعه للشركات بمقدار (0.186%).

جدول رقم (4-9): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على نسبه السيوله السريعه

المتغيرات	المعاملات	قيمة الاختبار "z"	الدلالة الإحصائية
ثابت الانحدار ( $\beta_0$ )	-10.92	-3.33	**0.000
جوده الإفصاح (DQ)	0.186	4.12	**0.000
اختبار معامل لاجرنج (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(82.51; 0.000**)	
اختبار هوسمان (قيمة مربع كاي (1)؛ الدلالة الإحصائية)		(7.22; 0.007**)	
اختبار نموذج الدراسه (ف (1، 67)، الدلالة الإحصائية)		(16.99; 0.000**)	
مُعامل التَّحديد ( $R^2$ )		0.2023	

المتغير التابع: نسبه السيوله السريعه، \* \* و \* تُفيد بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند مستوى 5% و10% على التوالي.

#### 4.3. مقارنة نتائج نماذج الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحديد اثر جوده الإفصاح حسب مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية في شركات القطاع الخدماتي والصناعي المدرجه في بورصه فلسطين، تم تمثيل السيولة النقدية في هذه الدراسة من خلال خمس مؤشرات هي: نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه، نسبة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه، نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية، نسبة السيولة العامه ونسبه السيولة السريعه.

اشارت النتائج الى وجود تاثير ايجابي ذو دلالة إحصائية لجوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على مؤشرات السيولة النقدية، كما اشارت النتائج الى ان القدره الأعلى لجوده الإفصاح في تفسير التباين في مؤشرات السيولة كانت في تفسير التباين في نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه (معامل التحديد=33.54%)، من ثم التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية (معامل التحديد=24.35%)، السيولة السريعه (معامل التحديد=20.23%)، السيولة العامه (معامل التحديد=17.61%) والتدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه (معامل التحديد=9.22%) على التوالي.

من جهه أخرى، كان ارتفاع نسبة جوده إفصاح الشركات حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي بنسبه (1%) بارزا في رفع نسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه بمقدار (0.229%)، من ثم رفع نسبة السيولة العامه (0.204%)، نسبة السيولة السريعه (0.186%)، نسبة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه (0.185%)، ونسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية (0.183%).

جدول (4-10): نتائج الفرضيات الفرعية لاختبار اثر جوده الإفصاح على مؤشرات السيولة النقدية

المتغيرات التابعة (مؤشرات السيولة النقدية)					المتغيرات
CR	QR	FCF%	ICF%	OCF%	
** -10.92	** -11.65	** -11.67	** -11.95	-13.86*	$\beta_0$
** 0.186	** 0.204	** 0.183	** 0.185	0.229**	DQ
** 0.000	** 0.000	** 0.006	** 0.018	** 0.048	Sig.
0.2023	0.1761	0.0922	0.2435	0.3354	$R^2$

**OCF%** : نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛ **ICF%**: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية؛ **FCF%**: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛ **CR**: نسبة السيولة السريعة؛ **QR**: نسبة السيولة العامه؛ **DQ**: نسبة السيولة العامه؛  $\beta_0$  : ثابت الانحدار؛ Sig. الدلالة الإحصائية؛  $R^2$ :معامل التحديد.

#### 4.4. ملخص النتائج ومقارنتها مع محاور الدراسات السابقة

بعد إجراء التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة على العينة التي شملت شركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2018-2022)، توصلت النتائج إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة.

- أولاً، تبين أن جودة الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي لها تأثير إيجابي واضح على السيولة النقدية لهذه الشركات. هذا يعني أن الشركات التي تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولي وتقدم تقارير مالية دقيقة وشفافة تتمتع بسيولة نقدية أفضل، مما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.
- ثانياً، أثبتت النتائج أن جودة الإفصاح تؤثر إيجاباً على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. بمعنى آخر، الإفصاح المالي الجيد يعزز من تدفقات النقد الناتجة عن العمليات التشغيلية اليومية

للشركات، مثل المبيعات وتحصيل الديون، مما يساهم في تعزيز قدرة الشركات على الحفاظ على مستوى ثابت من النقد لتغطية نفقات التشغيل المستمرة.

• ثالثاً، وجدت الدراسة أن لجودة الإفصاح تأثيراً إيجابياً على التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية. هذا يشير إلى أن الشركات التي توفر معلومات مالية واضحة وموثوقة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق عوائد استثمارية جيدة. الإفصاح المالي الجيد يطمئن المستثمرين حول صحة الأصول المالية للشركة ويعزز من ثقتهم في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل.

• رابعاً، كشفت النتائج أن جودة الإفصاح تؤثر بشكل إيجابي على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. هذا يعني أن الشركات التي تلتزم بمعايير الإفصاح المالي الدولي تستطيع الحصول على تمويل بطرق أكثر سهولة وبشروط أفضل، سواء كان ذلك من خلال القروض المصرفية أو من خلال إصدار الأسهم والسندات. الإفصاح المالي الجيد يجعل المؤسسات المالية والمستثمرين أكثر استعداداً لتقديم الدعم المالي للشركات.

• خامساً، أثبتت الدراسة أن جودة الإفصاح تؤثر إيجاباً على السيولة السريعة والعامه للشركات. السيولة السريعة تشير إلى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المالية القصيرة الأجل باستخدام الأصول السائلة دون الحاجة إلى بيع المخزون. أما السيولة العامة فتشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها باستخدام جميع الأصول المتاحة. الإفصاح المالي الجيد يعزز من ثقة الدائنين والموردين في الشركة، مما يساهم في تحسين شروط الائتمان وتسهيل العمليات التجارية.

في المجمل، تؤكد هذه النتائج على أهمية الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولي لتحسين الأداء المالي وتعزيز السيولة النقدية للشركات في قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين. الشركات التي تلتزم بجودة الإفصاح تستطيع تحقيق فوائد متعددة، منها تحسين تدفقاتها النقدية، جذب الاستثمارات، والحصول على تمويل بشروط أفضل، مما يساهم في تعزيز قدرتها على النمو والاستدامة في الأسواق المالية.

#### 4-4-1 جوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية

وفقاً لنتائج دراسته على العينة المشمولة من شركات القطاع الخدماتي والصناعي المدرجه في بورصه فلسطين تأكد وجود أثر إيجابي لجوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية.

فبالاعتماد على البيانات المالية المدرجة للشركات وتحليلها، تبين ان هناك درجه من الالتزام تقارير الإبلاغ المالي الدولي في بورصه فلسطين خلال الاعوام التي غطتها الدراسة، حيث كشفت الدراسة ان ارتفاع جوده نسبه إفصاح بنسبه (1%) ادى الى ارتفاع نسبه التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه بمقدار (0.229%)، وارتفاع نسبه السيولة السريعه (0.204%)، ونسبه التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه (0.186%)، ومن ثم نسبه التدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه (0.185%)، ونسبه السيولة العامه (0.183%). وذلك يدل على أن الشركات التي تتبع معايير الإفصاح الدولية بشكل صارم تتمتع بسيولة نقدية أعلى مقارنةً بالشركات التي لا تتبع هذه المعايير بنفس الدرجه من الدقة والشمولية. وهذا ما يُعزز الفهم القائم على أن الشفافية والوضوح في تقديم المعلومات المالية يمكن أن يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في تحسين القدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق استقرار مالي أكبر، مما يؤدي بدوره إلى تحسين السيولة النقدية.

#### 4-4-2 جوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على مؤشرات السيولة النقدية

توصلت الدراسة الى وجود اثر إيجابي لجوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على مؤشرات السيولة النقدية التي تناولتها الدراسة وهي: نسبه التدفقات النقدية من الانشطة التشغيليه، التدفقات النقدية من الانشطة التمويليه، التدفقات النقدية من الانشطة الاستثماريه، السيولة العامه و السيولة السريعه.

-علاقة الإفصاح وجوده الإفصاح بالسيولة في الوحدات الاقتصادية

حيث وجدت الدراسة ان هناك علاقته ايجابيه بين الإفصاح والالتزام بجوده الإفصاح والسيولة في الشركات المدروسه وهذا يتوافق مع دراسته (عرفه 2022) التي توصلت لوجود علاقته ايجابيه بين الإفصاح والسيولة

وهذا على عكس دراسه (Bassiony 2022) حيث أشارت النتائج فيها إلى أن جودة الإفصاح عن المخاطر تؤثر سلبا على قرارات إدارة السيولة، ولكن في دراسه (Desta 2019) فقد تنافت مع نتيجة اعدم وجود علاقه بين مستوى الافصاح والسيوله في شركات التصنيع ولكن تطابقت مع نتيجة وجود علاقه ايجابيه بين مستوى السيوله والافصاح في شركات التعدين

- تحليل اثر الافصاح وجوده الافصاح على التدفقات النقدية التشغيليه للوحدات الاقتصادية حيث وجدت الدراسه وجود علاقه ايجابيه بين مستوى الافصاح والتدفقات النقدية التشغيليه للوحده الاقتصاديه وهذا ما يتوافق مع دراسه (امين 2021) حيث وجدت ان هناك علاقة إيجابية معنوية لمستوى الإفصاح والاحتفاظ بالنقدية، ووجود تأثير إيجابي للتدفقات النقدية التشغيلية على الإفصاح والاحتفاظ بالنقدية، ولكن تنافت مع دراسه (Nobanee و Ellili 2017) التي اشارت الى عدم وجود علاقة مباشرة بين مستويات الإفصاح والتدفق النقدي التشغيلي.

- تحليل اثر الافصاح وجوده الافصاح على الاداء المالي للوحدات الاقتصادية حيث اشارت الدراسه الى ان هناك علاقه ايجابيه بين الالتزام بوجوده الافصاح ومؤشرات السيوله في الوحدات الاقتصادية وهذا ما تنافى مع دراسه (البسيوني 2020) التي اشارت الى عدم وجود علاقة بين الإفصاح ومؤشرات السيوله، ولكن توافقت مع دراسه (Tangngisalu 2020) التي أظهرت أن متغير التدفق النقدي كان له تأثير إيجابي على قيمة الوحده الاقتصاديه، وكذلك كان للإفصاح للوحدات الاقتصادية تأثير إيجابي على قيمة الوحده الاقتصاديه والذي ادى الى امكانيه استخدام التدفقات النقدية لتمويل الأنشطة التشغيلية للوحده الاقتصاديه.

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

هدفت هذه الدراسة الى اختبار وجود أثر لجوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيولة النقدية لشركات قطاع الخدمات والصناعة المدرج في بورصه فلسطين خلال الفتره (2018-2022)، وبعدما استعرضنا الأدب السابق والإطار النظري لجوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي والسيولة النقدية ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة، يتّضمن هذا الفصل الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة.

#### 1.5 .الاستنتاجات:

بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة على العينة المختارة، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. أظهرت الدراسة أن الالتزام بتقارير الإبلاغ المالي ومعاييرها له تأثير إيجابي على الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين. لذا، من الضروري أن تولي هذه الشركات اهتمامًا كبيرًا لتطبيق نظام يفرض الالتزام بجودة الإفصاح وزيادة تطبيق المعايير المالية.

2. بينت النتائج أن الالتزام بالممارسات المطلوبة في تقارير الإبلاغ المالي يؤثر إيجابيًا على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية. ولذلك، يجب على الشركات في هذه القطاعات الالتزام بتلك الممارسات لضمان تحسين تدفقاتها النقدية.
3. أثبتت الدراسة أن الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي يؤثر بشكل إيجابي على مؤشرات السيولة، مثل السيولة العامة والسيولة السريعة، في شركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين. وبالتالي، يجب على هذه الشركات الالتزام بالمعايير المالية لتعزيز سيولتها.

## 5.2. التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز جودة الإفصاح

المالي وتحسين الأداء المالي للشركات في قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين:

1. توصي الدراسة بأن تقوم شركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين بتوجيه

الاهتمام نحو تطبيق نظام لفرض الالتزام بجوده الافصاح، من حيث الالتزام بتقارير الابلاغ المالي

والممارسات التي توصي بها هذه التقارير، من حيث زياده واستمرار الالتزام بالمعايير او فرض الالتزام

بالمعايير الغير مطبقة، لما أظهرته نتائج الدراسة من وجود أثر لجوده الافصاح على هذه الشركات،

بالاضافة الى ما أظهرته النتائج التزام الشركات بتطبيق تقارير الابلاغ المالي بالكامل وبصوره كفؤه .

2. توصي الدراسة شركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين بضروره الالتزام

بالممارسات المطلوبه في تقارير الابلاغ المالي لما لها من اثر ايجابي على التدفقات النقدية (التدفقات

النقدية من الانشطه التشغيليه، التدفقات النقدية من الانشطه التمويليه، التدفقات النقدية من الانشطه

الاستثماريه) .

3. توصي الدراسه ايضا بالالتزام بالافصاح حسب تقارير الابلاغ المالي لما له من اثر على مؤشرات

السيولة في شركات قطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين (السيولة العامة، السيولة

السريعة) .

4. ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات الموسعة والتي تشمل القطاعات الأخرى في فلسطين، مثل

قطاع البنوك والاستثمار، وبتطبيق باقي مؤشرات السيولة او اضافته مؤشرات الربحية.

## قائمة المراجع والمصادر

### المراجع باللغة العربية

أبو طالب، محمد عبد اللطيف. (2021). تأثير أحكام الأهمية النسبية وفقا لبيان الممارسة IASB/2 في الخصائص التعزيزية للمعلومات المحاسبية لرفع جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المستدامة، 3(1)، 648-686.

أحمد، عائده. (2018). أثر جودة المراجعة الخارجية في قياس نسب السيولة والنشاط المالي: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا جامعه النيلين، 12(46)، 150-167.

بخلوة، باديس. (2003). الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.

بورصة فلسطين. (2019). "نبذه عن بورصة فلسطين". [/https://web.pex.ps](https://web.pex.ps).

تجانيه، حمزة. (2023). "إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية: دراسة تطبيقية بمصرف السلام." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عاشور زيان الجلفة، الجزائر.

ستاله، ابو القاسم. (2022). "الافصاح المحاسبي البيئي واثره على جوده القوائم المالية في شركات صناعه الاسمنت الليبية"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعه محمد خيضر، الجزائر.

السويركي، هاني. (2021). أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 82-106.

صبري، صبري. (2020). أثر التدفقات النقدية على الأداء المالي للشركات: دراسة تحليلية على قطاع الاتصالات السعودي، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة، 4(13)، 44-62.

صليبي، مراد. (2022). أثر السيولة النقدية على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

طاهر، نجوم، والعاني، صفاء. (2022). تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جوده التقارير المالية للمصارف العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(45)، 189-226.

طبشي محمد الامين. (2016). "أثر الإفصاح المحاسبي عن قروض الايجار على مصداقيه القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه قاصدي مباح، الجزائر.

العايب، فوزيه. (2016). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة العلوم الإنسانية (46)، 209-227.

عبد الرحمن، الطاهر، اسلام، كنيوه. (2022). "الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

عبد العظيم، ولاء. (2019). قياس جوده صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمه المنشأة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعه القاهرة، مصر.

عساف، سوسن. (2023). جوده الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ظل الانماط المختلفة لهيكل الملكية -دليل ميداني من وجهه نظر المحللين الماليين" المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 43(2)، 1-69.

عمامرة، ياسمينه؛ زرفاوي، عبد الكريم. (2018). ثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جوده المعلومات المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، 18(4)، 307-327.

فاعور، مؤمنة. (2019). فهم السيولة المالية، مجله الاقتصاد الاسلامي العالمية. 19(80)، 75-78.

كلثوم، بن سمعون. (2022). تحليل العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات السياسة النقدية دراسة حالة في الجزائر 1990 - 2021، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، الجزائر.

مصطفى، أحمد، وغفار، محمد. (2000). الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

معمرى، خيره. (2019). "جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(21)، 239-260.

نبيل، يوسف. (2018). كتاب إدارة السيولة النقدية في المؤسسات المالية للمؤلف، الجزائر.

الهوري، سيد. (1981). إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة.

يوسف، عمرو. (2017). أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية المالية. مجلة العلوم المالية والمصرفية.

يونس، مي زهير. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية الرشيدة، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، 4(4)، 141-155.

#### المراجع باللغة الاجنبية

Abu-Sharbeh, T. (2017). The Nature of Accounting Standards used in the Palestinian, Accounting Department, Faculty of Administrative & Financial Sciences.

Advanced Financial Accounting, Beams, Anthony ,smith, bettinghaus.2014

Ana Rita Velez, F. A. (2023). Assessing the Comparability and the Understandability of the Information on Cash Flows by European-Listed Entities. Accounting and Financial Reporting Challenges for Government, Non-Profits, and the Private Sector.

Asmar, A; Ali, M; Ali, F. (2018). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence From Companies, International Journal of Economics, Commerce & Management, 5(4), 401-417.

Bansal, V. K., & Fabozzi, F. J. (2011). Investments: Principles of Portfolio and Equity Analysis. John Wiley & Sons.

Brealey, M; Franklin. (2022). Principles of Corporate Finance, Publisher: McGraw-Hill Education, USA.

Breusch T, Pagan A (1980) The Lagrange multiplier test and its applications to model specification ineconometrics. Rev Econ Stud 47:239-253

- Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2013). *Financial management: theory and practice*. Cengage Learning.
- c., h. (2020). assessment of the financial reporting quality of south african and indian listed companies . *southern african business review*.
- Cash Flow: What It Is, How It Works, and How to Analyze It , ADAM HAYES . 2023
- Corporate Accounting, Kenneth W. Shaw and John J. Wild, McGraw-Hill Education, 2013
- Di Lascio, F. M. L., Giannerini, S., Scorcu, A. E., & Candela, G. (2011). Cultural tourism and temporary art exhibitions in Italy: A panel data analysis. *Statistical Methods & Applications*, 20, 519-542.
- George, D., & Mallery, M. (2010). *SPSS for Windows Step by Step: A Simple Guide and Reference*, 17.0 update (10a ed.) Boston: Pearson.
- H. Nobanee, N. Ellili (2017) Does Operational Risk Disclosure Quality Increase Operating Cash Flows?, *BAR, Braz. Adm. Rev.*
- Haarburger, c. (2020). Qsessment of the financial reporting quality of south african and indian listed companies, *southern african business review*.
- Hausman J (1978) Specification tests in econometrics. *Econometrica* 46(6):1251–1271
- Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The stata journal*, 7(3), 281-312.
- Hussain, S; Ilyas, M; Alamdar, F; Ahmd, U. (2021). An Empirical Analysis of the Factors Affecting Corporate Cash Holdings: Evidence from Non-Financial Listed Firms in Pakistan, *Journal of Risk and Financial Management*, 5(3), 268- 278.
- Idan, M. (2021). Effect of Sustainability Reporting on Enhancement the Quality of Financial Report: Applied Study at the Arab Jordan Bank, *UNIVERSITY OF ANBAR*, 13(2), 318- 332.

- IFRS. (2024). "New IFRS Accounting Standard will aid investor analysis of companies' financial performance , [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org)".
- J. Tangngisalu(2020) Effect of Cash Flow and Corporate Social Responsibility Disclosure on Firm Value, ATESTASI: Jurnal Ilmiah Akuntansi
- John J. Wild ; Ken W. Shaw. (2021). Principles of Financial Accounting. 24th edition, McGraw Hill, USA .
- Johnson, Bruce; Mittelstaedt, Fred. (2020). Leonard Soffer Lawrence Revsine, Financial Reporting and Analysis, publisher McGraw Hill, USA .
- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2010). Intermediate accounting
- Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. *Journal of econometrics*, 108(1), 1-24.
- Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and Economics*
- M.Mehrabanpour, O. Faraji, R. Sajadpour, M. Alipour (2020)Financial statement comparability and cash holdings: the mediating role of disclosure quality and financing constraints, *Journal of Financial Reporting and Accounting*
- Mallouh, A. (2018). The impact of social responsibility disclosure on the liquidity of the, J. Managerial and Financial Accounting Jordanian industrial corporation
- Mehmetoglu, M. & Jakobsen, T. G. (2017). Applied Statistics Using Stata: A Guide for Social Sciences. 1st ed, SAGE Publications Ltd, London.
- Mises. (1912). Money, Bank Credit, and Economic Cycles by Von Mises, Ludwig von Mises Institute, Russian .
- Myrtle, W; Clark; Jack, M; Cathey, Richard, G. (2022) Financial Accounting Theory and Analysis: Text and Cases, publisher: John Wiley & Sons, USA.
- Paul D; Kimmel; Jerry J; Weygandtl Donald, E; Kieso. (2022). Financial Accounting: Tools for Business Decision Making, Publisher: Wiley, USA.

- Phillips, P. C., & Moon, H. R. (1999). Linear regression limit theory for nonstationary panel data. *Econometrica*, 67(5), 1057-1111.
- Rousseeuw, P. J. & Leroy, A. M., (1987). *Robust Regression and Outlier Detection*. 1st ed. Wiley, New York.
- The Importance of Financial Reporting, Harold Axel.2019. AccountingTools
- Thompson, S.K. (2012). *Sampling*, John Wiley & Sons, Inc, USA.
- Tinggeng, L., & Williams, C. C. (2017). Measuring liquidity risk management: A case study of China Merchant Bank. In *Advances in Banking Technology and Management: Impacts of ICT and CRM* (pp. 113-129). IGI Global.
- Tran, Q; Thi, Van, (2021). Cash Holdings and Firm Characteristics: Evidence from Vietnamese Listed Firms, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*.
- Velez, Albuquerque, Pinto. (2023). Assessing the Comparability and the Understandability of the Information on Cash Flows by European-Listed Entities, *Accounting and Financial Reporting Challenges for Government, Non-Profits, and the Private Sector* .
- Warren, C. S., Reeve, J. M., & Duchac, J. E. (2013). *Financial accounting*. Cengage Learning.

## الملاحق:

### ملحق (1): معايير الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي

رمز المعيار		هدف المعيار
IFRS 1	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards	الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية
IFRS 2	Share-based Payment	الإفصاح عن تكلفة الأسهم القائمة على الأجر
IFRS 3	Business Combinations	الإفصاح عن الاستحواذات والدمج
IFRS 5	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	الإفصاح عن الأصول المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة
IFRS 6	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	المحاسبة المتعلقة بالاستكشاف والتقييم للأصول المعدنية
IFRS 7	Financial Instruments: Disclosures	الإفصاح عن الأدوات المالية
IFRS 8	Operating Segments	الإفصاح عن المعلومات المالية للقطاعات التشغيلية
IFRS 9	Financial Instruments	الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها ويشمل مواضيع مثل التصنيف، والقياس، وخسارة الائتمان المتوقعه
IFRS 10	Consolidated Financial Statements	اعداد البيانات الماليه المجمعه
IFRS 11	Joint Arrangements	كيفية المحاسبة للمشاريع المشتركة
IFRS 12	Disclosure of Interests in Other Entities	الإفصاح عن المعلومات حول المصالح في الكيانات الأخرى، بما في ذلك الشركات الفرعية، الشراكات المشتركة والمشروعات المشتركة
IFRS 13	Fair Value Measurement	قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في البيانات المالية
IFRS 15	Revenue from Contracts with Customers	كيفية الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء وكيفية الإفصاح عنها
IFRS 16	Leases	المحاسبة لعقود الإيجار، بما في ذلك تحديد الإيجار والاعتراف بالأصول والالتزامات
IFRS 17	Insurance Contracts	عقود التأمين و كيفية الاعتراف بها، قياسها، تقديمها والإفصاح عنها في البيانات الماليه

IAS 1	Presentation of Financial Statements	الإفصاح عن أساس إعداد التقارير المالية
IAS 2	Inventories	قياس والاعتراف بالبضاعة
IAS 7	Statement of Cash Flows	بيان التدفقات النقدية
IAS 8	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	التغيير في السياسات والمبادئ المحاسبية والاعتراف بالأخطاء
IAS 10	Events after the Reporting Period	الاحداث بعد فترة الاعداد
IAS 12	Income Taxes	الإفصاح عن ضرائب الدخل
IAS 16	Property, Plant and Equipment	الإفصاح عن الممتلكات والآلات والمعدات
IAS 19	Employee Benefits	الإفصاح عن مزايا الموظفين
IAS 21	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	الإفصاح عن تأثير التغيرات في أسعار الصرف
IAS 23	Borrowing Costs	الإفصاح عن تكاليف الاقتراض
IAS 24	Related Party Disclosures	الإفصاح عن العلاقات ذات الصلة
IAS 26	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	المحاسبة والإبلاغ عن خطط التقاعد
IAS 27	Separate Financial Statements	الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة
IAS 28	Investments in Associates and Joint Ventures	الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة
IAS 32	Financial Instruments: Presentation	الإفصاح عن الأدوات المالية: العرض والتقديم
IAS 33	Earnings per Share	الإفصاح عن ربح السهم
IAS 34	Interim Financial Reporting	الإفصاح عن التقارير المالية البينية
IAS 36	Impairment of Assets	الإفصاح عن انخفاض قيمة الأصول
IAS 37	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	الإفصاح عن الالتزامات المحتملة والمخصصات
IAS 38	Intangible Assets	الإفصاح عن الأصول غير الملموسة
IAS 39	Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
IAS 40	Investment Property	المحاسبة والإفصاح عن العقار الاستثماري
IAS 41	Agriculture	الأصول الزراعيه

ملحق (2): عدد ونسبة الشركات الملتزمة بالإفصاح عن معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال  
الفترة (2018-2022)

2022		2021		2020		2019		2018			
النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد		
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IFRS 1	1
41.2	7	41.2	7	41.2	7	41.2	7	29.4	5	IFRS 2	2
88.2	15	82.4	14	82.4	14	70.6	12	70.6	12	IFRS 3	3
11.8	2	5.9	1	5.9	1	5.9	1	5.9	1	IFRS 5	4
23.5	4	23.5	4	23.5	4	23.5	4	11.8	2	IFRS 6	5
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	94.1	16	IFRS 7	6
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IFRS 8	7
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	94.1	16	IFRS 9	8
64.7	11	64.7	11	64.7	11	64.7	11	58.8	10	IFRS 10	9
70.6	12	70.6	12	70.6	12	70.6	12	70.6	12	IFRS 11	10
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IFRS 12	11
29.4	5	29.4	5	29.4	5	29.4	5	23.5	4	IFRS 13	12
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IFRS 15	13
100.0	17	94.1	16	100.0	17	88.2	15	41.2	7	IFRS 16	14
41.2	7	11.8	2	5.9	1	5.9	1	0.0	0	IFRS 17	15
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 1	16
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IAS 2	17
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 7	18
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	88.2	15	IAS 8	19
35.3	6	52.9	9	58.8	10	70.6	12	11.8	2	IAS 10	20
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	94.1	16	IAS 12	21
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IAS 16	22
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	88.2	15	IAS 19	23
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	88.2	15	IAS 21	24

94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IAS 23	25
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IAS 24	26
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 26	27
64.7	11	64.7	11	64.7	11	64.7	11	64.7	11	IAS 27	28
88.2	15	88.2	15	88.2	15	88.2	15	88.2	15	IAS 28	29
94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	94.1	16	IAS 32	30
88.2	15	88.2	15	88.2	15	88.2	15	88.2	15	IAS 33	31
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 34	32
29.4	5	29.4	5	29.4	5	29.4	5	29.4	5	IAS 36	33
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 37	34
47.1	8	47.1	8	47.1	8	47.1	8	41.2	7	IAS 38	35
100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	100.0	17	IAS 39	36
82.4	14	82.4	14	82.4	14	82.4	14	82.4	14	IAS 40	37
47.1	8	5.9	1	5.9	1	5.9	1	5.9	1	IAS 41	38

ملحق (3): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجوده الإفصاح خلال الفترة (2018-2022)

عينه الدراسه		قطاع الخدمات		قطاع الصناعه		السنة
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
12.75	68.44	8.03	68.00	15.08	68.67	2018
11.66	73.22	8.43	75.00	13.38	72.25	2019
10.50	73.53	7.32	75.88	12.02	72.25	2020
10.39	73.37	6.08	74.13	12.40	72.95	2021
11.48	75.23	5.96	75.00	13.89	75.35	2022

ملحق (4): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للسيولة النقدية ومؤشراتها خلال الفترة (2018-2022)

السنة	قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		عينه الدراسه	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
<b>1. السيولة النقدية</b>						
2018	112368.55	668203.49	-136697.00	5786517.79	24463.06	3279907.93
2019	6348186.91	13220051.43	5182112.33	9215997.46	5936631.18	11666323.31
2020	3232946.45	7855216.44	-589387.67	8801768.67	1883887.35	8143716.95
2021	1481265.18	4639165.64	3835108.83	3791159.86	2312033.53	4391707.60
2022	5620016.09	10768057.54	667210.83	12978321.77	3871967.18	11448062.11
<b>2. نسبة التدفقات التشغيلية من صافي التدفقات</b>						
2018	2.95	8.18	1.81	3.87	2.55	6.85
2019	5.63	15.70	3.77	10.32	4.97	13.72
2020	5.24	15.84	2.67	5.37	4.33	12.94
2021	1.55	2.67	3.40	6.34	2.21	4.22
2022	6.76	13.95	0.35	3.18	4.50	11.61
<b>3. نسبة التدفقات الاستثمارية من صافي التدفقات</b>						
2018	1.71	8.07	-1.47	2.67	0.58	6.73
2019	3.12	7.84	3.51	3.41	3.25	6.49
2020	1.56	5.31	-0.56	0.94	0.81	4.36
2021	1.14	7.48	-1.35	5.46	0.26	6.77
2022	2.87	7.94	1.35	2.68	2.33	6.50
<b>4. نسبة التدفقات التمويلية من صافي التدفقات</b>						
2018	4.56	13.26	0.66	2.13	3.18	10.73
2019	4.94	11.30	1.97	2.17	3.89	9.13
2020	2.24	6.31	1.78	4.40	2.07	5.57
2021	-0.04	10.25	-1.05	1.52	-0.40	8.17
2022	-2.56	9.87	0.36	1.50	-1.53	7.98
<b>5. نسبة السيولة العامة</b>						

2.47	2.69	3.49	2.43	1.90	2.84	2018
4.58	3.96	7.26	5.76	2.05	2.98	2019
4.65	4.13	7.46	6.05	1.83	3.08	2020
3.26	3.31	4.65	4.36	2.27	2.74	2021
2.46	3.24	2.38	3.57	2.59	3.06	2022
<b>6. نسبة السيولة السريعة</b>						
2.10	2.20	3.09	2.22	1.52	2.18	2018
4.49	3.39	7.16	5.54	1.56	2.23	2019
4.60	3.60	7.37	5.85	1.43	2.36	2020
2.84	2.78	4.02	4.07	1.81	2.08	2021
2.18	2.47	2.29	3.47	2.01	1.93	2022

ملحق (5): البيانات المتعلقة بقياس متغيرات الدراسة خلال الفترة (2018-2022)

السيولة السريعة	السيولة العامه	التدفقات النقدية من العمليات التمويلية	التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	السيولة النقدية	جوده الافصاح	السنة	القطاع	الشركة
2.378	3.438	3.977	0.696	3.673-	188567.0-	31.6	2018	صناعي	APC
2.363	3.280	2.444-	0.691-	4.136	184109.0	42.1	2019	صناعي	APC
2.325	3.206	1.644-	0.508-	3.152	365066.0	44.7	2020	صناعي	APC
2.606	3.741	21.848-	7.291-	1.533	27462.0	44.7	2021	صناعي	APC
2.050	3.206	1.330	0.556	0.886-	789469.0-	44.7	2022	صناعي	APC
2.798	4.388	2.692	2.004	3.697-	1174743.0	81.6	2018	صناعي	JPH
2.256	3.554	0.836	1.740	1.576-	1507569.0	84.2	2019	صناعي	JPH
2.848	4.180	0.986	0.656	0.641-	2974924.0	81.6	2020	صناعي	JPH
3.112	4.251	3.526-	1.754-	6.280	963378.0	81.6	2021	صناعي	JPH
3.067	3.861	0.271-	0.359-	1.630	10430502.0	86.8	2022	صناعي	JPH
0.850	1.272	27.325	11.843	14.482	76038.0	86.8	2018	صناعي	NAPCO
0.828	1.264	20.146	17.027	52.508	98969.0	89.5	2019	صناعي	NAPCO
0.957	1.318	20.146	17.027	52.508	419516.0	86.8	2020	صناعي	NAPCO
1.149	1.434	1.019	0.712-	0.693	2411684.0	86.8	2021	صناعي	NAPCO
0.866	6.248	1.735-	17.027	30.139	29269250.0	92.1	2022	صناعي	NAPCO
2.504	3.064	16.651	14.347-	1.304-	86404.0	68.4	2018	صناعي	NCI
2.630	3.132	0.981	0.457-	0.475	195723.0	68.4	2019	صناعي	NCI
3.342	3.956	0.750-	0.160-	1.910	685329.0	71.1	2020	صناعي	NCI
2.593	3.567	0.216-	0.630	0.586	1016171.0-	71.1	2021	صناعي	NCI
1.556	2.763	2.020	1.200	2.220-	982598.0-	73.7	2022	صناعي	NCI
4.020	4.141	0.378	1.317	1.839-	879787.0-	63.2	2018	صناعي	BJP
2.438	3.743	1.326	1.840	1.634-	671921.0-	63.2	2019	صناعي	BJP
1.980	2.965	0.888	2.351	2.521-	858203.0-	65.8	2020	صناعي	BJP
1.308	1.935	0.592	1.128-	2.595	708748.0	65.8	2021	صناعي	BJP
1.697	2.436	9.269-	1.082-	1.225-	236534.0	73.7	2022	صناعي	BJP
5.379	6.998	21.527	16.788	18.406	46892.0	84.2	2018	صناعي	BPC
5.700	7.522	0.394-	2.322-	3.716	29760630.0	86.8	2019	صناعي	BPC
5.180	6.845	2.003	1.105	2.108-	26706850.0	86.8	2020	صناعي	BPC
6.685	8.309	2.704	0.746	2.450-	14887930.0	86.8	2021	صناعي	BPC
7.399	9.011	1.226-	16.788	37.535	23162810.0	92.1	2022	صناعي	BPC
1.312	1.645	1.036	5.826-	5.862-	486927.0-	68.4	2018	صناعي	AZIZA
2.035	2.408	0.044-	0.034-	1.078	36041529.0	71.1	2019	صناعي	AZIZA
2.606	3.042	2.569-	1.143-	4.712	850237.0	68.4	2020	صناعي	AZIZA
2.597	3.147	2.851	1.016	2.867-	1375017.0-	73.7	2021	صناعي	AZIZA
2.238	2.745	29.955-	6.580-	2.247	182061.0	71.1	2022	صناعي	AZIZA

0.481	0.885	18.564-	2.081	10.526	186294.0-	71.1	2018	صناعي	JCC
0.512	0.768	33.240	20.268	2.119-	84712.0	78.9	2019	صناعي	JCC
0.752	1.113	0.423-	0.859	0.564	2314993.0	76.3	2020	صناعي	JCC
0.679	0.960	1.383	2.152-	1.769	1997182.0	78.9	2021	صناعي	JCC
0.603	0.893	2.055	9.038	3.136-	562694.0	81.6	2022	صناعي	JCC
0.348	0.348	6.435	1.204	6.231	874.0	57.9	2018	صناعي	LADAEN
0.286	0.286	2.280-	0.011	3.269	37966.0	63.2	2019	صناعي	LADAEN
0.228	0.228	1.357	0.000	0.357-	36143.0-	63.2	2020	صناعي	LADAEN
0.257	0.257	3.705-	0.582	4.122	17637.0	60.5	2021	صناعي	LADAEN
0.338	0.338	0.000	0.040-	1.040	73413.0	60.5	2022	صناعي	LADAEN
1.870	2.289	2.045-	2.945	0.100	1451582.0	71.1	2018	صناعي	VOIC
1.527	1.919	4.240	2.995-	0.246-	1554259.0	73.7	2019	صناعي	VOIC
2.093	2.509	5.383	3.049-	1.334-	1173107.0	76.3	2020	صناعي	VOIC
0.667	0.807	22.863	22.551	1.312	519443.0-	78.9	2021	صناعي	VOIC
0.292	0.516	6.585	4.674-	10.197	1364217.0-	78.9	2022	صناعي	VOIC
2.081	2.725	9.263-	0.066	0.910-	141096.0	71.1	2018	صناعي	GMC
3.907	4.913	1.262-	0.093-	2.355	1036511.0	73.7	2019	صناعي	GMC
3.700	4.471	0.770-	0.050	1.720	966735.0	73.7	2020	صناعي	GMC
1.175	1.690	2.576-	0.047	3.529	1809473.0-	73.7	2021	صناعي	GMC
1.089	1.682	2.259	0.306-	0.954-	1039197.0	73.7	2022	صناعي	GMC
0.740	0.741	4.601	0.865	4.466-	44451.0-	68.4	2018	خدمي	RSR
18.799	18.799	4.449	9.184	22.633	2797.0	84.2	2019	خدمي	RSR
19.482	19.482	0.268-	0.243	1.025	201559.0	84.2	2020	خدمي	RSR
1.328	1.328	0.358	0.800	0.158-	52969.0-	76.3	2021	خدمي	RSR
5.715	5.715	1.133-	0.140	1.993	216910.0	81.6	2022	خدمي	RSR
1.119	1.126	1.805-	0.013-	2.818	58768.0	55.3	2018	خدمي	ABRAJ
1.875	1.875	1.793	4.090	4.882-	63042.0-	63.2	2019	خدمي	ABRAJ
2.654	2.654	5.297	0.332-	3.966-	12209.0-	65.8	2020	خدمي	ABRAJ
4.450	4.450	0.000	4.103	3.103-	250867.0	65.8	2021	خدمي	ABRAJ
5.557	5.557	0.000	6.618	5.618-	127893.0	68.4	2022	خدمي	ABRAJ
0.822	0.869	0.236-	3.857-	5.093	8478356.0	71.1	2018	خدمي	OOREDOO
0.750	0.792	3.445	2.714	5.159-	4975553.0	73.7	2019	خدمي	OOREDOO
0.833	0.861	3.500-	1.791-	6.291	5371299.0	76.3	2020	خدمي	OOREDOO
1.074	1.108	3.728-	1.822-	6.550	7271822.0	73.7	2021	خدمي	OOREDOO
1.443	1.473	0.267-	0.720-	1.987	21528954.0	76.3	2022	خدمي	OOREDOO
8.500	9.523	0.709	0.004	0.288	9769819.0-	63.2	2018	خدمي	PEC
8.742	9.926	0.329-	0.387-	1.717	23604578.0	68.4	2019	خدمي	PEC
9.163	10.223	0.515	0.235	0.251	- 17299687.0	71.1	2020	خدمي	PEC
11.816	13.461	0.892-	0.375-	2.267	8996487.0	71.1	2021	خدمي	PEC

5.325	5.878	0.007	0.131-	1.123	- 19230479.0	68.4	2022	خدماتي	PEC
0.774	0.783	0.408	5.745-	6.337	17134.0	78.9	2018	خدماتي	PALTEL
0.645	0.653	3.317	4.772	7.089	1812200.0	84.2	2019	خدماتي	PALTEL
0.766	0.776	8.674	1.706-	11.380	7818000.0	84.2	2020	خدماتي	PALTEL
3.667	3.667	1.828-	11.751-	14.580	4824000.0	84.2	2021	خدماتي	PALTEL
0.797	0.805	3.257	0.917	3.175	2977800.0	81.6	2022	خدماتي	PALTEL
1.349	1.518	0.300	0.094-	0.794	439830.0	71.1	2018	خدماتي	WASSEL
2.410	2.537	0.872-	0.662	1.210	760588.0	76.3	2019	خدماتي	WASSEL
2.215	2.309	0.055-	0.012-	1.067	384712.0	73.7	2020	خدماتي	WASSEL
2.089	2.141	0.212-	0.948	0.264	1720446.0	73.7	2021	خدماتي	WASSEL
1.992	2.021	0.310	1.267	0.577-	1617813.0-	73.7	2022	خدماتي	WASSEL

## فهرس الجداول

- جدول (1-2) توزيع الشركات المدرجة على القطاعات في بورصة فلسطين .....40
- جدول (1-3): التوزيع النسبي لعينة الدراسة على قطاعي الخدمات والصناعة .....66
- جدول (2-3أ): الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية التي شملتها الدراسة.....66
- جدول (2-3ب): الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية التي شملتها الدراسة .....67
- جدول (3-3أ): نسبة شركات عينه الدراسة الملتزمة بالإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفترة (2018-2022).....68
- جدول (3-4): نماذج الإنحدار الساكنه وصفها وافترضااتها ونموذج الدراسة وفقا لانواعها .....83
- جدول (3-5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفه لمتغيرات الدراسة.....86
- جدول رقم (1-4): نتائج اختبار ليفين للاستقراريه .....88
- جدول رقم (2-4): اختبار الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة.....89
- جدول رقم (3-4): نتائج اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة .....90
- جدول رقم (4-4): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على السيوله النقديه .....91
- جدول رقم (4-5): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقديه من الانشطه التشغيليه ...92
- جدول رقم (4-6) : نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقديه من الانشطه الاستثماريه 94
- جدول رقم (4-7) : نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على التدفقات النقديه من الانشطه التمويليه...95
- جدول رقم (4-8): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على نسبة السيوله العامه .....96
- جدول رقم (4-9): نتائج اختبار اثر جوده الإفصاح على نسبة السيوله السريعه.....97
- جدول (4-10): نتائج الفرضيات الفرعيه لاختبار اثر جوده الإفصاح على مؤشرات السيوله النقديه 99

## فهرس الاشكال

- الشكل (1-2): توزيع الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني حسب القطاع.....41
- 2-4-5 ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.....63
- 3-4-1 جوده الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي.....67
- الشكل البياني (1-3): المتوسط الحسابي لنسبه جوده إفصاح الشركات المدروسه عن تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفترة (2018-2022).....71
- 3-4-2 السيوله النقديه.....71
- الشكل البياني (2-3): المتوسط الحسابي للسيوله النقديه خلال الفترة (2018-2022).....72
- الشكل البياني (3-3): المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقديه من الانشطه التشغيليه خلال الفترة (2018-2022).....74
- الشكل البياني (4-3): المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقديه من الانشطه الاستثماريه خلال الفترة (2018-2022).....75
- الشكل البياني (5-3): المتوسط الحسابي لنسبه التدفقات النقديه من الانشطه التمويلييه خلال الفترة (2018-2022).....77
- الشكل البياني (7-3): المتوسط الحسابي لنسبه السيوله السريعه خلال الفترة (2018-2022).....78
- الشكل البياني (8-3): المتوسط الحسابي لنسبه السيوله العامه خلال الفترة (2018-2022).....80
- الشكل (10-3): خطوات اختيار النموذج الأكثر ملائمه لاختبار فرضيات الدراسه.....84
- 4-4-1 جوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على السيوله النقديه.....101
- 4-4-2 جوده الإفصاح عن مؤشرات تقارير الإبلاغ المالي الدولي على مؤشرات السيوله النقديه .101

## فهرس الملاحق

- ملحق (1): معايير الإفصاح حسب تقارير الإبلاغ المالي الدولي ..... 112
- ملحق (2): عدد ونسبه الشركات الملتزمه بالإفصاح عن معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولي خلال الفترة (2022-2018) ..... 114
- ملحق (3): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجوده الإفصاح خلال الفترة (2022-2018) ..... 116
- ملحق (4): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للسيولة النقدية ومؤشراتها خلال الفترة (2018-2022) ..... 117
- ملحق (5): البيانات المتعلقة بقياس متغيرات الدراسة خلال الفترة (2022-2018) ..... 119

## فهرس المحتويات

إقرار: ..... أ.

شكر وتقدير ..... ب.

المصطلحات الإجرائية للدراسة : ..... ج.

قائمة الإختصارات..... هـ.

ملخص ..... و.

### الفصل الأول

الإطار العام للدراسة ..... 1.

1. 1. المقدمة ..... 1.

1. 2. مشكلة الدراسة ..... 2.

1. 3. أهمية الدراسة ..... 3.

1. 4. أهداف الدراسة ..... 5.

1. 5. حدود الدراسة ..... 5.

1. 6. محددات الدراسة ..... 6.

### الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة ..... 7.

1. 2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وأساسيات حول الإفصاح..... 7.

1. 1. 1. مفهوم وتعريف الإفصاح..... 8.

1. 2. 2. أهمية الإفصاح في الوحدات الاقتصادية..... 10.

1. 3. 2. 1. أهداف الإفصاح..... 13.

1. 4. 2. 1. جوانب الإفصاح المالي حسب معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولي..... 14.

1. 5. 2. 1. جودة الإفصاح: ..... 17.

- 18..... 2. 1. 6. مفهوم جودة الإفصاح.....
- 18..... 2. 1. 7. تعريف جودة الإفصاح.....
- 18..... 2. 1. 8. سمات جودة الإفصاح:.....
- 21..... 2. 1. 9. مراحل تطور الإفصاح.....
- 22..... 2. 1. 10. طرق قياس جودة الإفصاح.....
- 23..... 2. 1. 11. مؤشر قياس جودة الإفصاح:.....
- 26..... 2. 2. المبحث الثاني - الإطار المفاهيمي وأساسيات حول السيولة:.....
- 26..... 2. 2. 1. تعريف ومفهوم السيولة النقدية.....
- 27..... 2. 2. 2. أهمية السيولة النقدية.....
- 29..... 2. 2. 3. أهداف السيولة النقدية.....
- 32..... 2. 2. 4. العوامل المؤثرة على السيولة النقدية.....
- 33..... 2. 2. 5. عناصر السيولة.....
- 34..... 2. 2. 6. بيان التدفقات النقدية وعناصرها.....
- 36..... 2. 2. 7. النسب المالية لقياس السيولة.....
- 38..... 2. 3. المبحث الثالث - نبذة عن وضع الإفصاح في بورصة فلسطين:.....
- 38..... 2. 3. 1. المقدمة.....
- 39..... 2. 3. 2. واقع الاقتصاد الفلسطيني والإفصاح.....
- 42..... 2. 3. 3. متطلبات الإفصاح حسب السوق المالي الفلسطيني.....
- 44..... 2. 4. المبحث الرابع: الدراسات السابقة:.....
- 44..... 2. 4. 1. الدراسات باللغة العربية:.....
- 50..... 2. 4. 2. دراسات باللغة الأجنبية :.....
- 58..... 2. 4. 3. ملخص الدراسات السابقة:.....

2. 4. 4. محاور الدراسات السابقة ..... 62

64..... **الفصل الثالث**

64..... منهجيه الدراسه وإجراءاتها

3. 1. منهج الدراسة ..... 64

3. 2. مجتمع الدراسة ..... 64

3. 3. عينه الدراسه ..... 65

3. 4. متغيرات الدراسه ..... 67

3. 5. فرضيات الدراسة ..... 80

3. 6. نموذج الدراسه ..... 81

7. 3. مصادر جمع البيانات وأساليب تحليلها ..... 82

3. 8. اختبار توزيع البيانات ..... 85

87..... **الفصل الرابع**

87..... نتائج الدراسه وتحليلها

4. 1. اختبار صلاحية البيانات لتطبيق نماذج الدراسه ..... 87

4. 1. 1. اختبار الاستقراريه (اختبار جذر الوحدّه) ..... 88

4. 1. 2. اختبار الارتباط الذاتي ..... 89

3. 1. 4. اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي ..... 89

4. 2. نتائج فرضيات الدراسه ..... 90

4. 2. 1. نتائج فرضيه الدراسه الرئيسيّه ..... 90

4. 2. 2. نتائج الفرضيه الفرعيه الأولى ..... 91

4. 2. 3. نتائج الفرضيه الفرعيه الثانيّه ..... 93

4. 2. 4. نتائج الفرضيه الفرعيه الثالثه ..... 94

95	4. 2. 5. نتائج الفرضيه الفرعيه الرابعه .....
96	4. 2. 6. نتائج الفرضيه الفرعيه الخامسه .....
98	3. 4. مقارنة نتائج نماذج الدراسة .....
99	4. 4. ملخص النتائج ومقارنتها مع محاور الدراسات السابقه .....
103	<b>الفصل الخامس</b> .....
103	الاستنتاجات والتوصيات .....
103	5. 1. الاستنتاجات: .....
105	5. 2. التوصيات .....
106	قائمة المراجع والمصادر .....
112	الملاحق: .....
122	فهرس الجداول .....
123	فهرس الاشكال .....
124	فهرس الملاحق .....